بعض تجارب التنمية
في الوطن العربي

دراسة لعمليات التهجير والتوطين

mngool.com

تأليف
دكتور عبدالله الخريجي
أستاذ علم الاجتماع المشارك
جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

الطبعة الأولى
١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

ملتزم التوزيع
دار الشروق - جدة
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى ابنتي الغالية
التي تحمل اسم أعز المخلوقات
وتمثل امتداداً لنبع حنانها وفيض حبّها

عبدالله الخريجي

محتويات الكتاب

الصفحة

الص

مقدمة

تتناول هذه الدراسة بالمناقشة والتحليل بعض عمليات التهجير فى الوطن العربى من حيث صلتها بالتنمية الإجتماعية : ومن الطبيعى أن يركز باحث متخصص فى علم الإجتماع على التغيرات الاجتماعية المصاحبة لعمليات التهجير والتوطين . كما أنه من الطبيعى لباحث سعودى أن يركز على دراسة تجربة معينة داخل إطار المجتمع العربى السعودى ولهذا قمت بعد إستعراض بعض تجارب التهجير والتوطين فى عدد من البلاد العربية بدراسة ميدانية مركزة لمنطقة جازان بالمجتمع العربى السعودى .

وتستمد الدراسة الحالية أهميتها من الأطر الدراسية الأربعة التى عملت فى نطاقها والتزمت بها حيث أنها جمعت فى شطريها النظرى والميدانى بين إسهامات عدد من فروع علم الاجتماع ، فربطت بين النظرية السسيولوجية حين عالجت قضية التغير والتكامل ، وبين علم المورفولوجيا الاجتماعية حين عالجت قضية التهجير والتوطين وتجاربها ، وبين علم إجتماع التنمية حين حين عالجت قضية التنمية وسياساتها ومشروعاتها ، وبين علم الاجتماع التطبيقى حين أخذت من الإطار التنظيرى دعامات لها ، تسترشد بها فى الكشف عن الآثار الاجتماعية لتجربة التهجير والتوطين ،وما إرتبط بها من مشروعات إنمائية فى منطقة جازان التى شهدت عملية بناء سد وادى جازان .

وتتحدد الأهمية المحلية لدراستنا فى عدد من الاعتبارات أو المسائل المترابطة التى يؤثر بعضها فى البعض ويفسر بعضها البعض الآخر . ويمكن أن نحدد هذه الإعتبارات فى النقاط التالية :

أولا : تعد هذه الدراسة من بين الدراسات العلمية الأولى التى تتناول المجتمع العربى السعودى ، وبخاصة منطقة جازان تناولا تشريحيا ، يقوم من

خلال منظور التكامل في علم الإجتماع ، ومن ثم فهى تعد رافدا يفيد الباحثين الذين يهتمون بدراسة المجتمع العربى السعودى دراسة علمية سسيولوجية .

ثانيا : تعالج هذه الدراسة أيضا قضية من قضايا الإهتمام المعاصر فى الفكر الإجتماعى العربى السعودى ، وهى قضية النمو والتنمية الإجتماعية ، التى ترسمها الدولة وتضع عليها آمال عراضا فى تحقيق أهداف الرفاهية والتقدم الإجتماعى والإقتصادى ، ومن ثم فإن هذه الدراسة تقدم أساسا رشيدا ، يوجه خطط التنمية والعمل الإجتماعى الإنمائى فى مجتمعنا على نحو موضوعى علمى .

ثالثا : تخدم هذه الدراسة بما انتهت إليه من نتائج مستمدة من التقصى الميدانى لآثار تجارب التهجير والتوطين فى المجتمع العربى السعودى - وبخاصة لآثار تجربة التهجير والتوطين فى منطقة جازان - خطط وسياسات التنمية والتهجير والتوطين التى ستوضع فى المستقبل ، حيث تصوبها وترشدها ، فتبين لها وجه القصور فتتجنبها ، وأوجه الدقة فتتحراها وتحققها ، وهذه وظيفة من وظائف العلم إذا ما اقترن بالواقع واستفاد منه ، وخرج من خلاله بحصيلة نظرية تقوم الواقع باحتمالاته المستقبلة وترشده .

رابعا : تفيد هذه الدراسة فى الكشف عن اتجاة التغير الإجتماعى وأنماطه وآثاره ، التى تنجم نتيجة لعمليات التنمية وسياساتها ، وذلك حتى يمكن تقييم نتائجها ، ووزنها فى ضوء الأهداف المرسومة لها فعلا ، أو التى كانت مقدرة لها . وهذا إسهام يقدمه هذا البحث يحاول الخروج بمؤشرات وموازين للتقييم ، يستفاد بها فى وزن نتائج واتجاه التغير الناجم عن التجارب المماثلة فى فى المجتمع العربى السعودى .

خامسا : تعد هذه الدراسة من الدراسات المقارنة ، التى وضعت تجربة التهجير والتوطين بجازان فى محك مقارن لتجارب أخرى مماثلة أجريت في

إطار ثقافات عربية أخرى غير الثقافة السعودية ، ومن ثم فان مثل هذه الدراسات المقارنة تفيد العمل المحلى فى ميادينه المختلفة ، حيث تقوم التجارب والخطط فى ضوء موازين بعيدة عن الأحكام الذاتية أو التقديرية ، التى يمكن أن تسىء إلى العمل الإنمائى ، وإن توفرت النية الخالصة للخدمة .

هدف الدراسة

لما كان موضوع بحثنا هو دراسة التغيرات الإجتماعية المصاحبة لتجربة التهجير والتوطين ، مع تطبيقها على منطقة جازان الواقعة فى الجنوب الغربى من المملكة العربية السعودية ، فان الهدف من معالجة هذا الموضوع يتبلور فى مجموعة من الأبعاد ، بعضها يتصل بالبناء المعرفى التنظيرى ، والبعض الآخر يتصل بالبناء المنهجى ، والبعض الثالث يتصل بالجانب الميدانى .

أما عن هدف البناء المعرفى فى هذه الدراسة فانه يتحدد فى بحث المشكلة التالية :

(أ) هل تجربة التهجير والتوطين فى جازان تتوافر فيها عناصر تجارب التهجير والتوطين التى أجريت فى عدد من دول العالم النامى ، أم أنها تتميز بجوانب وسمات محددة ؟

(ب) هل هناك تغيرات إجتماعية طرأت نتيجة لهذه التجربة ؟

ثم إذا كانت هناك تغيرات قد طرأت ، فهل شملت عناصر النسق الإجتماعى كله بناء ووظيفة أم شملت جانبا دون الآخر ؟

(ج) هل تشير تجربة التهجير والتوطين فى جازان وما صاحبها من تغيرات إجتماعية إلى وجود ضرب من الاقتراب من أبعاد الإتجاه التكاملى ، الذى يقوم على التآزر والتساند البنائى والوظيفى لعناصر الوحدة الإجتماعية كلها ؟

أما عن الهدف من البناء المنهجى فى هذه الدراسة فانه يتحقق من محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ — هل يمكن أن تفيد المعطيات التاريخية المقارنة ، فى تفسير التغيرات الإجتماعية الناجمة عن تجربة التهجير والتوطين فى جازان ، وتزيد من عمق الرؤية التفسيرية التحليلية لتجربة جازان وآثارها ؟

٢ — هل يمكن أن يحقق المدخل الأنثروبولوجى ، القائم على الوصف والملاحظة بالمشاركة والإستعانة بالإخباريين ؛ تكامل المعرفة المنهجية السسيولوجية فى هذه الدراسة ؟

٣ — هل يمكن أن تفيد إستمارة البحث فى الحصول على جانب من البيانات ، وبخاصة تلك المتصلة بالتغير فى جانب النسق المورفولوجى والمادى والإقتصادى ، والقيم بحيث تستفيد منها الدراسة ؟

٤ — هل يمكن أن تفيد المعالجة الإحصائية ، عقب التفسير والتحليل وعرض البيانات ، فى توضيح بعد التغير ومدلوله ؟

أما عن الجانب الميدانى فى هذه الدراسة ، فقد هدفت من ورائه إلى التحقق من صدق بعض الفروض التى إستقتها من الخبرات المستفادة من التجارب والبحوث السابقة التى أجريت فى عدد من البلدان النامية ، بل والتى إستقتها أيضا من التجارب المحلية والثقافة الخاصة للمجتمع العربى السعودى .

وقد إرتكز الإسهام الميدانى فى هذه الدراسة على التحقيق من الفرض العام التالى وفروضه الفرعية المنبثقة عنه .

فروض الدراسة

الفرض العام :

يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين تجارب التهجير والتوطين من ناحية ، وبين حدوث تغيرات إجتماعية فى إطار النسق القائم بناء ووظيفة ، تساعد على تحقيق التنمية الإجتماعية .

الفروض الفرعية :

الفرض الأول : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين التغيرات الإجتماعية المصاحبة لتجارب التهجير والتوطين ،وبين تحقق الإنماءالإجتماعى فى المجتمع محل التجربة .

الفرض الثانى : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين التهجير والتوطين من جهة ، وبين حدوث تغيرات إجتماعية تشمل النسق الإقتصادى للافراد فى مجتمع التجربه .

الفرض الثالث : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين التهجير والتوطين من جهة ، وبين حدوث تغيرات إجتماعية فى إطار النسق المورفولوجى بمجتمع التجربة .

الفرض الرابع : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين التهجير والتوطين من جهة ، وبين حدوث تغيرات إجتماعية فى إطار النسق المادى والعمرانى لمجتمع التجربة .

الفرض الخامس : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين تجارب التهجير والتوطين من جهة ، وبين حدوث تغيرات فى إطارالنسق الثقافى والترويحى بمجتمع التجربة .

الفرض السادس : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين تجارب التهجير والتوطين من جهة ، وبين حدوث تغيرات فى إطارنسق المكانة الاجتماعية للأفراد بمجتمع التحربة .

الفرض السابع : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين تجارب التهجير والتوطين من جهة ، وبين حدوث تغيرات فى إطار نسق العلاقات الاجتماعية للأفراد بمجتمع التجربة .

الفرض الثامن : يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية بين تجارب التهجير

والتوطين من جهة ، وبين حدوث تغيرات فى إطار نسق القيم الاجتماعية للافراد بمجتمع التجوبة .

أما عن مجال الدراسة فى هذا البحث فينقسم إلى مجالين :

المجال الأول : ويتسع إطاره ليشمل المجتمع العربى السعودى ، حيث يتحدد هذا المستوى بالإطار الحضارى و الاجتماعى للمجتمع السعودى ، بحيث تتكامل صورة بانورامية متكاملة عن هذا المجتمع ، يمكن أن تمهد لتحديد مدى أهمية مطالب السياسة الإنمائية بالنسبة للمجتمع السعودى ، ومبلغ الدور الذى تمارسه السياسة الإنمائية فى تحقيق هدفه ، فى النمو والرفاهية لهيكله السكانى بعناصره المختلفة : البدو و الريف و الحضر .

المجال الثانى : فيتحدد باطار بيئى بشرى ، يقع إلى الجنوب الغربى من المملكة ، و هى منطقة جازان ، وفى إطارها تحدد مجال العمل الميدانى ، فيشمل إمارة (أبو عريش) ، التى يقع فى إطارها سد وادى جازان ، ويرتبط هذا الشطر الثانى إرتباطا عضويا بالشطر الأول ، وبخاصة فيما يتصل بمنهج التغير و التنميه ، التى ينتهجها المجتمع العربى السعودى بالنسبه لقطاعاته المختلفة .

وتحقيقا لتكامل اللقاء المعرفى بين هذين الشطرين ، فقد مهد لهما بمجال نظرى عالج موضوع التنمية من حيث مدخلها السسيولوجى وإطاره الواقعى ، كما هو ممثل فى تجارب التجهير والتوطين فى بعض البلدان العربية ، ومنها : الأردن ، والسودان ، ومصر .

وقد سارت خطة الدراسة ملتزمة بتحقيق الترابط البنائى المنطقى لموضوع الدراسة ، وقسمت إلى ثلاثة أبواب .

وأدعو الله أن ينفع بهذا الكتاب وأن يأتى مستجيبا لإحتياجات البحث الاجتماعى العلمى فى بلادنا العزيزة .

د . عبدالله الخريجى

البـــاب الأول

التهجير والتوطين نظرة مقارنة

الفصل الأول

تجارب التهجير والتوطين كأداة للتغير والتنمية

الفصل الأول

تجارب التهجير والتوطين كأداة للتغير والتنمية

برامج التنمية والتحول والتمدين الاجتماعي :

لم تحظ الدراسات العلمية المتصلة بظاهرة التحول الاجتماعي الجارية اليوم فى عدد كبير من المناطق المتخلفة إقتصاديا أو التى فى طريقها إلى النمو إلا بقدر ضئيل من الاهتمام ، بحيث يمكن القول بأن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ فترة وجيزة من الزمن تصل إلى عشرين سنة مضت ، غير أنه من الجدير أن نشير إلى أن علماء الأنثروبولوجيا قد وجهوا إهتمامهم — وذلك من خلال دراساتهم لنظم الجماعات المختلفة — إلى أهمية ملاحظة ودراسة هذه النظم فى صلتها بصور التأثير المختلفة التى تتعرض لها من الخارج .

كذلك إهتم عدد قليل من رجال الاقتصاد والاجتماع وعلماء السياسة بدراسة التطور والنمو الاقتصادى وآثاره غير الاقتصادية فى هذه المجتمعات ولقد كان الاهتمام لدى هؤلاء العلماء منبعة أساســا منبعا تطبيقيا ، بالإضافة إلى ذلك فقد أولت بعض الحكومات والهيئات ، وبخاصة فى المجتمعات البسيــطة والنامية ، إهتماما بملاحظة ورصد التحول الاقتصادى السريع داخلها ، وقدمت من التيسيرات والتشجيع لهذه الهيئات ما يعينها على تحقيق أهدافها ، بيد أن عقبات عديدة وقفت فى سبيل تحقيق هذه الأهداف ومن بينهما على سبيل المثال : المساعدات الفنية التى تعوزها بصورة دائمة ، ولقد أدرك المجتمع الدولى ، ممثلا فى الأمم المتحدة ، ضرورة أن يكون له دور فى مساعدة هذه الحكومات الأمر الذى حدا بهيئة الأمم المتحدة إلى تقديم العون اللازم ، والمشاركة فى رسم البرامج القومية .

ويعد موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعا فى الكتابات السسيولوجية والأنثروبولوجية والاقتصادية المعاصرة وبخاصة تلك الكتابات

التى تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الإنسانى فى عمومه أو ببعض المجتمعات المحلية المتخلفة عن طريق إدخال بعض التعديلات فى النظم التقليدية السائدة ، واستثمار الإمكانيات الاقتصادية المتاحة بطريقة أفضل ، أوالكشف عن موارد جديدة للثروة لم تستثمر من قبل (١)

ولقد خلصت بحوث الاجتماع إلى أن عبور فجوة التخلف يتوقف على نجاح عملية «التحديث» - أى التنمية - وهى عملية ذات خصائص مميزة ، وإن كانت تختلف فى أسلوبها باختلاف المجتمعات ، نتيجة لتباين العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التى تحدد إلى درجة بعيدة عمليات التغيير الاجتماعى ، ويختلف مفهوم « التحديث » أو (التنمية) عن فكرة التقدم التى سادت خلال القرن التاسع عشر. فهو يشير إلى ظواهر هامة مثل :

١ - القدرة العالية على إستغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية فى تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعى .

٢ - تطوير أساليب أكثر كفاءة فى مجالات السياسة والضبط الاجتماعى

٣ - النهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة .

٤ - ذيوع الاتجاه العقلى الجديد الذى تمثله النزعة الإنسانية فى الأدب والفلسفة والدين .

٥ - الاعتماد على العلم الحديث القائم على الملاحظة الواقعية والتجريب .

٦ - تدعيم مقومات التنظيم والإدارة الرشيدة .

وإذا كانت هذه الاعتبارات هى التى تفرق بين التنمية والتقدم ، فإن المدرسة السسيولوجية البارسونية - نسبة إلى بارسونز - ترى أن علم إجتماع

---

(١) أحمد أبوزيد «التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة» - مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١ - ٤ ربيع ثانى ١٣٩٣ هـ (٥ - ٨ مايو ١٩٧٣ م) صفحة ١.

التنمية يهتم فى المحل الأول بتنمية أنساق الفعل ، وينطبق مفهوم أنساق الفعل على طائفة متنوعة من الظواهر : شخصيات الأفراد ، والأنساق الاجتماعية الناشئة عن التفاعل ، وكذا الإنساق الثقافية ، وما يرتبط بها من معان ودلالات (١) .

كذلك، فقد حفل التراث السيولوجى بعدد من الاتجاهات التى حاولت أن تحدد الآثار التى تحدثها التنمية فى التغير الاجتماعى . ويمكن أن نصنف هذه الاتجاهات إلى ثلاثة على النحو التالى :

الاتجاه الأول — وقد ركز على التحول من نموذج المجتمع المحلى إلى المجتمع الكبير ، ويشير هذا التحول ، عندهم ، إلى تغير فى مدى سيطرة العلاقات المباشرة التى تسود الجماعات القرابية والعنصرية ، وقيام نمط التفاعل بين المنظمات الكبرى خارج حدود الجماعات القرابية .

الاتجاه الثانى — ويركز على تزايد الترشيد ، والطابع الأخلاقى للفكر الإنسانى وللسلوك ، فالترشيد أسلوب لتناول المشكلات وحلها ، ويحتاج إلى قدره أكثر على الموضوعية والنقد والتحليل ، وهى قدره تزداد كلما إزدادت سيطرة القيم العلمية .

الاتجاه الثالث — ويهتم بالتغير الاجتماعى الناشىء عن التصنيع والتنمية (٢) .

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون — دراسات فى التنمية الاجتماعية — دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٩٢ هـ (١٩٧٣ م) صفحات ١٤٠ ، ١٥٢ .

(٢) محمد على محمد — « القيم الثقافية والتنمية » مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة — ١ — ٤ ربيع ثانى ١٣٠٣ هـ (٥ — ٨ مايو ١٩٧٣ م) صفحات ٣٤ — ٣٥ .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتعريف مصطلح (تنمية) وللاتفاق على مدلوله وما يشير إليه من أبعاد أساسية ، بيد أنه يمكن — بوجه عام — ملاحظة أن هناك شبه إتفاق عام حول بعض الأبعاد التي يتضمنها مصطلح تنمية . ومن بين هذه الأبعاد :

١ — التنمية منهج وأداة للتغير .

٢ — التنمية عملية تقوم على التكامل والاندماج بين أشكال الجهود الفردية والجماعية ، الأهلية والحكومية .

٣ — التنمية حركة movement ترتكن إلى سياسة ، أيدولوجية محددة ، ومجموعة من القرارات .

على أنه من المفيد إدراك أن هذه الأبعاد الثلاثة قد ربطت بين مفهوم التنمية وبين التغير الاجتماعي المنظم أو الموجه ، وعليه فإن التنمية سواء كانت منهجاً أو عملية أو حركة ، فهي مدخل ومقدمة منطقية لتحقيق التغير الموجه ، أو توجيه التغير .

ولقد إستخدم عدد من الدارسين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعي كأنهما يشيران إلى موضوع واحد ، (ارنولد توينبي) في دراساته عن كيفية ظهور الحضارات وتدهورها ، و (سوروكين) في دراسته عن الإنساق الثقافية المتعددة التي تزدهر ثم تندثر ، و (ماركس) في دراسته عن الانهيار الجدلي للإنساق الاقتصادية ، وظهور أنساق أخرى جديدة ، ودراسات كل من (باريتو وماكس فيبر) عن الصفوة والسلطة ، كانت كلها تضع أحد المفهومين محل الآخر .

ويتحدد منظور علم الاجتماع للتنمية في المسائل التالية :

أولا — تهدف التنمية إلى إستثاره مجموعة من عمليات التغير المخطط ، وهي لذلك ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتغير من حيث إتجاهاته وشدته وعمقه ،

وبأهداف المجتمع النابعة من أيدولوجية تصنع النظام الاجتماعي والاقتصادى وبطبيعة المشاكل القائمة ، وتوافر الإمكانيات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها ، وبمستوى الطموح المتمثل فى تطلع واقعى مستند إلى إرادة تنمية إيجابية واضحة .

ثانياً — ترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الأيدولوجى للمجتمع ، ويظهر ذلك بوضوح من الاتجاه العام الذى تنطلق منه نظريات التغير الاجتماعى .

ثالثاً — أن التنمية الاقتصادية لابد أن تكون مصاحبة لعدد من التحولات الاجتماعية . أو بمعنى آخر لا تكون التنمية الاقتصادية ممكنة دون تغير جوهرى فى البناء الاجتماعى ، يتيح الفرصة لقيام تنظيم إقتصادى إنتاجى قادر (١) .

ويتضح مما سبق مدى إرتباط مفهوم التنمية بالتغير ، وبخاصة معنى التغير المقصود أو الموجه . والاتجاه فى هذا الصدد إلى تأكيد أن التغير المقصود ويتضمن عدداً من العناصر التى تكشف عنه وهى :

(أ) إيقاظ الرغبة فى المواطنين للتغير .

(ب) إحداث التغير .

(جـ) تثبيت التغير الحادث حتى يصبح جزءاً من مقومات المجتمع فى وضعه الجديد (٢) .

ومهما يكن من إنتقادات يمكن أن توجه لهذه العناصر ، فإن التغير صفة

---

(١) محمد عاطف غيث «علم الاجتماع وقضايا التنمية» مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة — ١ — ٤ ربيع ثانى ١٣٩٣ هـ (٥ — ٨ مايو ١٩٧٣ م) صفحات ٥ — ١٠ .

(٢) عبد المنعم شوقى « العمل مع الجماعات المستحدثة » المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى — القاهرة — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢) صفحة ٧٤ .

أساسية من صفات المجتمع - كما سبق أن بينا - لاتخضع لإرادة فرد بالذات، وإنما هى من صنع المشيئة الاجتماعية لمجموع الأفراد، ويترتب عليها تحول فى التنظيم الاجتماعى سواء فى تركيبه وبنيانه، أو فى وظائفه (١).

وتتضمن عملية التحول الاجتماعى فى إطار بناءات هذه المجتمعات قيام ظاهرة تعرف باسم ظاهرة التمدين، وهى تشير إلى التحول الكلى، من شكل المجتمع التقليدى أو المجتمع السابق على حالة التمدين إلى نمط جديد مختلف كلية فى تنظيمه الاجتماعى والفنى، عما تتسم به المجتمعات المتقدمة التى تسودها الرفاهية الاقتصادية، وتعرف درجة كبيرة من الاستقرار السياسى (٢).

والتمدين بهذا المدلول عملية يتغير - نتيجة لها - الأسلوب التقليدى لحياة الأفراد، ويتحول إلى أسلوب آخر قوامه التقدم التكنولوجى والتغير السريع، ومعنى ذلك أن ظاهرة التمدين تشمل، فى نفس الوقت، سلوك الأفراد ونمط حياتهم، بالإضافة إلى إحتوائها للنسق الاجتماعى الكلى، فتبدله ماديا وعمرانيا وإجتماعيا وثقافيا (٣).

وتسهم برامج تنمية المجتمع - فى المحل الأول - فى تحقيق ظاهرة التحول والتمدين الاجتماعى؛ ذلك لأن مضمونها ينطوى فى معناه الواسع على:

١ - **التحسينات المادية**: كما تتمثل فى الطرق المحسنة فى الزراعة والإسكان والرى والصرف.

---

(١) صلاح العبد - التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربى - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٣٩٣ هـ (١٩٧٤ م) صفحة ٩٤.

(2) Bert F. Hoselitz & wilbert E.Moore(ed). Industrialzation and Society, UNECO, ١٣٨٣هـ 1963 p. 89,

(3) Everett M. Rogers. Modernization among Peasants. Ibid. p. 18

٢ — المناشط الوظيفية : مثل الصحة والتعليم والترفيه .

٣ — نشاط المجتمع الذى يتضمن : المناقشات الجماعية وتحليل الحاجات المحلية وتشكيل اللجان ، والسعى إلى الحصول على المعونة الفنية اللازمة ، وإختيار الموظفين وتدريبهم .

ويمكن أن نستقرأ من ميادين تنمية المجتمع المحلى مدى عمق الصلة بين برامج المجتمع المحلى ، وبين ظاهرة التحول والتمدين الاجتماعى ، وتتضمن ميادين التنمية مجموعات ثلاث هى :

المجموعة الأولى : وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بحياة المجتمع ونشاطه ، مثل الخدمات الزراعية فى البيئة الزراعية كالإرشاد الزراعى ومقاومة الآفات ، وإختيار البذور والأسمدة ، وإنشاء المصارف وتنظيم وسائل الرى ، وإقامة الجسور والسدود ، وإستحداث محاصيل أكثر ربحاً والتنوع فيها . . . إلخ . على أنه إذا كانت البيئة المحلية غير زراعية فيجب تنمية الموارد القائمة بقدر الإمكان .

المجموعة الثانية : وتتضمن الخدمات التدعيمية التى تقوم على الخطة البعيدة لعمليات التنمية فى حياة المجتمع ، ووظائف هذه الخدمات أساسية وجوهرية .

المجموعة الثالثة : وتشمل هذه الخدمات العامة للتنمية ، وهى إن لم تكن لها فى ظاهر الأمر علاقات مباشرة مع أفراد المجتمع المحلى وكذا مع خطة التنمية ذاتها ، إلا أن الأعمال التى تحققها ذات أثر خطير فى تنمية المجتمع المحلى ،

وذلك مثل الطرق العامة ، وإقامة المصانع الإنتاجية ، وإستنباط القوى الكهربائية ،و إنشاء بعض النظم المالية والمصارف العامة . . . . إلخ(١) .

ففيما يتصل مثلا بالتنمية الزراعية فقد أدت إلى خلق مجتمعات جديدة، سواء منها ما يعنى بالتنمية الأفقية التى تهتم باستصلاح مساحات واسعة من الأراضى لزيادة المساحات المنزرعة ، أو مشروعات التنمية الزراعية الرأسية التى تعنى بمضاعفة الإنتاج الزراعى عن طريق تحسين إستخدام الموارد المتاحة حالياً

ومن أمثلة المشروعات التى تقوم على هذه المجتمعات الجديدة توطين البدو ، أو تجميع السكان المنتشرين فى مساحات شائعة ، وتركيزهم فى مجتمعات مستحدثة، لتيسر إنتفاعهم ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما هو الحال فى الصحراء الغربية من جمهورية مصر العربية (٢).

وإذا كانت برامج التنمية الموضوعة فى كثير من بلدان العالم النامى ترتبط بالجانب الاقتصادى فى المحل الأول ، فإن آثارها تتعدى الجوانب غير الاقتصادية فى المجتمع ، بحيث تؤثر فى إتجاهاته وقيمه السياسية والاجتماعية، بحيث لا يمكن إدراك التنمية الاقتصادية فى المجتمع إلا فى ضوء إرتباطها بالجوانب الاجتماعية والبيئية الأخرى(٣).

ومن ثم فان إدراك البعد الاجتماعى فى خطط التنمية ، باعتبارها

---

(١) محى الدين صابر — مرجع سابق — صفحات ٢٤٤ — ٢٥٣ — ٢٥٤ .

(٢) تخطيط وتنمية المجتمعات المستحدثة فى الأراضى المستصلحة (حلقة دراسية — مركز البحوث الاجتماعية — الجامعة الأمريكية بالقاهرة من ٢٧ / ٨ إلى ١٣٩١/٩/٨ هـ (٩/١٩ إلى ١٩٧١/٩/٣٠ م) صفحة ١ — ٢ .

(3) Neil J. Smelser. The Sociology of Economic Life . New Delhi : Prentice-Hall of India, ١٣٨٥ هـ 1965. p. 1

أداة أو سياسة لبلوغ مرحلة التحول أو التمدين الاجتماعى ، يعد أمراً ضرورياً يجب البحث فيه وإبرازه ، خاصة وأن الأفراد دعامات النشاط الاقتصادى يأتون من أسر أو قبائل مختلفة ، وهم ينقلون إلى أنشطتهم الاقتصادية الجديدة قيمهم وإتجاهاتهم الأسرية والقبلية المختلفة .

وذلك يعنى أن النشاط الاقتصادى يتأثر بالتركيب الاجتماعى للأسرة والقبيلة ، وما يسوده من قيم وبناءات ثقافية فى المجتمعات التقليدية ، فسلوك الفرد تعبير وتجسيد لما فى إطار بيئته الاجتماعية من قيم واتجاهات ومن ثم كان الجهل بهذا الاعتبار من المعوقات الهامة التى تقف فى سبيل التنمية الاقتصادية فى كثير من أرجاء العالم(١).

التهجير والتوطين وسياسات الأنماء الاجتماعى :

وتعد سياسات التهجير والتوطين من السياسات الرامية إلى تحقيق الإنماء الاجتماعى من جهة ، وتحقيق وتدعيم ظاهرة التحول والتمدين الاجتماعى من جهة أخرى .

ولقد لقيت سياسات التهجير والتوطين إهتماماً كبيراً باعتبارها عملية إجتماعية ، قبل أن تكون عملية مادية أو عمرانية .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتعريف هذه العملية لبيان الأبعاد المختلفة التى تشتمل عليها ، بيد أنه من الواضح إرتباط مقولة التهجير والتوطين إرتباطاً مباشراً ووظيفياً بأغلب السياسات التى وضعتها الدول ، كإطار علمى موضوعى فى معالجة كثير من المشكلات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية .

---

(1) Edward C. Danfield. The Moral Basis of a Backward Society. N. Y. : The Free Press. ١٣٨٧ هـ 1967. p. 7

ومن بين التعريفات التى وضعت لعملية التهجير التعريف الذى يقرر : أن التهجير برنامج وعملية تستهدف نقل السكان من مكان إلى آخر ، فضلا عن أنها جزء من السياسة السكانية التى تتبعها الدولة فى إعادة توزيع السكان توزيعا عادلا ، لزيادة رفاهيتهم ورفع الدخل القومى والقضاء على كثير من المشاكل الاجتماعية .

ويتضح من هذا التعريف مدى إشتمال عملية التهجيز على بعدين أساسيين هما : البعد السكانى ، ثم البعد الاجتماعى الاقتصادى .

وترتبط عملية التهجير ، بهذين البعدين فى المستوى المحلى للمنطقة التى يتم فى إطارها عملية التوطين ، وفى المستوى القومى بهدف تحقيق الرفاهية بمضمونها العريض .

أما التوطين فهو عملية إجتماعية ، تترتب على تهجير الأفراد ، وهى تعنى إسكانهم فى قرى خاصة ، وتهيئة أحسن السبل لهم ورعايتهم ، ضمانا لاستقرارهم فى المناطق التى هاجروا إليها . و التوطين كعملية بالإضافة إلى ذلك يتضمن تغييراً فى الظروف الطبيعية القائمة ، وإستغلالا اقتصاديا لمصادر الثروة المتاحة .

ويتضمن مصطلح (عملية) أبعاداً منهجية أساسية ، لابد آن تسبقها ، وأن تكون قاعدة للتوطين ومن هذه الأبعاد :

١ — إجراء دراسات واسعة للبيئة ومواردها وإمكانياتها .

٢ — إجراء دراسات للأحوال الاجتماعية للأفراد و الأسر فى مواطنهم الأصلية ، سعياً وراء تحقيق فهم كامل لشخصياتهم وتكوينهم العقلى والثقافى .

٣ — خلق أسلوب جديد فى العمل وفى طريقة الحياة القائمة بالمجتمع

الجديد ، وتكوين علاقات جديدة مع المكان ، من شأنها تدعيم غاية التوطين فى التنمية والتمدين(١).

ومجاز القول فى هذا الصدد أن التوطين ينظر إليه كعملية تعمير للصحارى العربية ، لا تفريغ لها من قاطنيها البدو ، فالتوطين يجب ألا ينظر إليه على أنه ترحيل للبدو إلى أماكن بعيدة عن مواطنهم الأصلية ، حيث تتوافر ظروف للحياة أكثر يسراً ورفاهية ، وإنما لابد أن يكون التوطين عملية توافر عناصر الاستقرار والاستغلال الاقتصادى المنظم للبدو فى نفس مناطقهم التى يعيشون فيها ، أو على الأقل فى أقرب الأماكن إلى هذه المناطق .

ومعنى ذلك أن التوطين يصبح شيئاً أكبر من مجرد تغيير يتناول شكل المجتمع البدوى ، حيث أنه يتناول فى الوقت نفسه شكل المجتمع القومى كله ، الذى يتأثر بهذا الأمتداد الطبيعى والبشرى المتكامل ، ويؤثر فيه ، سواء فى صورة الإنتاج والخدمات ، أو فى شكل الحقوق والواجبات(٢).

فقد أثبتت التجربة أن الدولة لا تستطيع أن تتقدم بالخدمات الاجتماعية لأناس لا يمكن أن تضمن إستمرارهم وبقائهم فى منطقة واحدة لفترة طويلة من الزمن ، ولذلك فان عدم الاستقرار لهو من العوامل الأساسية التى تجعل الهوة واسعة بين القبائل الرحل و بين مستلزمات ومقتضيات الحياة المتطورة ، كما أن المجتمع غير المستقر لا يمكنه أن يباشر مسئولياته وأداء واجباته فى الإطار القومى ، الذى يتطلب تضافر الجهود للنهوض بالبلاد ، والسير بها قدما فى طريق التقدم الرقى ، ولا يمكنهم أن

---

(١) أحمد الخشاب — سكان المجتمع العربى — دراسة تكاملية — القاهرة — مكتبة القاهرة الحديثة غير مبين سنة الطبع ، صفحة ٤٩٥ .

(٢) جامعة الدول العربية — الأمانة العامة — إدارة الشئون الاجتماعية والعمل — الجزء الأول رعاية البدو وتحضرهم وتوطنهم — المؤتمر التاسع للشئون الاجتماعية — محرم ١٣٨٥ هـ (مايو ١٩٦٥ م) صفحات ٤٢٣ — ٣٤٩ .

يشاركوا بوضعهم الحالى مشاركة فعالة فى زيادة الإنتاج القومى(١).

وتميز الدراسات التى أجريت على المجتمعات المستحدثة بين نوعين من التوطين : فهناك التوطين التلقائى ، والتوطين المخطط أو الموجه .

فالنوع الأول من التوطين تأخذ فيه العملية والمنتج النهائى للتوطين شكلها بطريقة تمليها الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتى تدفع الأفراد أو المجموعات خارج مساكنهم أو تجذبهم داخل مساكن جديدة . وفى هذا النوع من التوطين فإن عملية الجذب والدفع هى عبارة عن قوى تعمل غالباً مستقلة عن بعضها البعض ، ومن الأمثلة التى تدل على هذا النمط اللاجئون الذين يطردون من دورهم ، أو الذين تتركهم الكوارث الطبيعية وراءها ، ونوع آخر أبناء الطبقات المتوسطة أو المهنية ، الذين يهاجرون من المدن بعد أن جذبتهم المناطق حديثة التنمية ، ونوع ثالث سكان الضواحى الذين يبحثون عن العزلة والوحدة ، والعامل المشترك بين كل هذه الأنماط هو أن عملية النقل والمنتج النهائى لم يأخذا مكانهما فى محيط خطة تهدف لربط الإثنين معاً .

أما التوطين المخطط أو الموجه فله أهداف محددة ويظهر فيه عنصر الإدارة أو الرقابة الإدارية ، وإنشاء تكوين منظم يستطيع أن يرفع من كفاءة الخطة لبلوغ الأهداف المحددة لعملية التهجير (٢) .

ويقوم التوطين التلقائى (التطورى) على إتاحة المجال كاملا أمام المبادأة الفردية مع العمل على زيادة المنافسة بين المستوطنين كأفراد أو كجماعات .

(١) تنمية المجتمع فى السودان — حلقة دراسية ، مجلة تنمية المجتمع — المجلد العاشر — ١٣٨٣هـ (١٩٦٣ م) سرس الليان ، صفحات ٥٦ — ٥٧ .

(2) Gerald Wen. « Community Building in Programmes of Human Settlement on New Lands » . The Social Research Center. A. U. C. 19-30 ١٣٩١هـ Sept. 1971, Document HSNL 22A. pp. 1-2.

أما الثانى فهو يعطى إهتماماً خاصاً للثقافة الفنية للمستوطنين ، ويقوم فى بعض الأحيان بمدهم بالأدوات الفنية المتقدمة ليقوموا باستخدامها .

وتعد عملية التوطين فى الأرض عملية قديمة قدم الجنس البشرى ذاته ، وهى مع ذلك ما زالت قائمة حتى اليوم ، ففى أرجاء عديدة من العالم يوجد أفراد يغزون الأرض الجديدة بأساليب وطرق مختلفة ، وهم يحققون ذلك عن طريق إصلاح مساحات واسعة منها ، وتصحب عملية الإصلاح هذه هجرة سكانية من الموطن القديم إلى الموطن الجديد وترجع هذه الهجرة إلى ما تتمتع به الأرض الجديدة من قوة جاذبة ، وإلى ما يكمن فى الموطن القديم من قوة طاردة .

وتسهم قوى الطرد والجذب مجتمعة فى خلق ظاهرة الهجرة التلقائية ، التى نلمسها بوضوح فى بقاع كبيرة من العالم ، ويتمثل عامل الطرد الأساسى فى ضعف ما تعطيه الأرض فى الوقت الذى يزداد فيه عدد السكان .

ولقد لعبت عوامل عديدة دوراً بارزاً فى طرد السكان ودفعهم إلى الهجرة من مكان إلى آخر ، كما حدث فى البرازيل وفيتنام والهند وباكستان ، إذ ساهمت قوى سياسية وحربية ، وفيضانات وإعصارات مختلفة فى إحداث الهجرة . أما عامل الجذب الكبير فى عملية الهجرة فهو يتمثل فى الطموح لحياة رغدة للفرد والأسرة .

ولقد إهتمت الحكومات بموضوع التوطين والتهجير لأسباب عديدة ، إذ ترتبط عملية التهجير فى الأساس بمدى الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الأفراد الذين أجبرتهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية على الرحيل والانتقال إلى بيئة أخرى ، قد تكون قريبة أو بعيـــدة عن بيئتهم الأصلية أو قريتهم الأم . ذلك لأن العوامل الأخرى غير الاقتصادية الباعثة والدافعة إلى الارتحال ضئيلة ، بجوار حجم العوامل الاقتصادية فى الأساس . وتبرز الفرص الاقتصادية وتتنوع فى إطار النشاط الزراعى والصناعى على وجه الخصوص ،

مما يجعلها مصدر جذب وتأثير دائمين فى خطط التهجير والتوطين (١) .

ففى أندونيسيا مثلا ، يتبين أن إهتمام الحكومة ببرامج التوطين والتهجير كان دافعه الرغبة الأكيدة فى حل مشكلات التضخم السكانى فى بعض المناطق ، وذلك عن طريق نقل أعداد ضخمة من السكان إلى المناطق المخلخلة سكانياً . أما فى أكوادور فإن الحكومة ربطت بين التوطين والإصلاح الزراعى ، وهى تهدف فى الأساس إلى رفع مستوى معيشة السكان الريفيين وإقامة طبقة قوية من صغار ومتوسطى الفلاحين .

وهناك حكومات أخرى تهتم بالتوطين ومشروعاته وتعده جزءاً من سياسة عريضة ، تهدف إلى تحسين حال السكان المشتغلين بالرعى . ولما كان السكان البدو يشكلون فى الوطن العربى ما يقرب من ٦٠ ٪ من المجموع الكلى فقد حدا ذلك بعض الدول إلى وضع برامج لتوطين البدو ، وتتضمن هذه البرامج مدهم بالماء والخدمات التعليمية والصحية .

وهناك دول أخرى تعد مشروعات التوطين جانباً من سياستها الرامية إلى كسب التأييد الشعبى ، بأن تمد الذين لا يملكون أرضاً أو غير المتمتعين بامتيازات معينة بما يحتاجون إليه من خدمات . كما هو الحال فى الفيلبين وتايلند وغانا البريطانية .

من مجموعة الاهتمامات السابقة يتبلور أن إهتمام الحكومات بعملية التوطين يرجع إلى عدد من الأسباب المترابطة ، منها مثلا رفع دخول الأسر، والحد من الهجرة إلى المدن : ووضع نظام أكبر فاعليـــة فى إستخدام الأرض ... الخ . ومن ثم ظهر التسابق بين الحكومات فى رسم سياسات وبرامج مشروعات التوطين فى الأرض .

ومن بين المؤشرات الدالة على إزدياد إهتمام هذه الحكومات بمشروعات

---

(1) Encyclopaedia of the Social Sciences. Vol. VII. N. Y, The Macmillan Co. ١٢٥٤ هـ 1835. p. 588.

التوطين إزدياد الاعتماد المالى الذى تخصصه للتوطين فى خططها للتنمية القومية ، كما أقامت بعض البلدان منظمات قومية خاصة لمشروعات التوطين .

فقد نظم (قسم السكان الأصليين وشئون البدو والقبائل) فى منظمة العمل الدولية إجتماعاً لنخبة من الخبراء الدوليين بالتعاون مع الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، ومع الهيئات الإقليمية والطائفية ، لدراسة وتقويم موضوع توطين البدو فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ومشكلات البداوة فى أفريقيا وراء الصحراء الكبرى .

وقد إشترك فى هذا الاجتماع خبراء ومستشارون من أربع عشرة دولة هى : العراق وسوريا والسودان والمغرب ونيوزيلندا والمكسيك والفلبين والهند وبوليفيا والولايات المتحدة وبيرو ونيجريا وإيران واكوادور .

هذا بالإضافة إلى تسع منظمات وهيئات دولية وإقليمية هى المكتب الأوروبى للأمم المتحدة (قسم العلاقات الخارجية) ، ومكتب الشئون الاجتماعية الأوروبيـة ، ومكتب المعونة الفنيه الأوروبية ، والصندوق الخاص فى كل من بوليفيا ، ومنظمة اليونسكو ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

ولقد كانت الموضوعات التى درست فى هذا الاجتماع :

١ — تقويم الإجراءات التى إتخذت لتنفيذ توصيات الاجتماع الثانى لخبراء العمل بين السكان الأصليين .

٢ — تقويم ودراسة تطبيقات المشروع الهندى للتنمية والإدماج ، والنظر فى إمكانية تطبيق منهج العمل فيه على مناطق أخرى من العالم ، فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط .

٣ — توطين القبائل الرحل ونصف الرحل .

٤ — تحول التنظيمات البدوية إلى تنظيمات إقتصادية وإجتماعية جديدة(١) .

---

(١) مجلة تنمية المجتمع — المجلد التاسع — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) ، العدد الثالث ، صفحات ٩٠ — ٩١ .

ومن أنماط برامج خطط التوطين على سبيل المثال :

١ — برامج استصلاح الأرض البور (غرب الولايات المتحدة، والشرق الأوسط ، والهند ، والمكسيك ، وبيرو ، والاتحاد السوفيتى) .

٢ — إستصلاح التربة الملحة (الاتحاد السوفيتى ، الباكستان ، والشرق الأوسط ، شمال أفريقيا ، أسبانيا ، الولايات المتحدة) .

٣ — إستصلاح أراضى المستنقعات (شرق الولايات المتحدة ، انجلترا ، استراليا ، نيوزلند ، غانا) .

٤ — إستصلاح المناطق الساحلية (إنجلترا ، نيوزلند) .

٥ — إستصلاح الأراضى البرية والمناطق غير الخصبة .

٦ — تطوير أحواض الأنهار (فى جمهورية مصر العربية : النيل) ، (فى السودان : الجزيرة) ، (فى مراكش : وادى جبر) ، (فى غانا : نهر فولتا) ، (فى روديسيا : حوض نهر زانبى) ، (فى الأردن : وادى نهر الأردن ، خزان اليرموك) ، (فى لبنان : خزان حاصبانى ، ومشروع ليتانى) ، (فى سوريا : جهاب والفرات) ، (فى تركيا : سد كيبان) ، (فى العراق : دجلة والفرات) ، (فى إيران : مشروع جزيرة شيستار ، سد نهر كاركيهى) ، (فى الهند : بهاكارا ، ونهر كوسى ، ونهر رابتى ، ونهر تريسلى) ، (فى فيتنام ، نهر الميكونج) .

٧ — إستغلال الأراضى البكر : كازاكستان وسيبريا وبلدان جنوب وشرق آسيا ، ومن بينها ماليزيا وأندونسيا .

٨ — السياسة الجديدة للملكية الزراعية وبخاصة فى المناطق خفيفة الكثافة السكانية ، حيث توجد مناطق كبيرة مملوكة لملاك غير قائمين فيها ، أو فى الدولة ، وتوزيع هذه الأراضى على المستوطنين الجدد كما حدث فى كمبوديا وأفغانستان وغانا وتايلند وبورما والفلبين وماليزيا وجمهورية فيتنام وأندونسيا ومناطق كبيرة من أمريكا اللاتينية .

٩ — السياسات التى توضع لتوطين البدو حيث تقوم البلدان العربية بوضع برامج لمساعدة البدو على التوطين فى الأرض، وتشمل هذه البرامج إمدادهم بخدمات المياه ، والتعليم والصحة .

ولقد كان من نتيجة الاهتمام الدولى ببرامج التوطين أن قامت الأمم المتحدة بابراز العلاقة بين تنمية المجتمع المحلى والتوطين ، وقد انعكس هذا الاهتمام بالتنمية كأداة للتوطين فى تنظيم دراسة عن التوطين فى آسيا والشرق الأدنى وذلك عام ١٣٧٨ ﻫ (١٩٥٨م) . حيث دارت مناقشات حول مبادئ وسياسات التوطين فى آسيا والشرق الأدنى فى الحلقة التى عقدت فى سيلان فى نفس العام .

وقد بين التقرير الذى تقدمت به الأمم المتحدة إلى هذه الحلقة الدراسية الميادين التى يمكن أن تطبق فيها مبادئ التنمية وأساليبها ، وفى الوقت ذاته حلل هذا التقرير الأسباب التى أدت إلى عدم الأخذ بأسس التنمية فى ميدان التوطين كما يجب أن يكون(١) .

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى وجود نماذج عديدة متنوعة فى مجال التوطين ينبغى التميز بينها ، وبخاصة فى مرحلة تقييم برامج التوطين ، فهناك كما سبق بيانه نماذج للتوطين محورها الحركة التلقائية وتوطين العناصر السكانية دون أى تدخل من السلطات .

على حين هناك وعلى الطرف الآخر نماذج تقوم على القهر بحيث لا يصبح أمام الأفراد مجال للخيار بين الأنتقال أو بين أن يدفعوا للإنتقال ، وفى هذه النماذج يظهر عنصر التوجيه والتنظيم لكل المراحل كإعداد الأرض وتهيئة السكان . ونقل وتسكين المستوطنين ، ثم إمدادهم بالخدمات باستمرار .

---

(1) "The Communty Development Approach to Land Settlement" United Nations Department of Economic and Social Affaris ١٣٨٦ ﻫ 1966, Sales No. 66. N, 5 PP. 1-2

ومن بين المجتمعات التى وضحت فيها مشكلات التوطين التلقائى أكوادور ، إذ بين مجلس التخطيط القومى فيها الآثار السيئة التى نجمت عن عملية التوطين غير الموجهة أو المضبوطة ، منها مثلا الاختيار العشوائى للأراضى والاستخدام السيئ للمصادر الطبيعية ، وإستمرار شكل الاقتصاد الذى يقوم على الاعتماد على المصادر الأخرى ، وتبديد الطاقات البشرية ، وشيوع صور من صور سوء التنظيم الاجتماعى بين المستوطنين .

ونتيجة لذلك فقد قامت السلطات الحكومية لتفادى هذه الآثار السيئة لعملية التوطن التلقائى بوضع برامج للتوطين أخضعتها لدرجة كبيرة من الضبط والتوجيه .

أما بالنسبة لنموذج التوطين القهرى ، فإن الأفراد يواجهون فيه بحقيقة أنهم مدفوعون إلى التحرك وبالتالى تتشكل لديهم إتجاهات معادية للحكومة التى خططت لعملية التنمية ، كذلك يتجلى بين الأفراد فى هذا النموذج الإحساس بأن المسئولية يجب أن تتولاها الحكومات ، ومن ثم يصبح واجب الحكومة ودورها فى هذا النموذج كبيراً للغاية ، ويختلف نمط التوطين القهرى أو الإجبارى من مجتمع إلى آخر بل وفى إطار المجتمع الواحد ، وذلك من حيث الخطوات التى تتم بها عملية التوطين والفلسفة العامة التى تحكمها .

ويمر الفرد فى عملية التوطين ، وبخاصة التوطين الإجبارى ، بمراحل مختلفة ، منها مرحلة فسيولوجية تتمثل فى تغير البيئة وما ينشأ عن هذا التغير من تبدل فى الأحوال الطبيعية والمناخية ، ومرحلة نفسية تتمثل فى درجة الاستعداد النفسى لتقبل عملية التهجير والتوطين ، ثم مرحلة التوائم أو التكيف الاجتماعى والثقافى(١) .

---

(1) Thayer Scudder. "Resettlement". Review Paper Prepared for the 1971 Symposiumon Man-Made Lakes, May 3-7 ١٣٩١ 1971, Knoxville, Tennessee.

وتبدو عملية التوطين والتهجير متصلة بالمجتمع البدوى أشد الاتصال وبخاصة في المجتمعات العربية، إذ تشير الإحصاءات التي أعدتها الأمم المتحدة، إلى نمط عظم ظاهرة البداوة من الوجهة الديموجرافية بالنسبة للمجموع الكلى لسكان المجتمع العربى(١).

وتتلخص الأهداف العامة من وراء توطين البدو فى عدد من الأهداف أهمها ما يلى :

أولا : الأهداف القومية والسياسية :

إذ أصبح التوطين فى الوقت الحاضر ضرورة قومية ملحة ، بعد أن تبلورت الأفكار القومية فى الوطن العربى بشكل واسع النطاق ، ليصبح ولاء الفرد له دلالة قومية ، وهذا لا يتلاءم مع ما يتصف به البدوى من ولاء لقبيلته قبل كل شئ .

هذا بالإضافة إلى أن دمج الرحل الفاقدين لكل رابطة عدا رابطة الولاء للقبيلة ، والذين لايدركون وضعهم السياسى ، وجعلهم مواطنين عربا يشعرون ويعملون بهذا الشعور . من شأنه أن يكون له أثر كبير فى القضاء على النعرات العرقية والعصبية والقبيلية ، التى تنمو عادة فى المجتمعات القبلية والتى تهدد الكيان القومى .

ثانيا : الأهداف الاقتصادية

تحتاج كل دولة إلى تنمية مواردها الاقتصادية وإمكانياتها البشرية ضمن إطار من التخطيط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ولكن البداوة بما تفرضه

(1) (A) M. R. El Ghonemy. Land Policy in the Near East. Published by FAO, Rome. ١٣٨٧هـ 1967. P. 218.

(B) United Nations. Studies on Selected Development proplems in Various Countries in the Middle East. ١٣٩٠هـ 1970 . A Study Prepared by UNESCO at Beirut. PP. 106–108 .

على حياة أهلها من تنقل يحول دون إمكانية تحقيق مثل هذا التخطيط ، وعلى الأقل يبقى قسم من السكان خارجا عن نطاق هذا التخطيط لهذا يكون التوطين عنصرا مهما فى نجاح التخطيط لأنه سوف يوفر كثيراً من الطاقات البشرية .

ثالثا : الأهداف الإجتماعية :

لا تنحصر مشكلة البداوة فى التجوال والتنقل فقط ، وإنما تبرز منها مشكلة إجتماعية ذات خطر ، تلك هى روح التحرر وعدم الخضوع لقانون ما ، إلا قانون الصحراء الذى يعتمد على الغزو والنهب وحرمان سكانها من الأطمئنان والإستقرار . وكذلك فان نظام القبيلة يعتبر الآن حجر عثره فى طريق الإنعاش الاجتماعى من الوجهة المعنوية .

فالتوطين يؤدى إلى إضعاف هذا النظام القبلى تدريجيا وإلى منح هؤلاء السكان الأمن والضمان ، وتنظيم حياتهم الاجتماعية حسب الأحوال البشرية المعاصرة ، وتزويدهم بكافة التسهيلات والخدمات الضرورية لتطورهم الاجتماعى والطبيعى ، مما يزيد فى هيبة القانون وتطبيقه على جميع الأفراد ، ويوحد قلوبهم وبالتالى يؤدى إلى تشكيل مجتمع متبلور بمفاهيمه منصهرة فى بوتقة واحدة .

رابعاً : الأهداف العسكرية والدفاعية :

يدعو التوطين بصورة عامة إلى التعمير ، الذي يؤدي إلى إستقرار البدو فى أنحاء الصحراء الحالية ، كما يؤدى أيضاً إلى إنشاء خطوط المواصلات والتنقل فيما بينها ، ويؤمن أمر مراقبة الحدود السياسية ، ويؤدى إلى سهولة إقامة مراكز منظمة للدفاع وغيره من إجراءات الأمن القومى(١) .

وتختلف أساليب توطين البدو فى المجتمع العربى تبعاً لاختلاف الأوضاع

---

(١) رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم — الجزء الثانى — صفحات ٤٦٧ — ٦٩ ٤

الداخلية والسياسية والاقتصادية للدولة ، ففيما يتصل بنمط التوطين القسرى أو الإجبارى ، فهو الذى يتم باصدار الأوامر بموجب التوطين فى أماكن معينة ، كما حدث فى المجتمع العربى السعودى مثلا عندما أصدر الملك عبد العزيز بن سعود أوامره بتوطين (الأخوان) الذين كانوا يؤلفون معظم الجيش على شكل معمرين عسكريين ، ووزعهم على شكل مستعمرات زراعية فى المناطق المروية من نجد والإحساء . وقد إرتفع عدد هذه المستعمرات عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) إلى ١٥٠ مستعمرة .

وقد تتبع بعض الدول أسلوب التوطين الطوعى أو الاختيارى وذلك باقطاع مساحات من الأراضى الصالحة للزراعة للعشائر التى تطلب التوطين من السلطات الحاكمة ، وذلك كما حدث فى سوريا بتوطين عشائر (الفضل) فى جنوب البلاد وعشائر (السبعة والحديدين) فى منطقة حمص وحماه وعشائر (العنزة) فى الشمال ، إذ خصصت الدولة مساحة من الأراضى مشاعة باسم العشيرة بكاملها لا باسم الأفراد . مما جعل شيوخ هذه العشائر سلطة مطلقة على أفراد العشيرة الذين يعتبرون الأرض ملكا خاصا للشيوخ .

ويمكن أن يكون التوطين جماعيا يشمل العشيرة بكاملها أو القبيلة بكاملها ، كما حدث فى سوريا ، كما يمكن أن يكون التوطين فرديا كتوزيع الأراضى على المستحقين بموجب قوانين الإصلاح الزراعى ، كما حدث فى مصر(١) .

وتكتنف عملية التوطين والتهجير — كعملية هدفها التحول أو التمدين الاجتماعى — مجموعة من الصعوبات ، ذلك لأن توطين القبائل الرحل ليست من العمليات الهينة ، إذ هى تعنى فى الواقع تفتيت المجتمع القبلى وإستئصال جذورة العميقة ، وعاداته التى ترسبت من مئات السنين ، ونقلهم من وضعهم الحالى الذى تكاد البلاد لا تفيد منه شيئا إلى مرحلة

---

(١) المرجع السابق — صفحات ٢٩٠ — ٢٩١

جديدة تتلاءم والظروف الراهنة ، التى تستلزم العمل المتواصل لإقامة المجتمع العربى الحديث على أسس جديدة ومتحضرة .

وأهم هذه الصعوبات أو المعوقات ما يلى :

أولا : معارضة شيخ العشرية أو القبيلة لعملية التوطين ، فلا زالت بعض القبائل محتفظة بنفس تنظيمها القبلى السابق الذى يتمتع فيه شيوخ القبائل بسيطرة كبيرة على الأفراد التابعين لهم ، وبعض هؤلاء الشيوخ يعارضون عملية التوطين ، أو يحاولون إطالة أمدها ، بخلق العراقيل أمامها بغية الاحتفاظ بسلطاتهم . حيث أن إستقرار القبائل وتوطنها فى مناطق معينة بصفة دائمة يحمل فى طياته إنذارا بالقضاء على السلطة التى يمارسها الشيوخ وإيذانا بسقوطهم .

ثانيا: شكوك البدو تجاه عملية التوطين ، فقد يتردد بعض أفراد القبائل فى قبول عملية التوطين باعتبارها عملية تغييرية لنمط الحياة شكلا ومضمونا ووظيفة ، خوفا على عاداتهم التى ترسبت فى نفوسهم منذ آلاف السنين وخشية سوء الوضع الاقتصادى الذى يتوهمون أنهم صائرون إليه ، وعلى هذا لابد من توفير وسائل الإنتاج لكل أسرة من الأسر البدوية ، وتنظيم هذا الإنتاج بشكل يدر عليهم بعض الربح .

ثالثا : الخوف من سلطة الحكومة لأن القبائل البدوية فى صحرائها المترامية الأطراف ، بعيدة عن سلطة الحكومة ، مما جعلها تشعر باستقلالها وتعتز به ، وتشعر بأن لها من القوة ما يجعلها تحافظ عليه ، وهذا مما يؤدى إلى أن يسىء البدوى الظن بكل خطوة حكومية لعمليات إحصاء السكان وما يشابهها ، وجعلهم يفسرونها بأنها محاولة من الدولة لفرض سيطرتها عليهم وتجريدهم من إستقلالهم(١) .

---

(١) المرجع السابق — صفحات ٤٧٢ — ٤٧٣ .

نماذج لتجارب التهجير والتوطين فى بعض المجتمعات :

نعرض فى هذا المجال لبعض نماذج التهجير والتوطين ، وبخاصة تلك النماذج المكتملة من حيث مراحلها المختلفة ، وذلك فى الأردن والسودان ومصر — ويأتى هذا التخصيص على سبيل المثال لا الحصر — بهدف تحديد إطار المقارنة ، إذ ستتخذ هذه النماذج كمحكات للمقارنة والقياس بتجربة التهجير والتوطين فى منطقة (جازان) موضوع البحث . وهو ما سنعرض له فى فصل لاحق .

وقد جاء إختيار هذه النماذج وفقا لنمطى التوطين الأساسيين اللذين سبقت الإشارة إليهما وهما : التوطين التلقائى والتوطين القسرى المخطط .

ففيما يتصل بنمط التوطين التلقائى Spontaneous Settlement الطوعى نعرض لتجارب التوطين فى منطقه (الحفر) بالمملكة الأردنية الهاشمية ، ولتجربة مشروع (الجزيرة) بالسودان ، ثم لتجربة التوطين فى منطقة (ابيس) ، وتجربة تسكين البدو الرحل بمنطقة (الساحل الشمالى الغربى) فى مصر . أما بالنسبة لتجارب التوطين القسرى Complesory Settlemnt المخطط فسوف ينحصر الإطار فى تجربة تهجير وإعاده توطين Resettlement النوبيين فى مصر .

أولا : تجارب التهجير والتوطين التلقائى والطوعى

١ — تجربة توطين البدو فى منطقة الحفر بالأردن :

مازالت البداوة تلعب دوراً هاما فى حياة الأردن ، خاصة وأن ٨٧٪ من مجموع المساحة صحراء ، تتسم بالطابع البدوى ، وحتى عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) كان البدو فى الأردن يشكلون نسبة عالية من مجموع السكان ، إلا أن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى مرت بها الأردن منذ ذلك الحين ، أدت إلى إزدياد التناقص فى أعداد البدو حتى غدا عددهم فى عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م) حوالى أربعين ألف من مجمرع مليونين وهم

عدد سكان الأردن . وقد لعبت مجموعة من العوامل دوراً هاما فى توطين نسبة عالية من أبناء العشائر البدوية وساعدت على إنتقالهم من طور الترحال إلى الاستقرار النهائى وأهم هذه العوامل :

١ — إستتباب الأمن وسيطرة الحكومة المركزية على كافة أجزاء البلاد ، مما أتاح الفرصة لكافة سكان الأردن للانصراف إلى أعمال البناء، وتنفيذ المشاريع العمرانية والاستثمارية ، وتشجيع أبناء العشائر على الاستقرار فى المدن والقرى التى بدت فى حاجة إلى مزيد من الأيدى العاملة عاماً بعد آخر .

٢ — التحاق نسبة عالية من أبناء العشائر البدوية بصفوف الجيش ، وتعودهم نظما جديدة من الحياة ، وإكسابهم خبرات فنية لم تكن مألوفة من قبل ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك إستقرارهم وعدم عودة غالبيتهم للحياة البدوية .

٣ — توفر وسائل النقل وإمتداد شبكة الطرق لتشمل كافة أنحاء البلاد ، مما سهل عمليات الاختلاط والتفاعل بين مختلف فئات السكان ، وأخرج البدوى والمناطق الصحراوية من العزلة التقليدية .

ولقد وعت وزارة الزراعة الأردنية مسئوليتها تجاه فئات العشائر البدوية منذ سنين طويلة ، فقد راعت لدى إنشاء محطاتها ومشاريعها الفنية توزيعها فى مختلف مناطق الأردن ، خاصة فى النواحى التى يقطنها البدو أو يكثرون التردد عليها ، ولقد قصد من وراء ذلك أن تكون هذه المشاريع مشاهد حية للبدو ، يقتبسون منها أساليب جديدة فى العيش وإستثمار الموارد الطبيعية الزراعية ، كما قصد منها أيضاً أن تكون مراكز إشعاع وانطلاق بالنسبة للبيئات البدوية التى أسست فيها .

ولقد أدى تكرار تعرض المناطق التى تسكنها القبائل البدوية «للمحول» فى الأعوام القليلة الماضية ، إلى قيام وزارات وأجهزة الدولة بوضع مشاريع إنمائية فى تلك المناطق ، لتنمية مواردها الطبيعية وتيسير سبل العيش لهذه الفئة من المواطنين .

ولقد بدأت وزارة الزراعة الأردنية منذ عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م) بتخطيط برامج ومشاريع بعيدة المدى لحل مشكلة البداوة فى الأردن حلا جذريا ، عن طريق تطوير مصادر المياه فى البيئات الطبيعية التى تسكنها العشائر البدوية ، وهى الصحراء ، حسب نتائج دراسات سلطة المياه المركزية ، وذلك لاستغلال المساحات الشاسعة شبه المهملة ، وتحويلها إلى موارد إنتاجية تغذى الوطن وتزيد من طاقاته ، وفى نفس الوقت تؤمن للبدوى غذاء أغنامه وموارد الشرب ، وهما المطلبان اللذان يترحل لأجلهما من منطقة لأخرى .

وصف منطقة المشروع

تقع منطقة الحفر على بعد ٢٢٥ ك . م. إلى الجنوب الشرقى من عمان ، وتبعد ٥١ ك . م إلى الشرق من محطة عنيزة على الطريق الصحراوى ، ويبلغ إرتفاع المنطقة عن سطح البحر ٨٦٦ مترا . وهى عبارة عن منطقة سهلية واسعة ، تمتد بضعا ومائة ك . م . فى الاتجاهات الأربعة ، ويحدها مناطق جبلية متدرجة فى الارتفاع مبتدئة من مركز متوسط تقريباً وهو قاع الحفر ، ومتدرجة فى الارتفاع بشكل شعاعى فى كافة الاتجاهات .

وتعتبر هذه المنطقة من أفقر مناطق الأردن فى مظاهر الحياة ، سواء الإنسانية أو الحيوانية أو النباتية ، وتنتشر فيها عشائر الحويطات ، متنقلة بين ربوعها وراء المرعى والماء ، وتستقر بها أثناء تجوالها مابين الحدود السعودية فى فصل الشتاء وجبال الشراه فى فصل الصيف ، وهى بهذا تعتبر محطة عبور لهذه العشائر .

ولقد قامت سلطة المياه المركزية عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) بحفر أول بئر عميقة فى منطقة (الحفر) بغية تأمين مياه الشرب للعشائر البدوية ومواشيها ، وذلك نتيجة المحول الذى تعرضت له البلاد حينذاك ولقد تدفقت المياه غزيرة من عمق خمسة عشر مترا عن سطح الأرض ، مما حدا

بالسلطة إلى دراسة الإمكانات المائية للمنطقة بحفر سلسلة من الآبار ، بلغ عددها ستة عشر بئرا كان منها ثلاثة عشر بئرا منتجة ، وثلاثة جافة(١) .

أهداف المشروع

تتلخص أهداف المشروع فى الاعتبارات الثلاثة الآتية :

(ا) إيجاد مخزون إحتياطى من العلف لتغذية حوالى ٩٠ ألف رأس من الأغنام فى اللواء الجنوبى لاستعماله فى السنين والمواسم الجافة ، كذلك تخصيص جزء من المواد العلفية لتجربة تغذية النعاج الحوامل والحلوب لتحسين إنتاجها من الخراف والحليب ، هذا بالإضافه إلى تغذية الخراف لمدة شهرين بعد الفطام بقصد تسمينها وزيادة إنتاجها من اللحم .

(ب) تحسين وحماية المراعى الطبيعية ، بتخفيف الضغط الواقع عليها بسبب الرعى الجائر . ووضع الأسس اللازمة لاستثمارها إستثمارا صحيحا يحفظ قدرتها الإنتاجية ، ويزيد من فعاليتها كمورد من موارد البلاد الهامة .

(ج) إستصلاح الأراضى الصحراوية حيثما توفرت المياه الجوفية ، وتدريب أبناء العشائر البدوية على الأعمال الزراعية المختلفة ، وتوطينهم فى المناطق المستصلحة ، بغية توفير دخل ثابت لهم يؤمن لهم مستوى لائقا من الحياة .

النظرية والأسلوب فى المشروع

إرتكز مشروع توطين البدو فى منطقه الجفر الأردنية على مجموعة من المبادىء والنظريات التالية :

---

(١) المشروع التجريبى لتوطين البدو ، للجفر التقرير السنوى الأول ١٠ / ٢ / ١٣٨٤ ﻫ إلى ٣٠ / ٢ / ١٣٨٥ ﻫ (٢٢ / ٦ / ١٩٦٤ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٥ م) وزارة الزراعة ، سلطة المياه المركزية وبرنامج الغذاء العالمى — عمان — ١٣٨٥ ﻫ (١٩٦٥ م) صفحات ١ — ٣ .

١ — ترحال البدو وسيلة من وسائل الارتزاق وليس طبعا وغريزه . تدل الخبرة المتوافرة للقائمين على جهاز وزارة الزراعة دلالة واضحة على أن تنقل البدوى وترحاله وسيلة من وسائل اكتساب الرزق ، وهو على استعداد للتخلى عنها والاستقرار حيثما وجد موردا ثابتا للرزق يكفل له حياة أفضل ، وقد بنى هذا المبدأ على أساس المشاهدات والخبرات المكتسبة بالنسبة لعشائر اللوزين وبعض من بنى حميدة ، الذين عملوا فى محطات الوزارة وإستقروا بجوارها منشئين قرى لم يكن لها وجود من قبل .

٢ — الحاجة الملحة إلى الخبرة الفنية ورأس المال الإنمائى ؛ مما يجعل المسئولين عن المشروعات يدركون ضرورة وضعها موضع الاعتبار فى كافة مايتخذونه من قرارات .

٣ — إعتبر المشروع حقلا للتجارب ، يختلف عن غيره من الخدمات الحكومية ، يمكن أن تقوم فى ضوء نتائجه المشاريع الإنمائية المشابهة فى المستقبل بصورة دقيقة مطابقة للواقع .

٤ — لما كانت عملية البناء والتنمية واجبا وطنيا فقد إعتبر تنفيذ المشروع وإنجاحه حسب المخططات الموضوعة جزءا من هذا الواجب .

المخطط العام للمشروع

يرتكز المخطط العام للمشروع على مجموعة من النقاط هى :

١ — يكون تشغيل البدو كعمال يومين فى المشروع وسيلة لتعليمهم أصول العمليات الزراعية المختلفة ومصدرا ثابتا للرزق يغريهم بالبقاء والاستقرار فى المنطقة .

٢ — بعد إنتهاء المرحلة التدريبية يقوم جهاز المشروع بترشيح الصفوة المختارة من هؤلاء العمال إلى لجنة حكومية ، تتولى إنتخاب العدد المناسب

منهم ، وتؤجر لهم الأراضى المستصلحة لمدة تجريبية مدتها خمس سنوات ، وبعد إنتهاء الفترة التجريبية توزع الأراضى على المنتفعين الذين أثبتوا جدارة وكفاءة فى القيام بالتزاماتهم من حيث خدمة الأرض ، وتطبيق البرامج الزراعية الموضوعية وغير ذلك .

٣ — يجرى تنظيم المنتفعين منذ ابتداء المرحلة التجريبية ، فى جمعية تعاونية تمويلية تسويقية ، تتولى تزويدهم بالقروض اللازمة ، وتنظيم تسويق الحاصلات الزراعية ، وتوريد مايلزم الأعضاء من مواد وإحتياجات .

٤ — إعتبر الحد الأدنى لمساحة الوحدة الزراعية المنوى توزيعها للعائلة المستوطنة ٥٠ دونما ، وعلى ذلك قسمت أرض المشروع وفق مخطط عام إلى مستطيلات ، ألحق بكل منها موقع لبناء سكن العائلة ، وحظائر للمواشى وحديقة منزلية .

٥ — ولما كانت المنطقة من مناطق تربية الثروة الحيوانية ، فقد صممت الدروة الزراعية بحيث تكون نصف المساحة مزروعة بالمحاصيل العلفية الخضراء ، وربعها محاصيل نقدية ، تتفق وظروف المنطقة كالمحاصيل الزيتية وغيرها ، مما يسهل تخزينه ونقله دون تعرضه للتلف ، أما الربع الأخير فيشمل محاصيل الخضر والحبوب ، لتأمين الاحتياجات المحلية للمنطقة .

مراحل المشروع

سار المشروع من حيث التنفيذ فى مراحل متتابعة ، تمهد كل منها للأخرى وتعد لها ، وهذه المراحل هى :

(١) المرحلة التحضيرية

وتشمل تنفيذ برنامج الإنشاءات اللازمة لإدارة المشروع ووسائط الرى ، وكذلك إستصلاح التربة ووضعها تحت الإنتاج المستديم ، والاستمرار فى الزراعات التجريبية لاستنباط أفضل منوال زراعى للمنطقة ، هذا بالإضافة إلى تدريب حوالى مائة عامل يدوى على كافة العمليات الزراعية .

(ب) المرحلة التجريبية التدريبية

تبدأ هذه المرحلة بانتخاب المنتفعين وتأجيرهم الأراضي المستصلحة ، وتستمر مدة خمس سنوات ، والهدف من هذه المرحلة إكساب المنتفعين مزيداً من الخبرة الفنية ، وتنمية مواردهم الاقتصادية عن طريق القروض، للوصول بهم إلى مرحلة الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتى الكامل ، كما تهدف إلى إكسابهم الروح التعاونية وإرشادهم إلى الطرق المثلى لإدارة مجتمعهم ، وخاصة المنافع العامة بصورة تعاونية منظمة .

(ج) مرحلة التمليك

بعد انتهاء المرحلة الثانية وثبوت كفاءة المنتفعين الاقتصادية ، ومقدرتهم على استثمار الأرض استثماراً صحيحا تمنح تلك الأراضى لهم رسميا ، وتستمر الدولة فى مراقبة نشاطاتهم عن طريق الاتحاد التعاونى ؛ وبهذا يصبح المشروع قرية نموذجية تعاونية ذات استقلال تام(١) .

الآثار الاجتماعية لتجربة التوطين فى منطقة الحفر :

بعد إستعراض جوانب المشروع ، يتعين بيان الآثار أو التغيرات التى خلفها فى أهالى المنطقة بشكل خاص ،والمجموع بشكل عام ، فقد كان للمشروع إرتباط وثيق بمختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الآثار الاقتصادية :

من دراسة الأسس الإقتصادية السابقة فى المشروع ، يظهر لنا بشكل جلى ارتفاع دخل البدوى المستوطن وثباته ، بعد أن كان لا يتعدى ١٠ ٪ من الدخل الحالى ، بالإضافة إلى أنه غير ثابت ، ويعتمد على معدل هبوط الأمطار وتوفر المراعى الكافية لإبله ، ونتيجة لارتفاع الدخل هذا يرتفع

---

(١) المرجع السابق — صفحات ٥ — ٠

مستوى معيشته ، كما أن البدوى أصبح يعتمد على نفسه فى تسيير حياته الإقتصادية ، ويتفهم ظروف الربح والخسارة ليلجأ إليها أو يبتعد عنها ، كما أنه ترك عادة المبادلة فى عمليات البيع والشراء ، كما أنه يستطيع الآن أن يقدم للدولة ضرائب مختلفة لقاء الخدمات العامة التى تقدمها له بعد أن كان يأخذ ولا يعطى .

الآثار الاجتماعية

لم يكن البدوى يستقر فى موضع واحد أكثر من شهر أو شهرين ، ولا يستطيع أيضا أن يقطن فى الأماكن الآهلة ، مما يجعل علاقاته مع الغير محدودة ، وذات نطاق ضيق جدا ، لايتعدى أفراد عشيرته وأهله، أما اليوم فالمسكن ثابت ومصدر الرزق ثابت أيضا ، ولا بد من علاقات تربطه بالأفراد المحيطين به ، بحكم طبيعة العمل ، وكذلك الأفراد الذين يتعامل معهم لشراء وبيع متطلباته ومنتجاته ،وهنا يأخذ البدوى من عادات وطباع الغير ، مايجد أنه يتلائم مع نفسيته وبيئته التى أخذت هى بدورها فى التغير ويمكن أن نلمس ذلك فى مسكنه ومابه من أدوات ، ومن التغير الواضح فى سبل معيشته .

الآثار الثقافية

يعد التعليم من الأمور الواجب توافرها لأبناء البدو المستوطنين ، حتى لا يحرموا من الثقافة التى لم يستطع آباؤهم نيلها ، فالمدارس التى قام المشروع بانشائها تيسر سبل التعليم وتوفره لكافة أبناء المناطق المحيطة كما أن مساكن الطلبة أنشئت فى بعض مناطق المشروع ،

الآثار الصحية

وفر المشروع للبدو المساكن الصحية ، والمنافع العامة الحديثة ومياه الشرب النقية كما أنشأ عيادة صحية داخل المشروع يزورها الطبيب الحكومى

أسبوعيا ، كذلك أجرت وزارة الصحة فحوصا طبية لعمال البدو المستوطنين تجنبا للأمراض المعدية ومكافحتها ، كما تقوم بفحص عينات المياه شهريا لتجنب تلوثها بالجراثيم (١) .

٢ — تجربه التوطين فى مشروع الجزيرة بالسودان

تاريخ مشروع الجزيرة

إبتدأ مشروع الجزيرة فى السودان كتجربة استطلاعية للرى بالطلمبات فى (طيبة وبركات) فى الجزيرة الوسطى فى عام ١٣٣٠ هـ ، ١٣٤٢ هـ (١٩١١ م ، ١٩١٣ م) على التوالى ، و فى (الحاج عبدالله ووادى النوفى) بالجزيرة الجنوبية فى عامى ١٣٤٠ هـ ، ١٣٤٣ هـ (١٩٢١ م ، ١٩٢٤ م) على التوالى . ومع ذلك فإن تطور مشروع الجزيرة على نطاق واسع ، كمشروع رى أساسى لم يتم إلا بين عام ١٣٤٤ هـ ، ١٣٤٥ هـ ، ١٣٧٢ هـ ، ١٣٧٣ هـ (١٩٢٥ م ، ١٩٢٦ م ، ١٩٥٢ م ، ١٩٥٣ م) بعد بناء سد سنار على النيل الأزرق فى ١٣٤٤ هـ (١٩٢٥ م) ، هذا وقد أصبح تطوير هذه الأراضى وتوطين الأهالى فيها ممكنا ، بفضل عقد إتفاقية مياه النيل فى سنة ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م) بين مصر والسودان .

وقد تطور مشروع جنوب غرب المناجيل إلى مشروع الجزيرة فيما بين سنة ١٣٧٧ هـ ، ١٣٧٨ هـ (١٩٥٧ م ، ١٩٥٨ م) وسنة ١٣٨٢ هـ ، ١٣٨٣ هـ (١٩٦٢ م ، ١٩٦٣ م) وذلك على خمس مراحل .

ومن هنا أدخلت أراضى أكثر صلاحية فى مشروع الرى فى السنوات ١٣٨٥ هـ — ١٣٨٦ هـ ؛ ١٣٨٩ هـ — ١٣٩٠ هـ (١٩٦٥ م — ١٩٦٦ م ، ١٩٦٩ م — ١٩٧٠ م) (٢) .

---

(١) بسام النعرى — تقرير المشروع التجريبى لتوطين البدو — وزارة الزراعة — الأردن] صفحات ٢٣ — ٢٤

(٢) طه الجاك طه — ضم امتداد جنوب غرب المناجيل إلى مشروع الجزيرة بجمهورية—

ويرمى المشروع أساساً إلى إنتاج القطن طويل التيلة ، وهو يقع من الناحية الإدارية فى مديرية النيل الأزرق ، وتنحدر أرض الجزيرة من الجنوب إلى الشمال ، وهى تتعرض للأمطار الموسمية ، وتتناقص كمية الأمطار كلما أمتد الاتجاه إلى الشمال ، وتبلغ مساحة السهل الذى يقع فيه المشروع حوالى خمسة ملايين فدان ، ثلاثة ملايين صالحة للزراعة . وتروى أراضى المشروع من خزان سنار على النيل الأزرق ، عن طريق الترع والقنوات ، وتبلغ مساحة الأرض المروية التى يقوم عليها المشروع حالياً مليون فدان ، غير إمتداد (المناقل الجديد) الذى يبلغ ٨٠٠ ألف فدان .

والمشروع مقسم إلى (حواشات) أى وحدات زراعية وتبلغ مساحة الوحدة الزراعية حالياً ٤٠ فداناً وتعطى عادة لكل أسرة حواشة ، وتبلغ عدد القرى فى المشروع ٩٥٠ قرية يسكنها ٣١ ألف مزارع .

ولقد كانت معظم أراضى المشروع مملوكة لأفراد ، وقد إستأجرتها الحكومة منهم بمبلغ عشرة قروش سنوياً للفدان ، وكان هذا أعلى تقدير فى ذلك الحين ، وأعطيت الأولوية فى الحصول على الحواشات للملاك الأصليين ، وقد قام المشروع على مبدأ المشاركة أو المزارعة الثلاثية بين المزارعين والحكومة والشركة ، فكان المزارعون يتقاضون ٤٠ ٪ من صافى أرباح القطن ، والحكومة تتقاضى ٤٠ ٪ مقابل دفع الإيجارات السنوية للأراضى ، وإنشاء خزان سنار وإقامة قنوات الرى الكبيرة والصغيرة ، أما الشركة فكانت تتقاضى ٢٠ ٪ من الأرباح مقابل إعداد الأرض وتسويتها وإدارة المشروع فنياً وإدارياً .

ولقد أمم هذا المشروع عام ١٣٧٠ ﻫ (١٩٥٠ م) ومن ثم ظهر فيه الإتجاه الاجتماعى ممثلا فى إنشاء قسم كبير للخدمات الاجتماعية ، وبالتالى تحول إلى أكبر مشروع للتنمية فى السودان .

السودان الديموقراطية — حلقة دراسية عن تخطيط وتنمية المجتمعات المستحدثة فى الأراضى المستصلحة وثيقة رقم ١٦٤ ، القاهرة ٢٧ رجب — ٨ شعبان ١٣٩١ ﻫ (١٩ إلى ٣٠ ستمبر ١٩٧١) صفحة ٢ .

النمط الحضارى للمنطقة قبل قيام المشروع

كان سكان هذه المنطقة غالبيتهم نصف رحل ؛ يعتمدون على تربية الحيوانات ، ويرتحلون معها إلى المراعى ، ويمـارسون زراعة الحبوب المعيشية وأساساً الذرة فى مواسم الأمطار ، بطريقة بدائية أيضاً ، ولقد كانت هذه الأراضى مملوكة عادة لسكان الشواطئ ، ولسكان القرى الكبيرة داخل المنطقة ، حيث كانت هناك مراكز دينية قومية ، ينبثق منها نور العلم والمعرفة ، وكانت المنطقة تتعرض لمجاعات موسمية حين تقل الأمطار ، ولم تكن المحاصيل نقدية فكان اعتمادهم على الحبوب .

ولقد كانت النساء تعمل مع الرجال شأن البدويات والقرويات ، وكانت هناك صور من العمل الجماعى ، وكذلك كانت القرى فى المنطقة عددها قليل ، ولم يكن عدد سكانها كبيراً ، خاصة بعد انقضاء فترة الحركة المهدية التى تحمل كثيراً من آثارها أهل المنطقة فى سائر نواحى حياتهم .

التغيرات الاجتماعية المباشرة للمشروع

١ — حدث استقرار كامل لكل المجموعات التى تعيش فى المنطقة ، فأصبحت المنطقة المروية تضم ٩٥٠ قرية ، عدا المدن الصغيرة ، وكان من نتيجة ذلك أن اختفت حياة البداوة أو كادت .

٢ — زاد عدد السكان زيادة كبيرة فى المديرية كلهـا ، نجمت عن التكاثر المحلى نتيجة لتقدم الحياة الصحية والمعيشية ، وكذلك نتيجة للهجرة من داخل السودان أو من خارجه .

٣ — تغيرت وسيلة الإنتاج الزراعى تغييراً جوهرياً ، حيث إنتقلت من طريقة الرى الموسمى البدائى ، إلى نظام الرى الدائم ، والاعتماد على الآلات الميكانيكية والإرشاد الزراعى .

٤ — تغير نوع الإنتاج الزراعى نفسه من إنتاج المحاصيل المعيشية المباشرة ، إلى المحاصيل النقدية .

٥ — انتقل الثقل الاقتصادى من الاعتماد على الرعى والماشية ، إلى الاعتماد على الزراعة .

٦ — تغيرت العادات الاستهلاكية نتيجة لارتفاع مستوى الحياة وزيادة الدخل ، كما تغير مفهوم الثروة ومفهوم العمل ، وتغير تقسيم العمل بين الجنسين .

٧ — بدأت العلاقات القرابية القائمة على نظام القبيلة تضعف ، لتحل محلها علاقات مكانية قائمة على المساكنة فى القرية ، والمجاورة فى الحقل .

٨ — اختفت المراكز الدينية الفردية ، وحلت مكانها مؤسسات تتمثل فى المعاهد الدينية .

٩ — تغيرت مرافق حياة الجزيرة والإنسان ، وظهر ذلك فى ملبسه ومأكله ومسكنه .

١٠ — ظهور طبقة جديد من العمال الزراعيين ، الذين يعملون بالأجر فى الحواشات .

١١ — انتعشت الجزيرة مادياً ، فظهرت التجارة ، ونشطت الحرف المختلفة ، وأصبحت مدينة واد مدنى عاصمة الجزيرة من أكثر مدن السودان نشاطاً اقتصادياً .

التغيرات غير المباشرة لمشروع الجزيرة

لم يقف تأثير مشروع الجزيرة على المنطقة المروية وحدها بل تعداها إلى كثير من مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى سائر أنحاء السودان ، ويمكن القول بأن إدخال زراعة المحصول النقدى الذى يتعامل به السودان فى السوق الدولية ، كان فى حد ذاته تغييراً كبيراً ، إذ لم يقتصر أثره على الجزيرة ، وإنما أثر فى وضع الثروة السودانية وطريقة استغلالها كذلك ، وإن استخدام الآلات الفنية فى الزراعة لم يقف على مجرد

الحزيزة ، بل أخذ ينتشر ويقضى على المظاهر التقليدية فى العمل الزراعى ، مما أمتد أثره بعد ذلك إلى سائر الحياة المعيشية . من هذه الآثار يتبين ما يمكن أن تؤدى إليه برامج التهجير والتوطين — كجزء من سياسات وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية — من تأثير فى نمط الحياة ونسق القيم والسلوك ، ولما يمكن أن تباشره من قوة إيجابية فى إحداث ظاهرة التحول والتمدين الاجتماعى ، وما يرتبط بها من تغييرات تتناول جوانب المجتمع والحياة كلها(١) .

٣ — تجارب التهجير والتوطين فى مصر

نناقش فى هذا المجال ثلاثة مشروعات للتوطين :

١ — مشروع التوطين بأبيس ، وسيتخذ كمثل للتوطين الحديث فى الأراضى المستصلحة ، حيث الهدف الرئيسى هو التوسع الزراعى الأفقى .

٢ — تنمية الساحل الشمالى الغربى كمثل لتوطين البدو وإستقرارهم وتوفير حياة أفضل لهم .

٣ — تهجير وإعادة توطين النوبيين بكوم أمبو ، ويتخذ كنموذج للتوطين الإجبارى ، الذى شمل مجتمعاً بأكمله نتيجة لبناء السد العالى .

(أ) تجربة أبيس

١ — تجهيز الأرض وزراعتها

كانت أبيس(٢) جزءاً من بحيرة مريوط وهى بحيرة ضحلة ملحة يصل عمقها إلى ثلاثة أمتار فقط تحت سطح البحر ، وقد قامت الحكومة فى عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) بتجفيف جزئى لهذه البحيرة . وفى عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) تم استصلاح ١١٠٠ فدان .

---

(١) محى الدين صابر — مرجع سابق — صفحات ٣٥ — ٣٤٧ .

(٢) تقرير من الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف سنة ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م) صفحة ١٧ .

تقع أبيس على بعد ٨ ك . م . جنوبى شرق الإسكندرية وتعتبر جزءاً من محافظة البحيرة ، وفى عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) أنشئت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف ، لمواجهة مشكلات التوطين وإستصلاح الأراضى بهذه المنطقة :

خلال المدة من ١٣٧٤هـ — ١٣٨٢هـ (١٩٥٤م — ١٩٦٢م) تم استصلاح ٢١٫٢٨٣ فدان كانت المساحة المنزرعة منها ١٦٫٠١٨ فدانا(١) . وبلغت تكاليف استصلاح هذه الرقعة ٢٫٠٧٤٫٦٢٨ جنيها(٢) .

٢ — تخطيط وبناء القرى

تضمن المشروع بناء تسع قرى ، ويتمثل التوطين الأساسى فى أبيس فى قرية تشمل ٢٠٠ منزل ، يشغلها ١٠٠٠ نسمة ، ولكل ست قرى رئيسة ، مركز خدمات لبقية القرى الست التابعة لها .

تتضمن القرية الرئيسية بعض المرافق العامة ، وثلاث عشرة وحدة سكنية وعدداً من المزارع تتواجد على أطرافها المساكن .

هذا ومن المتوقع أن تنمو وتتطور هذه القرى الرئيسية تطوراً سريعاً ، إذ تعتبر كمركز إداوى بها الجمعيات التعاونية ، والمصارف ، والمدارس الأعدادية والثانوية ، والمستشفى والمسجد ، والوحدة البيطرية ، ومكتب البريد والبرق . . . الخ .

ويتكون منزل المستوطنين إما من طابق أو طابقين ، والمنزل ذو الطابق الواحد يشتمل على : حجرتين ، ومطبخ ، وحمام ، وصالة . ويوجد فرن بالمطبخ وحجرة صغيرة لتخزين تموين المنزل ، كما توجد مساحة منفصلة لتربية الدواجن والماشية ، لها فناء بباب منفصل عن المنزل .

---

(١) الفين لاكى — تقرير لم ينشر عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م) صفحة ١٨ .
(٢) حلمى راغب — تقرير لم ينشر صفحة ١٨ .

أما المنزل ذو الطابقين فيتكون من حجرة واحدة ، وحجرة صغيرة كمخزن ، ثم سلم للدور الثانى حيث يوجد حجرتان . هذا المنزل أيضاً له مساحة لتربية الدواجن والماشية بمدخل وباب منفصل عن المنزل الرئيسى .

أما منازل الموظفين فتتكون أيضاً من طابق واحد وطابقين ، والمنزل ذو الطابق الواحد يشتمل على ثلاث حجرات ومطبخ ، وصالة ، وحمام ، وحديقة والطابق الثانى فى المنزل ذو الطابقين يتكون من حجرتين وشرفة .

وخلال المدة من ١٣٨٤هـ — ١٣٨٦هـ (١٩٥٤م — ١٩٦٦م) تم بناء ثمانى قرى رئيسية .

٣ — توطين الفلاحين

فى إبريل سنة ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) تم إختيار المجموعة الأولى من الفلاحين المعدمين (ليسو ملاك أراض) من القرى المجاورة لأبيس لتوطينهم .

وقام الأخصائيون الاجتماعيون بدراسة حالة ٥٠٠ أسرة من القرى المجاورة لتقرير حالتهم الاقتصادية والاجتماعية وبعد توقيع الكشف الطبي الذى تلا هذه الدراسة تم إختيار ١٣٦ أسرة ، وإنتقلوا إلى أبيس سنة ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م) .

وبعد أربع سنوات تقرر استقدام مجموعة أخرى من قويسنا بالمنوفية ، ولذا تم إرسال مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين لأختيار الفلاحين المرشحين للهجرة إلى أبيس بمحض إرادتهم(١) . هذا وقد طلب الأخصائيون

---

(١) مذكرة عن تهجير المستوطنين بالمنوفية الى أبيس(الجمعية المصرية الأمريكية لتنمية الخدمة الريفية) صفحة ١٩

الاجتماعيون من قادة الفلاحين أن يساعدوهم فى هذه العملية ، وبهذا تم إختيار مجموعة أخرى ، ومما يذكر أن وسائل الإعلام والأفلام والتوعية والنشرات ساعدت كثيراً فى نشر الفكرة وتقبلها .

وبهذه الطريقة توالت عمليات التهجير من حين لآخر ، حتى بلغ عدد المجموعات التى تم توطينها بأبيس خلال ١٣٧٥هـ — ١٣٨٢هـ (١٩٥٥م— ١٩٦٢م) عشر مجموعات تتكون من ٢٤٦٥ أسرة .

ويلخص الجدول الآتى تاريخ ومصدر الهجرة والمكان الأصلى للمهجرين وتاريخ الهجرة إلى أبيس ١٣٧٥هـ — ١٣٨٢هـ (١٩٥٥م — ١٩٦٢م)(١) .

(١) عن تقرير غير منشور للهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف — صفحة ١٩ .

التاريخ	المكان الأصلى	عدد العائلات
شعبان ١٣٧٥هـ أبريل ١٩٥٥م	كفر الدوار بمحافظة البحيرة	١٣٦
محرم ١٣٧٩هـ يوليو ١٩٥٩م	قويسنا بمحافظة المنوفية	٣٠٥
ربيع ثانى ١٣٥٩هـ أكتوبر ١٩٧٩م	قويسنا بمحافظة المنوفية	١٠٩
جماد أول ١٣٧٩هـ نوفمبر ١٩٥٩م	عمال المشروع – من القرى المجاورة لأبيس	٢٧١
صفر ١٣٨١هـ يوليو ١٩٦١م	ميت غمر بمحافظة الدقهلية	٥٠٠
ربيع أول ١٣٨١هـ أغسطس ١٩٦١م	من صيادى بحيرة مريوط	٢٠٩
ربيع ثانى ١٣٨١هـ سبتمبر ١٩٦١م	عمال من المشروعات المجاورة لمنطقة أبيس	٢٣٥
جماد أول ١٣٨١هـ أكتوبر ١٩٦١م	ميت غمر بمحافظة الدقهلية	٢٥٠
جماد ثانى ١٣٨١هـ نوفمبر ١٩٦١م	عمال من المشروعات المجاورة لمنطقة أبيس	٢٨٥
صفر ١٣٨٤هـ يوليو ١٩٦٢م	ميت غمر بمحافظة الدقهلية	١٦٥
	إجمالى	٢٤٦٥

ووزعت الأرض على أساس خمسة أفدنة لكل منتفع ، كما حصلت كل أسرة على بقرة حامل ، ومنزل ، وإعانة مالية صغيرة ، وكانت أعمال المنتفعين جماعية لتشجيعهم على النهوض بمجتمعهم الجديد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

وأما من الناحية السكنية فقد روعى تسكين كل أفراد وأسر المجموعة الواحدة فى مجتمع أو مربع واحد ، حتى لايشعروا بالغربة ، وتزيد روح الاستقرار والطمأنينة بينهم .

وبالرغم من أن تكاليف استصلاح وزراعة الفدان الواحد تبلغ ٩٠ جنيهاً ، فان قيمته الحالية ، وصلت إلى ٥٠٠ جنيه ، مما يوضح أن نسبة التكاليف تعتبر ضئيلة نسبيا ، إذا قورنت باستثمار رأس المال ، وهذا الموقف يعتبر فريداً لهذه المنطقة ، وترجع أسبابه إلى طبيعة التربة الغنية بالطمى والسماد .

هذا وقد وصل متوسط إنتاج الفدان عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧١ م) إلى ٩٠ جنيها وهو دخل عال جداً إذ قورن بمتوسط إنتاج الفدان فى المناطق المجـــاورة .

وقد تم تكوين جمعيات تعاونية زراعية ، بمعدل جمعية لكل ٣٠٠ منتفع ، تقوم بتوفير الضروريات والمتطلبات الزراعية بالإضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية ، ويكون الأعضاء الإداريون لهذه الجمعيات نواة للحياة الديمقراطية السليمة فى هذه القرى الجديدة ، حيث يعرف كل منتفع دوره فى المجتمع ، ويؤديه بأمانة وإخلاص ونشاط .

ومن الواضح أن التوطين بأبيس امتاز بالتخطيط المتكامل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، وينهض هذا التخطيط على ثلاثة أنظمة رئيسية هى :

(أ) هيئة إدارية للتنسيق بين العمليات المختلفة للتوطين ، وعرفت

باسم (مجلس تنسيق أبيس) وتتكون من الهيئات المحلية للصحة والزراعة والتعليم والشئون الاجتماعية .

(ب) جهاز منسق للخدمات الاقتصادية وتشمل الري وتحسين الأراضي ووسائل المواصلات وخدمة الأسواق .

(ج) توفير الوحدات الاجتماعية الأساسية كالمدارس و المستشفيات و المنازل ووحدات الخدمات الاجتماعية والإرشاد الزراعي .

وقد كان تأثير أو فعالية مجلس التنسيق محدوداً نتيجة لتضارب مصالح الأقسام المختلفة ، وبالرغم من هذا الإعداد لتوفير الخدمات الاقتصادية إلا أن مواعيد تنفيذها لم تكن مناسبة .

ويمكن الإشارة إلى أن الخدمات الاجتماعية لا تدر عائداً مباشراً ، ولذا فإنها تتقدم ببطء في منطقة أبيس بالرغم من تأثيرها الأكيد في سرعة الاستقرار والتوطين .

وقد اتفق عند وضع خطة الخدمات الاجتماعية على برنامج زمني لكل من هذه الخدمات ، ولكن الاخصائيين الفنيين مثل المهندسين الزراعيين ، والأطباء ، والاخصائيين الاجتماعيين . . . إلخ . لم يقبلوا على الانتقال إلى أماكن غريبة ونائية مثل منطقة أبيس ؛ ولذا فقد قدمت بعض الحوافز والتسهيلات المادية والاجتماعية لتشجيعهم على الانتقال إلى هذه الأراضي الجديدة .

وعند تقسيم مشروع أبيس تقسيما اجتماعياً واقتصادياً ، يجب وضع النقاط التالية في الاعتبار :

١ — التكاليف الأساسية للأرض :

٢ — الاستثمارات والتعويضات المالية المستخدمة في تحويل البحيرة إلى أرض زراعية .

٣ — الاستثمار لرأس المال الدائر .
٤ — الاستثمارات لصالح المنتفعين .
٥ — إجمالى وصافى إنتاج الفدان .
٦ — مدى مشاركة الجمهور فى المساعدة على رفع مستوى المعيشة فى المجتمع الجديد .

(ب) تسكين البدو الرحل بمنطقة الساحل الشمالى الغربى :

يمتد الساحل الشمالى الغربى لحوالى ٤٨٠ ك. م على طول الساحل، إبتداء من ٣٥ ك . م . غرب الاسكندرية وحتى الحدود الليبية، وتمتد مساحته إلى الداخل بحوالى ٢٥ ك . م .، ومساحته الكلية تقدر بحوالى ١٢,٥٠٠ ك م٢. ومتوسط سقوط الأمطار فى المنطقة يتراوح بين ١٠٠ — ١٥٠ ملليمتراً سنوياً ، وهى نسبة منخفضة جداً، وتقع المنطقة ضمن اختصاص الهيئة المصرية العامة لتعمير الصحارى .

٣٥٠,٠٠٠ فدان فقط من مساحة المنطقة التى تبلغ ٣,٨ مليون فدان تعتبر تربتها صالحة لزراعة المحاصيل ، ١٥,٠٠٠ فدان تزرع فيها محاصيل دائمة ، بينما ١٠٠,٠٠٠ فدان تعتمد على الأمطار فى زراعتها .

تعانى المنطقة من قلة المياه من ناحية ، وقلة الأراضى ذات التربة الصالحة للزراعة من ناحية أخرى .

١ — السكان والحالة القبلية :

وصل عدد السكان فى المنطقة إلى ٨,٠٠٠ نسمة فى عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦ م) يعيشون حياة قبلية، ومن أكبر القبائل المعروفة على طول الساحل من الاسكندرية إلى السلوم هى قبيلة (أولاد على) من مجموعة قبائل (السعدى) كل عائلة يرأسها شيخ ، وكل منزل يحكمه قائد ، والشيوخ والقادة مسئولون عن آمن المجتمع وفض المنازعات التى قد تحدث

بين الأفراد ، والعمدة هو القائد المنتخب للقرية ، ويعتبر العمدة والشيوخ همزة الوصل بين الحكومة والقبيلة ، كما أصبح عدد الذين يسكنون المنازل ولا يستعملون الخيام أكثر من ٥٠ ٪ من البدو .

ويسود المنطقة الآن النظام القبلى التقليدى ، وأى قبيلة أو أسرة أو عائلة تمتلك أرضا ، إنما أمتلكتها بدون وجه حق قانونى ، وفى الواقع بدون أى تدخل من جانب الحكومة ، وكل مجموعة أقرباء يعيشون معا فى رقعة واحدة ، ويمتلكون أرضا يسمونها (الوطن أو الدار) ويعودون إليها بعد مواسم الهجرة .

وكل فرد فى القبيلة مرتبط بقبيلته ارتباطاً شديداً ، ويعرف حدود أرضها ، ويتجول بحرية ويسوق قطيع أغنامه داخل هذه الحدود ،وكل مجموعة لها طقوس وشعائر تؤديها سنويا فى أوقات محدودة ، كزيارة أماكن معينة فى أزمنة معينة ،والمكوث فى مكان ما لمدة معينة ، ثم إخلائه لتستطيع مجموعة أخرى زيارته وهكذا .

من المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى ١٣٠٫٠٠٠ نسمة فى عام ١٤٠٦ ه (١٩٨٥ م) نتيجة أن نصف عدد مجموعةالسكان المنتجين سيزيد عددهم كثيراً فى عام ١٤٠٦ ه (١٩٨٥ م) (١).

٢ - التطور الزراعى :

الوضع الاقتصادى فى المنطقة يمكن تقييمه إذ ما قورن متوسطالدخل السنوى الذى يصل إلى ٤٣ جنيها ، بمتوسط الدخل فى باقى الجمهورية والذى يصل إلى ٦٥ جنيها .

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة - مشروع الدراسات قبل الاستثمار لمنطقة الشمال الغربى - التقرير الفنى رقم ١ ، صفحة ١١

يعتبر الشعير من أهم المحصولات التى تنتجها المنطقة تحت نظام الرى الجاف ، ويشغل مساحة قدرها ٩٠٫٠٠٠ فدان تقريباً ، هذا ويزرع التين ، والزيتون ، والطماطم ، والبصل ، والفاصوليا . كما يربى السكان الأغنام والماعز والجمال ، وكذا الطيور والدواجن ، ويمثل إنتاجها دخلا هاما بالنسبة لهم .

إن النظام التقليدى فى الزراعة والمتبع فى المنطقة له عيوب كثيرة ، فالشعير يبذر فى أرض لا تصلح للزراعة فى سنوات المطر الغريزة ، وكذلك لايوجد نظام لانتقاء البذور أو مكافحة الآفات والأوبئة .

٣ — التوطين :

بعد عدة دراسات أجرتها الحكومة ، اتضح أن أنجح وسيلة لتحسين الإنتاج الزراعى هو حسن استغلال الموارد الطبيعية بأقصى درجة ، وليس بتوسيع الرقعة الزراعية ، ويمكن زيادة إنتاج المحصول بإدخال النظم الجديد والآلات الحديثة واستغلال مياه الغمر الشتوى ، وفى هذا المجال اتضح أن عملية التوطين لها فعالية كبرى فى التطور والتنمية .

والهدف الرئيسى من التوطين هو تمليك الأراضى لأفرد ، وبذا تزداد المنافسة وتكثر الحوافز وبالتالى يزيد الأهتمام بالأرض وتحسينها ورعايتها .

ولتنفيذ برامج إعادة التوطين فى الأراضى المستصلحة ، يجب أن يحل نظام التمليك الفردى للأرض محل النظام القبلى القديم فى التمليك .هذا وقد تم تحويل ٧٥ ٪ من الملكيةالقبلية إلى الملكيه الفردية للأرض فى الفترة من ١٣٨٥ هـ — ١٣٩٠ هـ (١٩٦٥ م — ١٩٧٠ م) .

وقد خططت الحكومة برامج لإسكان البدو ، وأتاحت لهم مستوى معيشة أفضل ، وقد أعطت الحكومة كل فرد قادر على الزراعة قطعة أرض ليزرع فيها ، ويتعيش منها هو وأسرته ، وبهذا أصبح البدو مستوطنين دائمين فى المنطقة .

ولتشجيع البدو على الاستقرار فى الأرض فقد صدر فى سنة ١٣٧٨ ﻫ (١٩٥٨م)قانون الصحراء رقم ١٢٤ والذى يعترف بامتلاك القبائل للارض ، ووضع القانون موضع التنفيذ فى عام ١٣٨٠ (١٩٦٠م) ، وتبعا لهذا القانون ، تعطى الملكية الإسمية لقطعة معينة من الأوض إلى الأسرة التى تبرهن على الاستقرار والقيام بزراعة هذه الأرض وتحسينها ورعايتها .

كما أعطيت بعض التسهيلات للمستوطنين الدائمين ، مثل حفر الآبار وإنشاء الأنابيب . هذا فى حالة ما إذا كانت المساحة المنزرعة لا تقل عن عشرة أفدنة ، ويزرع فيها أشجار (تين وزيتون) على أن تغطى التكاليف على مدى ٣٠ سنة .

وفى نهاية عام ١٣٩٠ ﻫ (١٩٧٠ م) بلغ عدد الذين استوطنوا وسكنوا فى منازل حوالى ٥٠ ٪ من البدو ، وعند تخطيط مشروعات التوطين فى المنطقة روعيت العدالة فى توزيع الأرض والمياه ، بحيث تكفل لكل منتفع أكبر دخل ممكن ، والعناية بتشغيل كل الأيدى العاملة ، والاستفادة بكل مصادر الإنتاج ، وهذا وقد وضعت بعض المشروعات التى يمكن تقسيمها كما يلى :

(ا) التوطين فى القرى ، وهو عبـــارة عن إسكان مجموعة من المستوطين فى رقعة محدودة .

(ب) التوطين فى قرى مفتوحة (مزارع متفرقة) عبارة عن منازل ريفية متفرقة ، لكل مستوطن منزله الخاص به بداخل مزرعته أو بالقرب منها .

(ج) التوطين فى قرى على هيئة خط طولى ، فيه يتركز المستوطنون على طول الطريق الموازى لقنوات الرى ، وفى هذه الحالة تكون وحدات المزارع طويلة وضيقة .

٤ - تشكيل الجمعيات التعاونية :

تشكلت الجمعيات لتخدم غرضين ، فبالإضافة إلى الخدمات التقليدية للجمعيات ، من تسليف وتسويق وتمويل ، فإنها تقوم أيضاً بالإشراف على نظم الرى ، ومكافحة الأمراض والأوبئة ، وإنشاء مصدات رياح وغابات وتقديم تسهيلات لاستخدام القوى الميكانيكية ، وإدارة وصيانة المرافق ، والخدمات الاجتماعية العامة .

وبالإضافة إلى هذه الخدمات ، تأخذ الجمعيات التعاونية على عاتقها مسئولية تصنيع المنتجات الزراعية ، كاستخراج زيت الزيتون وتعليب التين .

٥ - الإنتاج الحيوانى :

من المهام الرئيسية للمشروع زيادة إنتاج الثروة الحيوانية ، وللوصول إلى هذا الهدف فقد زاد الاهتمام بتحسين النوع ، وليس باكثار العدد ، ولهذا أدخل برنامج لتحسين نوع الحيوانات ، والإقلال من عددها .

وفى عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) فى بداية تنفيذ هذا البرنامج ، قل الإنتاج السنوى من اللحوم من ٥٫٣٠٠ طن إلى ٤٫١٥٠ طنا ولكن بعد أربع سنوات ارتفع الإنتاج إلى ٦٫٣٠٠ طن من اللحوم من مجموع القطيع الرئيسى الذى أصبح عدده ٣٦٠٫٠٠٠ رأس . كما اتخذت الإجراءات اللازمة لمكافحة الطفيليات الخارجية والداخلية بانتظام .

هذا ويتم الآن تنفيذ برامج الصحة الحيوانية ، بالإضافة إلى النصائح

والإرشادات التى تقـدمها الخدمات البيطرية بالتعاون مع الجمعيات التعاونية .

وقد أنشئت جمعية تعاونية لاختيار وتربية الماعز ، بغرض إنتاج الألبان ، وتقوم الجمعية نفسها بتصنيع الألبان وعمل الجبن .

هذا ويشجع برنامج الغذاء العالمى تنمية الثروة الحيوانية بالمنطقة ، وذلك عن طريق توزيع مواد غذائية للمستوطنين وأغذية لحيواناتهم ، مما يؤدى إلى ترغيب البدو وتشجيعهم على الاستقرار ، والمساعدة على تنمية أراضى العشب والكلأ .

ثانياً : تجربة التهجير القسرى والإجبارى

نشأ عن بناء السد العالى وإنشاء بحيرة ناصر غمر أراضى بلاد النوبة ، الواقعة على طول وادى النيل ، من أسوان بمصر إلى وادى كتراكت شمال السودان . ومساحتها تقدر بحوالى ٥٠٠ ك . م . ٢ .

وفى عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) تقرر إعادة توطين النوبيين فى مهجرين جديدين : أحدهما بجوار كوم امبو ٥٠ ك . م . شمالى أسوان ، والآخر بخشم القربة ٤٠٠ . م . شرقى الخرطوم بالسودان .

فى عملية التهجير الكبرى هذه تم إنتقال حوالى ٥٠٫٠٠٠ نوبى إلى كل من هذين المهجرين (كوم امبو وخشم القربة) وقد تضمن مشروع التهجير برامج تنمية ، تهدف إلى تحسين الوضع الصحى والاقتصادى والاجتماعى للنوبيين فى المجتمع الجديد(١) .

---

(١) معظم المعلومات الخاصة بهذا الجزء من التقدير مأخوذة من مذكرات غير منشورة من المشروع المصرى لتوطين النوبيين — الدكتور حسين م . فهيم — بمركز البحوث الاجتماعية الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

١ – الأهداف :

وضعت السلطات المصرية برنامجا متناسقا متكاملا ، يشمل النواحى الفنية والاجتماعية والاقتصادية والتسهيلات لعملية إعادة توطين النوبيين .

٢ – الترتيبات الادارية لاعادة التوطين :

تم فى عام ١٣٨٠ ﻫ (١٩٦٠ م) تشكيل لجنة تحت إشراف السيد محافظ أسوان ، وقامت هذه اللجنة بعمل اجتماعات شهرية مع ممثلى الهيئات النوبية ، للتعرف على مشكلاتهم ومحاولة حلها .

وبالإضافة إلى هذا قام بعض مندوبى الحكومة بقضاء أشهر فى بلاد النوبة ، متنقلين من مكان إلى آخر وأحيانا من قرية إلى أخرى ، وذلك لمناقشة مشكلات التهجير ، وإعادة التوطين ، وبهذا تحملت محافظة أسوان مسئولية تهجير النوبيين ، فقد اعتبرت عملية التهجير وإعادة توطين النوبيين كجزء متمم لبرامج التنمية الاقتصادية لمحافظة أسوان .

وفى عام ١٣٨١ ﻫ (١٩٦١ م) تكونت اللجنة المشتركة لتهجير النوبيين برئاسة السيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ، وممثلين عن الوزارات الأخرى المسئولة ، وكان العمل الرئيسى للهيئة ، هو التنظيم والإشراف على عملية هجرة النوبيين إلى الأراضى الجديدة ، ووضع خطط إعادة توطينهم .

٣ – التمويل :

خصصت الحكومة مبلغ ٣٥ مليونا من الجنيهات لتنفيذ برنامج إعادة توطين النوبيين منها ١٥ مليونا لبناء المنازل والمرافق العامة ، ٩ ملايين جنيه لاستصلاح الأراضى ، كما خصص ٣ ملايين لتغطية تكاليف وسائل الانتقال إلى المهجر الجديد ، وكتعويضات للموظفين وإجمالى المبلغ المخصص (٣٥ مليونا) يظهر بوضوح أهمية وكبر حجم هذا المشروع .

وقد اشتملت خطة إعادة التوطين على ثلاثة أنماط :

(أ) توطين أهل النوبة فى المهجر الجديد .

(ب) توفير المنازل والخدمات الاجتماعية للمغتربين الذين أرادوا اللحاق بأسرهم .

(ج) مدهم بالتعويضات المالية لتغطية خسائرهم فى الممتلكات و الأثاث.

وقد قامت الحكومة بعمل مسح شامل ، ودراسة الأراضى الزراعية للنوبيين ومنازلهم وتخيل البلح ، واعتمد تقرير التعويض لكل فرد على أساس البيانات المسجلة فى البحث الذى تم عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م) . كما قامت الحكومة باستشارة النوبيين فى نوع التعويض الذى يفضلونه ، وقد إختارت الأغلبية التعويض النقدى .

هذا وقد حصل الأفراد على نصف التعويضات المستحقة لهم ،وحجزت الحكومة النصف الآخر لتغطية تكاليف المنازل واستصلاح الأراضى ، كما ضمنت الحكومة معونات مادية لرب كل أسرة تتراوح بين ٢ — ٥ جنيهات شهريا ، حتى تغل الأرض محصولها .

٤ — بناء القرية :

باستثناء أهالى قرية توماس الذين اختاروا الإقامة فى إسنا ، فإن جميع النوبيين فضلوا الاستيطان فى المهجر الجديد على الأرض المستصلحة بكوم أمبو .

والنوبة الجديدة لها شكل هلالى ، وتصل مساحتها إلى ٦٠ ك.م. طولا وثلاثة ك.م. عرضا ، محور هذا الشكل الهلالى يقع شرق مدينة كوم امبو مباشرة ، والمنطقة متقاربة ومحكمة ، وتشمل ٤٣ قرية ومركزاً إداريا واحداً يطلق عليه مركز مدينة نصر .

وقد أنشئت المبانى فى مجمعات متناسقة ، وتقارب مساحة منازل النوبة الجديدة منازل النوبة القديمة ، وفى النوبة الجديدة الآن ١٥٫٨٥٨ منزلا ، تحتوى فى مجموعها على ٤٥٫٦٤٥ حجرة .

واستجابة لرغبات النوبيين تقرر عدم تغيير أسماء قراهم القديمة ، مع الاكتفاء بوضع كلمة جديدة قبل الإسم القديم ، كما وضعت الخطة فى اعتبارها التوسع الأفقى المنتظر فى القرى ، نظراً لزيادة عدد السكان المطرد ،

تختلف أحجام المنازل الجديدة ، ويسلم رب كل أسرة منزلا متقاربا فى الحجم من منزله القديم قبل التهجير ؛ وقد تضمنت الخطة إنشاء ثلاث وحدات سكنية ، تختلف من حيث الحجم ، ولأسباب اقتصادية تقرر إنشاء كل مجموعة سكنية من حجم واحد فى مربع واحد ، وإن كانت منازل النوبة الجديدة منشأة على نظام هندسى واحد ، فكل منزل يحتوى على ١–٤ حجرة نوم بالإضافة إلى فناء (حوش) واسع ، ومطبخ ، وحمام ، ومكان لتربية الحيوانات ، وحجرة للضيوف (مضيفة) ، وتتوقف مساحة هذه الملحقات فى كل منزل على عدد حجراته .

وقد إستخدم الأسمنت والحجارة فى بناء هذه المنازل ،وتم طلاء الجدران الداخلية بالرمل والأسمنت ، بينما تركت الجدران الخارجية بدون طلاء ، ليتسنى لكل صاحب منزل زخرفة منزله من الخارج بأدوات الزينة النوبية التقليدية ، كما توجد فتحات فى سقف الحجرات ، ولكل حجرة باب من الخشب الأبلكاش و نافذة ، ومدخل الباب الخارجى منخفض قليلا ومصنوع من خشب الابلكاش أيضاً .

٥ — استصلاح الأراضى توزيعها :

أشرفت وزارة استصلاح الأراضى على استصلاح الأراضى الجديدة بكوم امبو واسنا للمنتفعين النوبيين ، وقد تقرر فى الخطة أن يتم خلال مابين ١٣٨٣هـ — ١٣٨٤هـ (١٩٦٣م — ١٩٦٤م) استصلاح ٢٧٫٠٠٠ فدان بكوم أمبو ، ٨٫٠٠٠ فدان باسنا ، كما تقرر فى الخطة أيضاً توزيع الأراضى المروية على رب كل أسرة ، حتى الذين لم يكونوا يملكون أراضى فى النوبة القديمة عند إجراء المسح باعتبارهم محترفى زراعة .

وفى إطار أنظمة قانون الإصلاح الزراعى لسنة ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) ، فان مساحة الأراضى التى تم توزيعها تراوحت مابين ٢ — ٥ فدن لكل رب أسرة حسب حجم الأسرة .

وقد تم فى محرم ١٣٩١هـ (مارس ١٩٧١م) توزيع ٢٠ر١٣١ فدانا لـ ٦١٪ من الأسر المهجرة لكوم أمبو ، وتتوقع الحكومة أن يتم توزيع ٠٠٠ر٢٧ فدان حتى نهاية عام ١٣٩١هـ (١٩٧٢م) ، وقبل التهجير كان النوبيين يمتلكون ٠٠٠ر١٥ فدان تقع معظمها فى الجزء الشمالى من النوبة القديمة .

٦ — الخدمات الاجتماعية :

تضمنت خطة التوطين إنشاء خدمات اجتماعية ومرافق عامة ، وخصص لكل قرية مسجد ، ومضيفة ، وسوق ، ولكل أربع أو خمس قرى مدرسة إبتدائية ، ومخبز آلى ، وملعب ، ووحدة صحية .

وفى محرم ١٣٩١هـ (مارس ١٩٧١م) كان بيان المرافق والخدمات العامه كالآتى :

نوع المرافق	العدد
مكتب بريد	٢٤
مكتب تلغراف	٢٠
طرق رئيسية تربط مكان الاستيطان بالمدن المجاورة	٢
خدمات سكة حديد وأتوبيسات	—
مركز للتسويق	٣٠
مكتب تموين حكومى	٤
مخزن استهلاكى تعاونى	١٢
مخزن آلى	١٧
صنبور مياه نقية	٢٠٠
مركز بوليس ، له أربع نقاط	١
كهرباء لشوارع القرى ومكتب حكومى	—
مدرسة إبتدائية	٢٥
مدرسة إعدادية	٦
مدرسة فنية إعدادية	٣
مدرسة ثانوية داخلية	١
مدرسة تدريب مدرسين داخلية	١
وحدات إجتماعية (حل مشاكل المجتمع والعمل على رفاهيته)	٦
مركز لرعاية الشباب على التعليم والخلق والإبداع	٣٥
وحدة صحية ريفية	١٠
مجموعة صحية مجهزة بعيادة خارجية ومستشفى للإيواء	٤
مستشفى مركزى	١

٧ — تنفيذ مشروع إعادة التوطين :

تحملت إدارة تهجير النوبيين مسئولية العملية الشاقة ، عملية تهجير النوبيين من قراهم القديمة ، وقد تمت عملية التهجير الكبرى فى فترة لم تتجاوز تسعة شهور (تبدأ من جماد ثانى ١٣٨٣ هـ — ١٠ صفر ١٣٨٤ هـ) (اكتوبر ١٩٦٣ م — ٢٢ يونيه ١٩٦٤ م) . وقد أوضحت الإحصاءات أنه كان ينتقل يومياً من النوبة القديمة إلى النوبة الجديدة خلال هذه الفترة : ٥٠ فرداً ، ٢٠٠ ماشية ، ٤٠٠٠ قطعة من الأمتعة .

وحتى لا يحدث أى خلط أو خطأ فى تحديد عدد الأفراد ، فقد تم تسليم كل فرد شهادة إثبات شخصية ، على أساس المعلومات المأخوذة من البحث الذى تم سنة ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) (١) . وكانت هذه الشهادة بمثابة الوثيقة الرسمية الوحيدة أو جواز السفر من النوبة القديمة إلى النوبة الجديدة .

وقد تعاون الإداريون المحليون وأعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى مع موظفى الحكومة فى تسهيل هذه العملية الشاقة ، كما لعب المدرسون المحليون دوراً هاماً فى توعية الأهالى بالصعوبات التى قد تقابلهم وكيفية التغلب عليها . كما كان لهم دور هام فى إقناع الأهالى وتبشيرهم بحياة أفضل تنتظرهم فى المجتمع الجديد ، وقد كان الأهالى فى شك من هذا قبل التوعية .

كما جند فريق شباب الكشافة النوبى للحفاظ على النظام أثناء عملية التهجير ومساعدة المسنين والعجزة .

وقد كان الدور الرئيسى للإدارة تشجيع الأهالى أنفسهم على النظام ، وتنظيم عملية الهجرة بأنفسهم .

وقد شعر كبار السن من النوبيين ، خاصة الذين لم يفارقوا قراهم إطلاقاً من قبل ، شعروا بالخوف من التجديد وعدم الثقة فى استطاعتهم التمشى مع

---

(١) قامت وزارة الشئون الاجتماعية بعمل هذا البحث بالتعاون مع هيئة الإصلاح الزراعى.

الحياة الجديدة التى سيقابلونها . أما الشباب خاصة هؤلاء الذين لهم خبرة بالحياة الحضرية ، أو المتعلمين منهم ، فقد كانوا أكثر تفاؤلا من غيرهم بهذا التجديد ، وكان المهجر الجديد فى إعتقادهم فرصة لتنمية المجتمع النوبى واكتساب خدمات اجتماعية لم تكن متوفرة من قبل . أما النساء اللاتى يعمل أزواجهن فى المدن ، فقد ساندوا عملية التهجير ، على أمل أن يسمح المجتمع الراقى الجديد بفرص عمل جديد مناسبة لأزواجهن .

بدأت أول عملية للتهجير فى ٢٨ جمادى الأولى ١٣٨٣ ﻫ (١٨ أكتوبر ١٩٦٣ م) من قرية (دابود) تقع على بعد ٢٥ ك . م . جنوب أسوان ، وكما ذكر فى تقرير وزارة الشئون الاجتماعية لسنة ١٣٨٦ ﻫ (١٩٦٦ م) فإن عملية التهجير هذه شملت ١٢٢٣ فرداً من ١–٥ أسرة بكل أمتعتهم وماشيتهم.

وقبل الرحيل ، خرجت السيدات فى موكب صامت حزين لزيارة موتاهن ورش المياه الباردة على قبورهم لمباركتهم ، وطلب الرحمة والمغفرة لهم ، كما قمن بزيارة أضرحة أولياء الله الصالحين ، للتبرك والتعبير عن إخلاصهن وولائهن .

وقد تأثر كل من شاهد عملية التهجير تأثراً بالغاً بالتعبيرات الحزينة التى ارتسمت على وجوه أهالى النوبة ، وعيونهم التى امتلأت بالدموع لحظة الرحيل ، فقد قبل بعضهم الأرض ، بينما بكى البعض الآخر وتمسكوا بجدران منازلهم المهجورة ، ومنهم من احتفظ بحفنة من رمال أرضهم الغالية.

هذا وقد تم ترحيل النوبيين فى أتوبيسات خاصة مريحة ، وسبقت قافلة الأتوبيسات عربات حكومية تحمل المشرفين والمسئولين عن سلامة الرحلة ، أما الأمتعة فقد لحقت بالأهالى بعد وصولهم مباشرة .

٨– مشاكل إعادة توطين النوبيين :

أعلن النوبيون عدم رضائهم عن بعض النقاط أهمها :

(أ) الإسكان :

كره بعض النوبيين المنازل المحكمة الجديدة ، حيث افتقدوا طريقة معيشتهم القديمة من حيث الحرية السكنية واتساع المنازل، كما اشتكى بعض النوبيين من تباعد السكن فى القرية الجديدة بينهم وبين أقاربهم وأنسبائهم .

(ب) الأرض الزراعية :

التوزيع الأخير للأراضى الزراعية ، والذى تم مؤخراً نتيجة للحاجة إلى الزمن المناسب لإصلاح الأرض ، وإيصالها للحدية الإنتاجية ، هذا التوزيع المتأخر كان سبباً من أسباب شكاوى المهجرين وعدم رضائهم .

بدأت الحكومة بتوزيع الأراضى على الأهالى سنة ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) ككل حسب الحصة المستحقة له، أما قبل هذا التاريخ فقد تم توزيع فدان فقط لكل أسرة ، لحين استصلاح الأراضى ، ونتيجة لصغر مساحة الأرض فقد تميز المجتمع النوبى الجديد بالبطالة ، لعدم توافر الأراضى للعمل فيها ، كما تسبب عدم توافر الأراضى الزراعية فى مشكلة ثانية ، وهى عدم توافر السلع الغذائية ، خاصة الخضراوات ، والقمح ومشكلة أخرى واجهت النوبيين وهى تعودهم فى حياتهم الأولى على أغذية محلية لم تتوفر فى المهجر الجديد .

(جـ) التغير فى الحياة الاقتصادية بالتعامل بالنقد :

كان التغير المفاجىء للحياة الاقتصادية بالتعامل بالنقد من عوامل تغير البناء الاجتماعى النوبى القبلى والاتجاه إلى مجتمع ريفى . وتسببت هذه الظاهرة فى نوع من تضارب الأفكار وعدم التكيف مع الحياة الجديدة .

واعتاد النوبيون شراء حاجاتهم عن طريق الدين أو الحساب الجارى بدون الدفع نقداً ، ولذا فقد تعددت الشكاوى فى المجتمع الجديد من طريقة التجارة والبيع والشراء بالنقد .

وهناك تغير طرأ ولم يتقبلوه بسهولة ، وهو نظام زراعة الأرض نفسها

فقد اعتادوا الزراعة بالطرق القديمة التقليدية ، أما فى المجتمع الجديد فكان عليهم تطبيق النظم الحديثة فى الزراعة ، وطريقة الدورات الزراعية ، واتباع نظام التسويق التعاونى .

كما شعر بعضهم بالضيق حين وجدوا أنفسهم يقطنون بين غرباء عنهم ، بعد ما كانوا فى النوبة القديمة وسط أقاربهم وأنسبائهم .

ومن المشكلات الرئيسية التى واجهت النوبيين النزاع المستمر بين الأطفال ، وكذا ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة لتغير البيئة والمناخ .

(د) عدم القدرة على الملائمة

يتكون المجتمع النوبى من ثلاث مجموعات رئيسية تختلف فى السلالة واللغة ، ولكل من هذه المجموعات الثلاث بيئتها ونظمها المميزة ، ولذا فإنه كان من الطبيعى عند تجمع هذه الفئات المختلفة الثلاث ، فى محيط ضيق فى البلد الجديدة ، أن يجد هذا التعامل نوعاً من الصعوبة فى بناء مجتمع متكامل سليم قوى . كما يتسبب غياب عدد كبير من رجال أهالى النوبة فى خلق عقبات أمام أى برامج للتنمية والتطور الاجتماعى .

(ه) العلاقة بين الغائبين والأرض الممنوحة لهم :

نظراً لأن معظم رجال النوبة اعتادوا العمل فى المدن وترك القرية القديمة ، فإنه عند عودتهم للنوبة الجديدة تمسكوا بوظائفهم القديمة ، واستأجروا مزارعين محليين (من مصر العليا) لفلاحة الأرض التى منحتها لهم الحكومة .

وقد أهتمت الحكومة بمعالجة هذا الوضع ، لزيادة الاهتمام بالأرض من ناحية ، ولزيادة شعور إرتباط النوبى بأرضه من ناحية أخرى .

(و) افتقاد التفاهم بين المنتفعين والإداريين

عرف المجتمع النوبى بأنه لا يقوم على تنظيم إدارى هرمى ، ولا يعترف بوضع السلطة فى يد فرد أو أفراد ، وإنما يحكم نفسه بنفسه كمجتمع ،

ولا يتلقى النوبى أى أوامر من سلطات عليا لتنفيذها نتيجة لهذا الوضع ، وكان واضحاً أن النوبيين لم يعيروا أى اهتمام للجان الفنية والإدارية التى كانت تشرف على النوبة الجديدة ، خاصة فى مجال الإرشاد الزراعى حيث رمى النوبيون المرشدين الزراعيين بالجهل وعدم الدراسية بأمور الزراعة ؛

كما أعتبرت إقتراحات ولوائح الحكومة كأوامر ، وكانت النتيجة أن استنكرت ورفضت بشدة من جانب النوبين .

وأى إدارى يختلف الرأى مع أحد النوبيين ، تتخذ القبيلة كلها موقفاً عدائياً من هذا الإدارى .

تعقيب على تجارب التهجير والتوطين السابقة :

من مجموعة نماذج تجارب التهجير والتوطين السابقة يتسنى تقرير بعض الحقائق التى يمكن استنباطها فى هذا المجال أهمها :

١ — أن التهجير والتوطين أداة :

(أ) لتحقيق النمو والإزدهار الاقتصادى والاجتماعى فى مناطق لم تكن مزدهرة من قبل .

(ب) لتحقيق التنمية فى المناطق الجديدة أو المستصلحة .

(جـ) لتحقيق التحول والتبدل فى نسق القيم والحياة التقليدى .

٢ — أن التهجير والتوطين عملية :

أ — إرادية ومقصودة ومرسومة ومنظمة للإسراع بالنمو والتغير ولمواجهة موقف طارئ ناجم عن حتميات وضعية معينة .

ب — يدخل فى نطاقها اختصاص عدد من الجهات والهيئات المعنية ببرامج التهجير والتوطين والإشراف عليها .

(ج) وهى تكاملية تستند إلى مفهوم التآزر والتوزان بين جوانب المجتمع المختلفة المادية والاجتماعية والثقافية والروحية.

(د) تدعمها التشريعات الاجتماعية والاقتصادية وتقوم على فلسفة التغير الاجتماعى إلى حد بعيد.

٣ — أن تجارب التهجير تحمل الطابع القهرى أو الإجبارى حيث يجد الفرد أو تجد الجماعة نفسها معرضة للتهديد إن لم تقبل الواقع بدوافعه الطبيعية والمادية والاجتماعية.

أما التوطين فيمكن أن يحمل طابع الاختيارية والمفاضلة حيث يجد الفرد نفسه أمام إرادته المطلقة، يحدد بها أى الأماكن يمكنه أن يتخذها محلا وموطناً جديداً، ويجد فيه أكبر قدر من الإشباع المادى والاجتماعى والأمان لنفسه.

ومن ثم يمكن القول بأن تجارب التهجير والتوطين فى أغلبها، تشترك فى هذه الصفة السابقة بحيث يخرج عنها تجارب توطين وتسكين البدو والرحل، والتوطين فى المناطق المستصلحة الجديدة.

٤ — تخدم تجارب التهجير والتوطين أهدافاً اقتصادية واجتماعية على المستوى العام للمجتمع، حيث تعد جزءاً من سياسة الدولة الاقتصادية والإجتماعية، وكذلك على المستوى المحلى البيئى حيث تنشط برامج وأنشطة تنمية المجتمعات المحلية.

٥ — أن تجارب التهجير والتوطين كأداة للتنمية هى جزء من التراث الاجتماعى والاقتصادى للبلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة، تسهم فى تغيرها ودفعها للحاق بالدولة المتقدمة.

الفصل الثانى

تنمية البادية فى المجتمع العربى السعودى

الفصل الثانى

تنمية البادية فى المجتمع العربى السعودى

إذا كانت المجتمعات البشرية فى جميع بلاد العالم تقسم إلى سكان مدن وحواضر ، وسكان ريف وقرى ، بحكم العامل الجغرافى وعامل التطور الحضارى الذى بلغته ، فان المجتمع العربى السعودى لا يمكن إخضاعه لمثل هذا التقسيم التقليدى ، لأنه مجتمع يمتاز بوجود البادية والبدو فى أرجائه ، بالإضافة إلى وجود حياة الحاضرة وحياة الريف .

ويرى المجتمع العربى السعودى أن وجود البداوة فى أرجائه كظاهرة جغرافية طبيعية ، هو الذى أوجد « حالة » البداوة ، وبالتالى أوجد البدوى ، وكون له مفاهيم ومثلا وتقاليد ونمطاً معيناً فى الحياة ، يختلف عن مفاهيم ومثل وتقاليد وحياة ابن المدينة وابن الريف على السواء ، فاذا لاحظنا أن البوادى تشكل الجزء الأعظم من مساحة المجتمع العربى السعودى ، وأن حياة البداوة والبدو تضم حتى الآن حوالى نصف سكان هذه الدولة الفتية ، أمكننا أن ندرك السبب الذى يجعل المجتمع يهتم إهتماماً خاصاً بدراسة هذا الموضوع كما فهمنا السبب الذى ساعد المجتمع على أن تكون له نظرة اجتماعية طبيعية فى فهم مشكلة البدواة ومعالجتها إيجابياً (١) .

ونظراً لأن البادية تشكل نسبة كبيرة من تعداد السكان بالمملكة العربية السعودية ، كان لا بد من العمل على إندماج هذا القطاع الحيوى الهام فى المجتمع القومى الكبير ، حتى يتمكن من المساهمة فى الحياة القومية العامة مساهمة فعالة منتجة ، على قدر إعداده ، وطاقاته الخاصة ، بصورة أكثر

---

(١) أحمد عسة - مرجع سابق - صفحة ٥١٢ .

فعالية فى تدعيم الاقتصاد القومى ، والعمل على توفير الإنتاج بما يكفل رفع مستوى الدخل القومى للمملكة .

ولقد وجهت الدولة بالغ عناياتها ، والكثير من اهتمامها إلى هذا القطاع الكبير من الأمة ، آخذة بمبدأ المساواة بين سائر أصناف المواطنين المشتركين فى الوطن الواحد على أختلاف طبقاتهم ، والملزمين بنفس الواجبات ، والمدركين للمسئوليات والمستحقين لنفس الحقوق . ترمى الدولة من وراء ذلك إلى إدخال قيم ، ومعـايير جديدة فى الحياة الاجتماعية ، بحيث يصبح العمل ، والإنتاج ، والقدرة على تحمل المسئولية ، مقياساً ومعياراً للمكانة الاجتماعية للمواطنين ، بالإضافة إلى القيم العربية الأصلية السائدة كالنسب وخلافه (١) .

نظرة الدولة إلى مشكلة البادية و البداوة :

تقوم نظرة الدولة إلى مشكلة البادية والبداوة والبدو على الأسس الآتية :

١– إن البداوة ظاهرة اجتماعية، وليست مجرد مشكلة سطحية تعالج بسذاجة ، وهى موضوع حيوى يتصل إتصالا مباشراً وعميقاً بصميم التكوين الوطنى للمملكة ، كما يتصل بصميم تكوين المجتمعات الأخرى فى بقية البلاد العربية ، لأنه ما من بلد عربى إلا والبداوة مظهر من مظاهر حياته الاجتماعية بنسب متفاوته .

ولهذا لا يجوز الاتجاه كلية إلى الأخذ بالنظرية القـائلة إن معالجة مشكلة البداوة تكون بتوطين البدو أو نقلهم إلى مجتمعات كبرى تمتصهم لتصفيتهم ، وإنما تكون بمعالجة ظاهرة البدواة على أساس دمج المجتمعات البدوية فى المجتمع الوطنى للدولة ، وإشراك هذه المجتمعات فى نشاط المجتمع العام . وتمكينها من الإسهام فى برامج التنمية بمظهريها الاقتصادى و الاجتماعى .

(١) رعاية البدو وتوطينهم – الجزء الثانى – مرجع سابق – صفحه ٣٥ ،

٢ – إن إدماج البدو كأفراد فى مجتمعات كبرى تمتصهم ، معناه تحويل البدو إلى مهاجرين إلى مجتمعات جديدة ، تقاليدها غير تقاليدهم ، مفاهيمها ومثلها غير مفاهيمهم ومثلهم ؛ ومثل هذا التحويل تنجم عنه مشاكل إقتصادية واجتماعية معقدة للغاية ، كما أن تنفيذه يحتاج إلى وقت يصعب تحديده مقدما ، بالإضافة إلى أنه يحول أفرادا يشعرون بالسعاده فى عيشهم التقليدى ، إلى أفراد تعساء لايندمجون فى المجتمعات الجديدة بسهولة ، ولا تمتصهم هذه المجتمعات وتشركهم فى حياتها بالرضى والطواعية .

فى حين أن دمج البدو كمجتمعات فى الكيان الوطنى للدولة ، وتطوير هذه المجتمعات وتنميتها ، وتجنيد إمكانياتها ، يحول البدو إلى مواطنين سعداء ، ويجعلهم يؤدون واجباتهم نحو مجتمعهم الكبير ؛ فيسهمون فى زيادة الإنتاج القومى ، وهم يحافظون على كيانهم وشخصيتهم وكرامتهم ومثلهم ، مما يساعد على وصل البادية بكيان الوطن فتتخلص من عزلتها ، وتدمج مواردها البشرية والطبيعية فى موارد مجتمعها الكبير ، فتفيد من خطة الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تفيد من المجتمع الكبير فى تفيذ دورها وفى تحقيق نموه العام(١) .

٣ – إن إنعاش البادية لا يجوز أن يأخذ وضعا ثانويا ، مادمنا قد أكدنا أهميتها فى الكيان القومى ، وحق المواطنين البدو فى أن يصبحوا مواطنين لهم دورهم فى النهوض الشامل بأوطانهم .

٤ – إن مشروعات ، وبرامج إنعاش البادية ، لابد بالضرورة أن تكون متشعبة الجوانب بالشكل الذى يستدعى أن تلقى الإهتمام الكافى من أجهزة الدولة الفنية (٢) .

---

(١) أحمد عسة – مرجع سابق – صفحة ٥١٣ .
(٢) رعاية البدو وتوطينهم – الجزء الثانى – مرجع سابق – صفحة ٤١٩ .

تخطيط السياسة الإنمائية لمجتمع البادية

من هذه النظرة استنبط المجتمع العربى السعودى خطته العملية فى معالجة ظاهرة البادية والبداوة وفق الأسس الآتية :

١ — مهمة الدولة تنمية البادية وتعميرها ، وليس تهجير سكان البادية من بواديهم إلى المدن ، وإمتصاصهم فى الحياة الحضرية ، ولذلك فان تنمية البادية تعنى تنفيذ برامج ومشروعات إنعاشية ، تستهدف رفع مستوى حياة البدوى الفرد كمواطن وكإنسان ، وإعانته على إكتساب المعرفة والخبرة اللتين تساعدانه على مواجهة ظروف حياته القاسية ، وتنمية مهاراته تنمية تسلحه بالمزيد من الإمكانيات المنتجة البناءة ليبدل ظروفها ويخضعها لسيطرته .

أما بالنسبة للمجتمعات البدوية فإن هذه البرامج والمشروعات تستهدف الإهتمام بها ، وتوفير التركيب الاجتماعى الملائم لحياة بدوية منتجة ، نشيطة وسعيدة معا .

ما دام مفهوم التنمية يعنى بناء القوة الذاتية للمجتمعات ، لكى تصبح قادرة على النمو والنهوض التلقائى دون عون كبير ، وتفجير الطاقات الذاتية الكامنة فى أعماقها ؛ فإن خطة الدولة فى تنمية البادية تعنى الاهتمام بالموارد الطبيعية للبادية ، عن طريق استكشافها ، وتقدير إمكانياتها وإعانة أهل البادية لكى ينموا هذه الإمكانيات ويحسنوا الإفادة منها ، ولذا فإن معونات الدولة للبادية ، تنصب أساسا على مشروعات تنمية البادية ، ولاتقدم للأفراد كتعبير عن العطف ، لئلا تتحول البادية والبدو إلى مشكلة تستنزف موارد الدولة ، فى حين يمكن أن تصبح البادية معينة فى زيادة الدخل القومى العالم للدولة .

٢ — مشروعات تنمية البادية يجب أن تكون فى صميم الخطة العامة

لتنمية الدولة ، كذلك فإن أجهزة الدولة الفنية ، هى التى يجب أن تهتم بتنفيذ مشاريع التنمية فى كل نواحى الدولة .

وهذا الدمج لمشروعات البادية فى المخطط العام للدولة ، لايتعارض إطلاقا مع قيام جهاز تنسيقى فى الدولة لأن الجهاز التنسيقى أمر تحتمه ظروف البادية المتداخلة ، كما يحتمه التلاحم والترابط بين مشروعات التنمية واعتماد كل منها على الآخر .

٣ ـ ما دامت البداوة ظاهرة اجتماعية فإن مشاريع تنمية البادية يجب أن تستند إلى بحوث ودراسات اجتماعية علمية ، شأنها فى ذلك شأن مشاريع التنمية فى الحواضر والأرياف ، وإلا كانت مشاريع التنمية فى البادية عرضة للإرتجال والخطأ والفشل .

ومادام العالم كله حديث عهد بمشاريع تنمية البادية ، لذلك كان لابد من الإعتماد على التجارب المحدودة قبل تعميمها ، والتأكد من سلامة الخطة ، ووسائل تنفيذها قبل تطبيقها على نطاق واسع .

٤ ـ كما أوجدت الدولة الجهاز الفنى اللازم الذى يعنى بتنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية فى الريف ، فلابد أن توفر الدولة الجهاز الفنى اللازم للعمل فى مشروعات تنمية البادية ، وأن يتوفر فى أفراد هذا الجهاز ميزات ثلاث :

أولاها : معرفة أساسية تمكن من فهم البادية وظروفها وأوضاعها :
ثانيها : مهارات علمية تساعد على العمل مع البدو وكسب ثقتهم واحترامهم .
ثالثها : إيمان أفراد الجهاز بأهمية عملهم كواجب وطنى ، واكتسابهم احترام البدو خاصة وتقدير ظروفهم وخبراتهم ، ليكون التفاعل إيجابيا بين الجهاز الفنى وسكان البادية .

٥ — وضع برنامج تنمية البادية من مهام الأجهزة المركزية فى الدولة ، أما تنفيذه فيجب أن يستند إلى الأجهزة المحلية المزودة بالإمكانيات اللازمة ، وأن يبتعد به عن المركزية ، كما لابد من اشتراك البدو فى تنفيذ مشروعات التنمية فى بواديهم ، لكى يصبحوا عناصر متجاوبة وفعالة فى مشروعات التنمية ، بدل أن يكونوا متفرجين عليها وناقدين لها .

وإشراك البدو فى التنفيذ يساعد على إيجاد الدافع الذاتى والتلقائى فى نفوسهم ، للوصول إلى التطور والنهوض ، بالإضافة إلى أنه يحفظ لهم كرامتهم ويمتعهم بحقهم فى الإشتراك فى المشروعات التى تقرر مصيرهم ومصير المجتمع الذى يعيشون فيه .

مفهوم توطين البدو فى المجتمع العربى السعودى

توطين البدو فى البادية عملية تعنى تعمير البوادى والصحارى تفريغها من سكانها البدو ، والتوطين يجب ألا يكون ترحيل البدو إلى أماكن بعيدة عن مواطنهم الأصلية ، حيث تتيسر ظروف أيسر للحياة ، وإنما يجب أن يكون توفير عناصر الاستقرار للبدو فى مواطنهم ، والإستغلال الاقتصادى المنظم لمواردهم ، وإذا أقتضت ظروف موضوعية أن تتم عملية التوطين فى غير مواطنهم الأصلية ؛ فإن المناطق التى يقع عليها الإختيار يجب أن تكون أقرب ما يمكن إلى مواطنهم الأصلية ، ومعنى ذلك أن التوطين يجب أن يكون مفهومه الوحيد تغيير ظروف البادية الطبيعية وإخضاعها للاستغلال الإقتصادى المثمر ، عن طريق الإفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا ، وأن يأخذ صورة إنجاز مشروعات استثمارية بوجهيها الاجتماعى والاقتصادى وأن تقام المرافق الإنتاجية فى المواطن البدوية ذات الخصائص الملائمة ، وأن يجرى توطين البدو حول هذه المرافق ومساعدتهم على استغلالها ، وتنظيم حياتهم فى مجتمعات يرضون عنها ، وتوفر لهم الاستقرار والمعيشة الملائمة والإندماج فى كيان مجتمعهم الوطنى الكبير ، وأن تقام الخدمات لهم إلى جانب المرافق الإنتاجية .

وللمجتمع العربى السعودى خبرات قديمة فى ميدان توطين البدو ، ذلك أن منشئ الدولة وهو (الملك عبد العزيز) كان أول من فكر فى توطين البدو على مقياس واسع ، فأنشأ « الهجر » العديدة فى قلب البادية ، وجعل البدو يتركون ما استطاعوا حياة الارتحال ، ليأخذوا فى حياة الاستقرار ، ووفر فى هذه « الهجر (١) » ما يعين أهلها على الحصول على رزق مأمون ، بالإضافة إلى توفير التعليم وفرص التقدم لهم .

وإذا كان توطين البدو يعنى نقلهم من طور الرعى إلى طور الزراعة ، فان حياتهم الزراعية الجديدة يجب ألا تضع حداً نهائياً فاصلا بينهم وبين تربية الماشية والإفادة من مراعى البادية ، لأن المراعى ثروات طبيعية هامة ، ومن بين مهام مشاريع التنمية البادية : استغلالها من ناحية ، وحمايتها من التناقص والتخريب والتلف من ناحية ثانية .

ولهذا ترى الدولة أن إنعاش المراعى الطبيعية نقطة أساسية فى برنامج تنمية البادية ، لأن الثروة الحيوانية جزء من الثروة العامة القومية ، وكل تنمية لهذه الثروة لأبد أن تعتمد على تنمية المراعى والمحافظة عليها ونشير إلى أهمية الثروة الحيوانية فى مكونات الدخل القومى ، فنلاحظ أن مجموع الثروة الحيوانية فى الدولة قدر قبل سنى الجفاف الطويل الذى واجه المملكة أيام نشأتها الأولى ، بحوالى ٦٠٠ مليون ريال .

وتتطلع الدولة الآن إلى تنفيذ برنامج طموح فى حقل إنعاش المراعى الواسعة ، عن طريق الإفادة من استثمار مياه الأمطار التى تجمعها خلف سدود موضعية ، لتوزيعها توزيعاً جديداً ، يساعد على حفظ التربة

---

(١) أطلق الملك عبد العزيز على مشاريع التوطين اسم « هجر » ومفردها « هجرة » يشير إلى أن البدوى الذى يترك حياه الارتحال إلى حياة الاستقرار يكون قد هاجر من الجهل إلى النور ومن حياة الراعى إلى حياة الزراعة و الفلاحة وسيأتى تفصيل تجربة الهجر فى الفصل الثالث من هذا الباب .

من الانجراف من ناحية ، ويعين على تغزير مياه الآبار عن طريق تسهيل تسرب المياة السطحية إلى داخلها من ناحية ثانية ، وتنظيم حياة المراعى بواسطة تحديد مواعيد معينة للرعى ودوراته فى مناطق مختلفة ، والإكثار من بذر نباتات المراعى فى مناطق مختارة ، وإنتاج الأعلاف الاحتياطية . وخزنها لوقت الحاجة، وتثبيت الكثبان الرملية المتنقلة ، وزيادة عدد موارد مياه الشرب للقطعان وتوزيعها توزيعاً أفضل .

وسوف يعالج الفصل الثالث من هذا الباب مشروعات توطين وتنمية البادية فى المجتمع العربى السعودى .

الفصل الثالث

تجارب التهجير والتوطين فى المجتمع العربى السعودى

الفصل الثالث

تجارب التهجير والتوطين فى المجتمع العربى السعودى

يشتمل هذا الفصل على نقاط أربع أساسية تعالج كل منها بعدا مكملا لما يليه على نحو ترابطى ، وتتحدد هذه النقاط فى العناصر الآتية :

أولا : الإطار السكانى والاجتماعى للبدو فى المجتمع العربى السعودى :

تجمع المراجع المختلفة التى تتناول دراسة المجتمع العربى السعودى ، على أن أغلبية السكان – وذلك كما ورد فى الفصل الأول من هذا الباب – مازالت على حالة البداوة ، إذ تشير البيانات الإحصائية المتاحة إلى أن نسبة البدو تدور حول ٧٠ ٪ من مجموع السكان .

وتوجد فى أقليم نجد من المجتمع العربى السعودى بداوة مرتفعة نسبيا ، إذ يبلغ متوسط السكان البدو بالنسبة لمجموع سكان هذه المنطقة زهاء ٥٠ ٪ وأما فيما يتعلق بالمنطقة الساحلية الغربية من المجتمع العربى السعودى فان منطقة عسير تلى منطقة المدينة المنورة من حيث نسبة البدو بها .

ويبين الجدول التالى نسبة البداوة فى أقاليم المجتمع العربى السعودى ، موزعة على أقسامها المختلفة ، وهى تأتى فى ترتيب تنازلى حسب مدى سيطرة طابع البداوة على السكان فيها :

الإقليم	أقسامه	المرتبة	نسبة للبداوة
نجد	الحسيرة	١	٨٦ر٥٪
	الحدود الشمالية	٢	٧٧ر٤ ٪
	عفيف	٣	٧٦ر٧ ٪
	القريات	٤	٧٢ر٣ ٪
	المنطقة الشمالية	٥	٦٦ر٩ ٪
	حائل	٦	٦٦ر٨ ٪
	الجوف	٧	٥٩ر٣ ٪
	نجران	٨	٣١ر٩ ٪
	رنية	٩	٢٥ر٩ ٪
	القصيم	١٠	٢٣ر٤ ٪
	بيشه	١١	٢٢ر٢ ٪
	الرياض	١٢	١٧و٩ ٪
المنطقة الساحلية الغربية	المدينة المنورة	١٠	٢٤ر٥ ٪
	عسير	١٤	١٦ر٤ ٪
	مكـة	١٦	٥ر٣ ٪
	جازان	١٧	٢ر١ ٪
المنطقة الساحلية الشرقية		١٤	١٦ر٤٪

ويمكن من خلال التحليل الاجتماعى التاريخى ، للإطار الاجتماعى للبدو فى المجتمع العربى السعودى، ملاحظة سمات وخصائص عدة : منها أن التنافس وعدم التضامن يغلب على إتصالات الجماعات البدوية وأهل الحضر، فغدا كل منهما مجتمعا مقفلا على نفسه ، ولذلك تكون الجماعات البدوبة وشبه البدوية طبقة اجتماعية منعزلة عن سائر الطبقات . فهى تأبى الرضوخ لقوانين المجتمع الحضرى ، وكثيراً ماتخرج عليها .

كذلك يلاحظ أن الجماعات البدوية فى المجتمع العربى السعودى ،لاتمثل على نحو غالب جماعات متجانسة ، فهى تنقسم داخلياً إلى عشائر متنافسة ، على أهبة الإستعداد دائما للذود عن شرفها وحماية ذمامها .

وتنقسم القبيلة فى المجتمع العربى السعودى إلى فئات عديدة ، فعلى رأسها شيخ القبيلة ، الذى يعد رمزاً لها وناطقا بلسانها ، يضمن لها حقوقها ، ويدافع عن تراثها المشترك ، وتحت إمرته فئة من البدو يتمتعون بميزات خاصة ، إذ يعتبرون لأصالة نسبهم حماة الجماعة ، ويحتقرون فئات القبيلة الدنيا .

أما من ناحية الإنتاج فيلاحظ أن البدوى لايميل إلى الإضطلاع بعمل دائم ، أو بذل مجهود متواصل ، ومهما عرض عليه من أجر لايركن إلى ممارسة وظيفة دائمة ،ورغم وضوح هذا الميل لدى بعض الجماعات البدوية، فإن جماعات أخرى قد بدأت بتشجيع من الدولة ، وبصدور قوانين العمل التى حثت على إعطاء الأولوية للشبان السعوديين بصورة عامة ، للعمل فى الأعمال المختلفة، يتطلعون إلى العمل بل ويتقبلون عن طيب خاطر كل تضحية فى سبيل البحث عنه .

ففى قرية غنوة الصغيرة التى تقع على بعد بضعة كيلومترات من سرار فى وادى المياه ، هاجر الرجال منها سعياً وراء الرزق . وبعد ظهور الأحياء المكتظة بسكانها البدو ، والتى ظهرت فجأة فى ضواحى غالبية المراكز

السكانية للمنطقة الشرقية ، دليلا قاطعا على خطأ التصورات التى ارتبطت باتجاه الجماعات البدوية إلى العمل فى ميادين الإنتاج المختلفة ، ومن ثم فإن الجماعات البدوية لا تمثل عقبة لكل سياسة تهدف إلى ربط القبائل البدوية وشبه البدوية ، بإطار خطة التنمية والنهوض الاجتماعى ، وهى الخطط التى تهدف فى الأساس إلى توطينهم وتحضيرهم(١).

ومرجع ذلك الاهتمام أن المجتمع العربى السعودى ، فى عهد الملك الراحل عبد العزيز ، كان ينقسم إلى جماعات بدوية ، وأخرى حضرية ، تتنافسان وتنفرد كل منهما بتراث وتقاليد خاصة ، سواء فى المناطق الساحلية الشرقية أو الغربية للبلاد . وكانت كل جماعة منهما تخضع لظروف جغرافية مختلفة ، ولأنظمة سياسية . ومذاهب دينية متباينه ، وقد كان لهذا الإطار الاجتماعى غير المتكامل فى قوامه الثقافى والاجتماعى ، أثره البالغ فى تعويق إتجاهات النمو ، والرغبة فى التغير والتقدم ؛ وهو أمر أدركته الدولة فعملت على تطويعه وتكييفه ، محاولة أن تجعل منه كيانا بشرياً متكاملا تستند إليه سياساتها الإنمائية المختلفة .

ونتيجة لجهود الدولة فى هذه السبيل ، أخذت التنظيمات القبائلية البدوية تساير التطور الذى طرأ على المجتمع العربى السعودى ، لدرجة أنها حادت عن أتباع بعض القواعد والتقاليد المتعارف عليها فيما بينها ، فمثلا قانون الزواج من أولاد العم ، ولو أنه مازال إلى الآن قائما فى بعض الجهات ، فانه لا يطبق بشكل عام كما كان عليه فى الماضى ، ففى بعض الأحيان يعقد عقد الفتاة على شخص غير ابن عمها ، بل على شخص لا ينتمى إلى قبيلتها إطلاقا ، وفى مثل هذه الحالة فان المهر الذى يدفعه ابن العم والذى لا يتجاوز ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ ريال سعودى ، يرتفع عندئذ فيبلغ ١٢,٠٠٠ أو ١٥,٠٠٠ ريالا وأكثر ، بل

---

(١) مكتب العمل الدولى — « تنظيمات القبائل الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة العربية السعودية » — تقرير غير منشور : مودع بمكتبة وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، شوال ١٣٨٤هـ (فبراير ١٩٦٦م) صفحات ٤٢-٤٦ ، ٨١ -٨٣ .

يبلغ أحياناً ٣٠,٠٠٠ ألف أو ٤٠,٠٠٠٠ ألف ريال (١).

ومن المشخصات الاجتماعية للجماعات البدوية فى المجتمع العربى السعودى تمسكه بالدين ، إذ يتغلب التمسك بأهداف الدين لديهم على العامل السياسى ، بل ويتخطى فكرة الوطن ؛ وترجع الجذور التاريخية لوحدة البلاد من الوجهتين السياسية والجغرافية ، التى قامت فى أوائل القرن الرابع عشر الهجرى (أوائل القرن العشرين الميلادى) بفضل جهود الملك الراحل عبد العزيز إلى الإصلاح الدينى ، الذى بدأ فى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى وأوائل القرن الثالث عشر الهجرى (نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادى) ، على يد الإمام محمد بن عبد الوهاب .

فقد قام عدد من الدعاة على نحو طوعى بإحياء الفكرة الدينية ، بين جماعات البدو ، وتطهير العقيدة من كل ماعلق بها من بدع ، وأسهموا مساهمة فعالة فى التخفيف من حدة المنافسات القبلية ؛ وفى فض المنازعات التى كانت تحدث دائما بين أفخاذها ، ويعود الفضل إلى هؤلاء الدعاة فى ترغيب الجماعات القبلية فى المشاركة السلمية فى أراضى الرعى والإقامة ؛ التى نجد صداها مازال قائما فى أنحاء البلاد .

ومن الجدير أن نقرر أن الحركة الوهابية منذ عام ١٣٣١ وعام ١٣٣٤هـ (عام ١٩١٢ وعام ١٩١٥م) بدأت بأول محاولة جديدة لتوطين القبائل البدوية ، وإقامة مراكز جهاد عسكرية ودينية ، وقد تبلورت هذه المحاولة ، وغزت المناطق الحضرية . وتعد منطقة نجد وهى منبت الحركة الوهابية ، ومركز انتشارها ، المنطقة الرئيسية التى أقيمت عليها مراكز الإخوان*، والتى

---

(١) المرجع السابق — صفحة ٨٣–٨٤ .

(*) يطلق اسم الإخوان على المحاربين الذين ناضلوا فى سبيل تثبيت أركان الدين ، وكانوا بمثابة فرقة عسكرية نظامية ، تتكون من نخبة المقاتلين الأشداء ، قام على رأسها الملك عبد العزيز آل سعود وأنجاله ومساعدوه بشن غارات هائلة ، لتحقيق الوحدة السياسية ، التى نتجت عنها بالفعل قيام المملكة العربية السعودية .

أسسها الملك عبد العزيز آل سعود (١) .

ثانياً : تجربة الهجر :

لا تعد مسألة توطين وتحضير البدو موضوعاً جديداً فى المجتمع العربى السعودى ، إذ بدأت فى منطقة نجد ، ذات الظروف الجغرافية والاجتماعية الصعبة ، وذلك عام ١٣٣١ هـ (١٩١٢ م) ، إحدى التجارب الأولى فى العالم المعاصر لتوطين السكان واستثمار الأراضى ، ويمكن للمشاهد الذى يقيم فى المنطقة التى تقع بين صفوة وسرار ، أو بين عينى دارة وعرطوبة ، أن يشاهد بيوتاً مبنية ثابتة ، وإن كانت تبدو قد هجرت بعض الشئ اليوم ، فقد شيدت هذه المراكز السكنية ، حيث سكنت فيها — منذ أكثر من خمسين عاماً — عشرة آلاف من أفخاذ قبائل : بنى خالد وعجمان وبنى هجير وحرب ومطير وعتيبه وشمر (٢) .

فقد استطاعت الجماعات البدوية التى سكنت هذه المنطقة ، أن تتحول من جماعات متعطشه للدماء ، إلى جماعات (الإخوان) المسالمه ، التى كان أفرادها يعيشون معاً على قدم المساواة ، وقد وهبوا حياتهم لعبادة الله ، ودليل تحولهم هو تركهم عن طيب خاطر ، حياة البداوة والرعى إلى حياة قوامها العبادة والزراعه حيث الاستقرار .

وقد اتسعت هذه الهجر منذ إنشائها ، وإن كان العامل الدينى عاملا رئيسياً وراء هذا الاتساع ؛ إلى جانب ما يستهدفه العامل الدينى من عبادة ، فانه يحقق فى الوقت نفسه صيانة الأمن ، فقد كان من وظائف الهجر ممارسة أصول العقيدة الإسلامية ، والتفقه فيها على علماء الدين وقد تطورت هذه الهجر إلى مدن صغيرة أستقر أهلها بداخلها

---

(١) المرجع السابق — صفحات ٨٥ — ٨٦ .

(٢) المرجع السابق — صفحة ٩٦ .

إستقراراً كاملا(١) .

وقد أكد المؤرخون أن العامل الديني ، هو العامل الأساسى فى هذه التجربة ، إذ تقبلت به الجماعات البدوية حياة التوطن والاستقرار ، فقد استغل الدافع الدينى فى تجنيد فرق الإخوان المجاهدين ، وترتب على بعث الإيمان فى قلوب البدو ، أن دخلت تغييرات هامة ، على مجتمع نجد فى أوائل القرن الميلادى ، إذ تعايشت القبائل بعضها مع البعض ، وتناست خصوماتها وأحقادها القديمة وبالتالى خفت حدة العداوة والسطو بينها .

إلى جانب العامل الدينى ، فإن هذه التجربة توضح أنها كانت ترمى إلى إستقرار الأوضاع السياسية ، وتجنيد البدو لتحقيق وحدة البلاد ، وبهذا البعد السياسى تكاملت أهداف إتجربة الهجر ، كتجربة رائدة فى المراحل الأولى من مراحل قيام المجتمع العربى السعودى المعاصر ، فإلى جانب الأهداف الدينية والمتمثلة فى تعميق مبادئ العقيدة الإسلامية ، وإلى جانب الأهداف الاجتماعية المتمثلة فى تصفية ما علق بالجماعات البدوية من تقاتل وتخاصم وتفكك اجتماعى ، إلى مجتمع يسعى إلى التماسك ، ويهدف إلى تحقيق الأمن والطمأنينة الاجتماعية والتكامل الاجتماعى ، وإلى جانب الأهداف الاقتصادية لهذه التجربة ، والمتمثلة فى ترك نمط الحياه الاقتصادية القديمة ، القائمة على العائد الاقتصادى من الرعى غير المستقر : وعلى الاقتصاد البدائى البسيط ، إلى حياة إقتصادية قوامها العمل الزراعى ، وما يرتبط به من مهن وحرف متنوعة ، يمكن من الاقتصاد النقدى المستقر . إلى جانب هذه الأهداف مجتمعة حققت تجربة الهجر - وبخاصة باستكمالها لبعدها السياسى - تأسيس إمارة نجد التى بدأ منها الملك عبد العزيز إنطلاقته نحو توحيد المجتمع ، وإرساء أسس نهضته المعاصرة .

---

(١) مكى الجميل - البداوة والبدو فى البلاد العربية - دراسة لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ووسائل توطينهم - سرس الليان - ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م) صفحة ٧٦ .

وقد سارت تجربة الهجرتبعا لبرنامج اجتماعى إقتصادى، يهدف فى النهاية إلى تحقيق التغير الاجتماعى فى هيكل المجتمع العربى السعودى، وبخاصة توطين البدو الرحل، وتعليمهم الزراعة والإقامة فى مساكن، تشكل كل مجموعة منها قرية زراعية يستقرون فيها، ويتركون كسب العيش عن طريق رعى الإبل والأغنام، وما يقتضيه ذلك من رحيل متواصل صوب الماء والكلأ، وحياة غير مستقرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا البرنامج، وضع من بين أهدافه، تهذيب العقول والنفوس، وإشاعة المعرفة، ليكتسب البدوى مثلا وعادات وطبائع وأخلاقا جديدة، تغاير ما اعتاد عليه من غزو وسلب ونهب، وتبدل فرديته وعدم ثباته إلى ولاء وشعور جماعى وطنى، وإحساس بالدولة ومستلزماتها، بالإضافة إلى التبصر بالدين، وممارسة فروضه وتعاليمه.

وقد سار تنفيذ هذا البرنامج الذى وضعه الملك عبد العزيز على الأسس التالية:

١ - دعوة القبائل المرتحلة، لترك حياة الارتحال فى البادية، والإقامة فى (هجر) زراعية، تنشأ خصيصا لكل قبيلة فى البادية.

٢ - حرص الملك عبد العزيز عند إختياره لأماكن الهجر، أن يقيم كل هجرة على بئر أو نبع ماء، لأنه لا حياة ولا زراعة من غير ماء، كما أخذ يمد كل قبيلة تترك حياة الارتحال إلى الهجرة، بما يساعدها على بناء مسجد، وإقامة بيوت من اللبن لتسكنها بدلا من خيام الشعر التى اعتادت سكناها، وقد قام بمعاونتها كذلك على تعلم زراعة الأرض، وتقديم بذور النباتات الصالحة للزراعة والاستثمار، كما زود كل هجرة بمعلم من رجال الدين، وظيفته لا تقتصر على تبصير أهل الهجرة بأحكام الشريعة الإسلامية، بل تمتد كذلك إلى حث الناس على زراعة الأرض،

و التمسك بأخلاق الإسلام ، والنهى عن الاعتماد على الغزو والسلب فى كسب الحياة .

٣ — حارب كذلك عن طريق المعلمين من رجال الدين — الذين كانوا يسمون (المطاوعة) — روح الكسل والاتكال بين سكان الهجر ، وحثهم على العمل ، ورفع مستوى معيشتهم ، وأن يهتموا بتعلم بعض الحرف الصناعية ، ليتبدل فقرهم غنى ، ويتعودوا حياة التجارة .

٤ — أقيم نظام عسكرى خاص بالهجر ، قسمت بموجبه كل هجرة إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى — تكون جاهزة دائما لتلبية أمر الجهاد ، ولذلك فان كل فرد من أفرادها يكون مسلحا ، أما الفئة الثانية — فهى التى تدعى عندما يعلن الإمام أن الجهاد مثنى ، ويكون كل من أفرادها مكلفاً باحضار مجاهد آخر من رفاقه ، يردفه خلفه على جمله ، وأما الفئة الثالثة — فهى التى تلبى دعوة الجهاد عندما يعلن العلماء هذه المرة بناء على اقتراح الامام — الملك — النفير العام ، للدفاع عن الوطن ، فيشترك فيها كل الذكور البالغين ، بينما يبقى العمل فى الأرض والتجارة على عاتق المسنين والأولاد والنسوة .

٥ — أقام الملك عبد العزيز فى حياته ما يزيد على مائة وإثنتين وعشرين هجرة ، وكانت كل هجرة منها لفخذ من قبيلة ، وكان سكان هذه الهجر يسمون « بالإخوان » ويميزون أنفسهم بعصابة بيضاء يلفونها على رؤسهم : العقال التقليدى .

وقد كانت تقسم بعض القبائل التى وطنها عبد العزيز فى حياته ، والتى يزيد عددها على إثنتى عشره قبيلة ، إلى أكثر من خمسة عشر فخذا ، وكان الفخذ يضم بين ثلاثمائة وخمسة آلاف نسمة ، وعندما أحصى

عدد المهاجرين المجاهدين فى الهجر التى أقامها عبد العزيز ، بلغ ٧٦ر٥٠٠
مجاهد وهم نواة الجيش المقاتل ، الذى اعتمد عليه فيما بعد لإقامة المجتمع
العربى السعودى(١) .

تقييم تجربة الهجر :

أولا : كانت تجربة الهجر من الناحية الاقتصادية ، تجربة خاسرة من
بدايتها لعدم قيامها على أسس اقتصادية ، كفيلة بأن تضمن لها أرضا صالحة
وموارد مياه كافية ، لسد حاجات الأهالى ، وإغرائهم بالأجور المجزية على
التوطين والاستقرار .

ثانيا : لم تتوافر فى هذه المراكز الإسكانية مرافق للخدمات الإجتماعية
التى سرعان ما أحس الأهالى بنقصها ، وترك هذا الحرمان أثراً مؤلما
نفوسهم .

ثالثا : لم يتوافر للمراكز الإسكانية دوام الاستقرار ، نظرا لع
توافر سياسة تعمير متسقة الأركان ، فلقد اضطر الأهالى إلى هجرها
بحثا عن وظيفة أو رعاية صحية أو تعليمية ، كانت لاتتوافر فى منا
إقامتهم الأصلية ، بالإضافة إلى ارتكان الأهالى إلى حيـاة الك
والبطالة ، نظراً لإمكانيات العمل التى كانت محدودة فيها جدا آنذا

رابعا : تعرضت تجربة الهجر كذلك إلى بعض الصعوبات أهمها ع
توفر الإمكانيات الفنية والتكنولوجية مما أدى إلى توقفها(٢) .

---

(١) (أ) أحمد عسه – مرجع سابق – صفحات ٦١ – ٦٥.
(ب) خيرى الدين الزركلى – مرجع سابق – صفحات ٢٦٠ – ٢٦١.
(٢) (أ) مكتب العمل الدولى – « تنظيمات القبائل الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة
السعودية » – مرجع سابق – صفحة ١٠٣.
(ب) خيرى الدين الزركلى – مرجع سابق – صفحة ٤٢٥ .

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات والصعوبات ، فإن هذه التجربة قد قامت على أساس سليم ، هو التوطين فى البادية نفسها ، لا ترحيل البدو أو تهجيرهم ، وقد استمر هذا الأساس قائما لدى المسئولين ، ومن ثم فقد أخذت التجارب الحالية لتوطين البدو فى اعتبارها هذا الاتجاه ، وإن اختلفت فى الأساليب ، والاستعانة بكل ما ينتجه العصر من تقدم علمى وتكنولوجى ، لتوفير كل الفرص الممكنة لنجاح تجارب التوطين فى المجتمع العربى السعودى ، وسد أوجه النقص ، وتلافى العيوب التى بدت فى تجربة الهجر السابقة .

ثالثاً : مشروعات التوطين والتهجير المعاصر :

عملت الحكومة الحاضرة فى المجتمع العربى السعودى ، على الاستفادة من تجارب الماضى ، وبخاصة تجربة الهجر ، التى مازالت موضع اهتمام الجهات المسئولة والرأى العام السعودى ، فعلى المستوى الإدارى ألحقت مكاتب خدمات خاصة بالبدو بالمصالح الوزارية ، ومن الناحية المالية رصدت إعانات سنوية فى ميزانية الدولة لمصلحة الجماعات الريفية .

وتهتم السلطات الحكومية تبعاً لذلك فى الوقت الحاضر اهتماماً خاصاً ، بمشكلة إعداد أراضى الرعى والموارد المائية وقد حظيت المنطقة بنصيب كبير من اهتمام الدولة فى هذا المجال .

ومن أهم مشروعات التوطين والتهجير المعاصرة المشروعات التالية :

(أ) مشروع وادى سرحان :

تقع مجموعة وديان وادى سرحان ، على الحدود الأردنية السعودية ، فى شمال غرب البلاد ، وهى تعد ديار قبائل شرارات وعنزة — التى لاتزال غالبية أفخاذها على حالة شبه البداوة — وقد نكبت هذه المنطقة الشمالية ، والتى تقع على أطراف النفوذ الكبرى ، وذلك عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨م)

بفترة جفاف طويلة ، أودت بعدد كبير من القطعان فبلغت نسبة الخسائر ٩٠ ٪ من مجموع القطعان مما عرض الجماعات البدوية فى هذه المنطقة للمجاعة .

وقد نفذ أول مشروع لمديد المساعدة والعون إلى الجماعات البدوية فى هذه المنطقة فى عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) فزود البدو الراغبون فى التوطن والاستقرار بمضخات المياه وبالأرشادات الفنيـة ، ووضعت عشرات المضخات تحت تصرف ١٫٠٠٠ ألف مزارع يمتلكون آبار ميـاه سطحيـة ، وذلك للعمل على رى زراعـة البرسيم ، وكـان المزارعون يتناوبون استخدام هذه المضخات ، بمعدل خمسة وعشرين مزارعاً لكل مجموعة منها .

وقد توقفت هذه التجربة بعد ثلاث سنوات نظراً لأنها لم تأت بأية نتيجة تذكر ، ويمكن إرجاع فشل مشروع وادى سرحان إلى مجموعة العوامل التالية :

١ ـ الطابع العرضى المؤقت للمشروع ، الذى تطلبته ظروف خاصة اقتضت مديد المساعدة والعون للأهالى المتضررين .

٢ ـ إهمال تحديد مناطق أراضى الاستصلاح ، فقد ترك اختيارها للمنتفعين أنفسهم فوقع اختيارهم على أراضى زراعية غير صالحة، تغلب على تربتها الملوحة .

٣ ـ ندرة الموارد المائية التى تعتمد على آبار سطحية مالحة المياه بالإضافة إلى أن معدل سحب المياه من هذه الآبار قد زاد زيادة كبيرة نتيجة للمبالغة فى استعمال المياه بدون حاجة ماسة ، مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه بالآبار .

٤ ـ استخدام معدات فنية دقيقة ، وفقا لنظام دورى فى الوقت

الذى يفتقد فيه الأهالى الدراية الكافية أو اللازمة لاستخدامها ، ودون مساعدة أى جهاز فنى يباشر العناية بهذه الأجهزة وصيانتها .

٥ — عدم توفر طرق المواصلات السهلة .

وقد أعيد النظر فى الوقت الحاضر فى مشروع وادى سرحان على أسس جديدة ، وتبعاً لبرنامج يستغرق خمس سنوات ورصد له مبلغ ٤٫٦٢٤٫١٦٤ دولاراً ويرمى المشروع إلى استصلاح رقعة أرض تبلغ مساحتها ٤٠٫١٠٠ هكتار وستكون الأولوية للمنتفعين فيه للقدامى ، وقد تحددت أهداف المشروع على الوجه الآتى :

١ — تحسين أراضى الرعى على أساس تحديد نطاقه وأوقاته ، بحيث يكفل نظاماً دورياً له ، ومد هذه الأراضى بالمياه اللازمة لزراعة البرسيم ، وسد حاجات الماشية .

٢ — رصد اعتمادات فى الميزانية ، لتخزين كميات احتياطية سنوية من العلف . من هذه الأهداف يتبين أنها أكثر تحديداً من أهداف المشروع الأول ، إذ أنه يتناول فقط اقتصاديات المراعى ، وتحسين ظروف معيشة الجماعات البدوية داخل نطاق مشروع التوطين .

(ب) مشروع حوض تبوك :

يمتد حوض تبوك من الفسح الشرقى لسلسلة جبال السراة ، حتى الحدود الأردنية فى الشمال ، وتجوب هذه المنطقة الشاسعة قبائل : الحويطات ، وبنى عطية وعنزة ، وشرارات ، ومراكزها هى طريف وقرية الملح .

ويهدف هذا المشروع إلى توطين الجماعات البدوية التى تقطن الشمال ، نظراً لصعوبة ظروف معيشتهم ، نتيجة لحالات الجفاف المتتالية ، وتهدف عمليات برنامج هذا المشروع إلى تزويد هذه المناطق بالمياه ، وتأهيل بعض جماعات منها للعمل بالزراعة .

ويظهر الجدول التالى عدد المنتفعين ، ومساحات الأراضى التى استصلحت :

المنطقة	عدد المنتفعين	عدد مضخات ازرى	المساحة بالهكتار	عدد الآبار	عدد الهجر
تبوك	١٠٠+ ١٤٣	٢٠ + ٢٨	١٢٧ر٥	١٢٠٧	
سكاكا	٤٢٠ +٥١٠	٢٠ + ٣٠	٣٠٤ر٣	٨٤٠	
قربة	٥٠٠ +٣٧٤	١٠ + ٢	٥١٠ر٥	٢٥٨	
المجموع	٢٤٠٧	١٣٠	٩٤٢ر٣	٣٣٠٥	٧٣٤

(ج) مشروع وادى السهباء :

يقع وادى السهباء بين سلسلة جبال الدهناء ورمال الربع الخالى ، وبين واحتى حرض وجبرين ، فى جنوب شرق البلاد ، ويرمى المشروع إلى استصلاح مساحة تبلغ حوالى ٤٠٠٠ر٤٠ هكتار ، تزود بالمياه بواسطة ٤٠ (أربعين) بئرا ، يبلغ عمقها ٢٥٠ متراً توزع مساحة الأرض إلى قطع مساحة كل منها ٤ هكتارات ، وتوزع على المنتفعين الذى يبلغ عددهم ١٠٠٠ (ألف) ، ويرمى المشروع إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة بين عشرة إلى خمسة عشر ألف هكتار ، على أن ينتفع بها مجموعة أكبر ، من أفخاذ قبيلة المرة ، وبعض أفخاذ من قبيلة الداواسر ، وبذلك يخدم البدو فى المناطق الجنوبية المقفرة .

(د) مشروع الفيصل النموذجى للتوطين :

يقع مشروع الفيصل النموذجى للتوطين بحرض فى الجنوب الشرق من مدينة الرياض ، ويبعد عنها (عن طريق الجو) بحوالى ٢٤٠ ك . م . كما يبعد عن الدمام بحوالى ٢٧٠ ك . م وعن الهفوف ١٥٠ ك . م . أما بواسطة القطار فيبلغ طول الطريق ٣٠٢ ك . م . من الدمام و ٢٦٥ من الرياض .

ويمتد المشروع من الشمال إلى الجنوب على امتداد وادى السهباء ، ويبلغ

متوسط عرضه حوالى كيلو متر ، أما طوله فيبلغ حوالى ٤٠ ك . م . وبذلك تكون المساحة الكلية للمشروع حوالى ٤٠ ك . م . مربعاً .

وقد تعاقدت وزارة الزراعة والمياه فى شهر جمادى الأول عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤ م) مع شركة (F . M . S) الأمريكية لإجراء دراسات وافية عن منطقة المشروع ، تشتمل على معلومات عن حالة المياه والتربة والحالة المناخية بمنطقة المشروع كما تشتمل على مخطط كامل بالنسبة لتنفيذ المشروع .

وقد قامت شركة (داكونى) الاستشارية عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) بالتعاقد لإدارة المشروع ، والإشراف الكامل على تنفيذه ، لمدة خمس سنوات ، تنتهى عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) . وقد رأت الوزارة أن يكون تنفيذ المشروع على مراحل ، وبواسطة عدد من الشركات ، وقد بلغت تكاليف تنفيذ المشروع حوالى مائة مليون ريال .

وتتحدد أهداف المشروع الاقتصادية والاجتماعية فيما يلى :

١ — توطين جزء من سكان البادية ، وذلك لرفع مستواهم المعيشى والاجتماعى ، عن طريق تهيئة فرص العمل ، وإيجاد الوسائل الإنتاجية ، كالأرض ورأس المال والخبرات الفنية والإدارية .

٢ — الاستفادة من الإمكانيات الطبيعية والبشرية التى تسهم فى تحسين الاقتصاد العام للمجتمع العربى السعودى .

٣ — الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتى بالنسبة لإنتاج المواد الزراعيه ، ليتسنى للمجتمع العربى السعودى الاستغناء تدريجيا عن إستيراد هذه المواد من الخارج .

٤ — إيجاد بعض المواد الزراعية الخام لنمو القطاع الصناعى .

٥ — تمكين البلاد من إيجاد مجالات جديدة للعمل ، لمجابهة مشكلة

تزايد عدد السكان ، وهى مشكلة آخذة فى الازدياد كما هو معروف فى سائر البلدان النامية(١) .

ويتكون المشروع من ثلاثة أجزاء :

أولها – إنشاء مزرعة للتجارب والإرشاد فى منطقة البادية ، تبلغ مساحتها مائة فدان .

ثانيها – إنشاء مركز لتدريب الفنيين السعوديين على الزراعة فى الصحراء.

ثالثها – استصلاح حوالى عشرة آلاف فدان فى المنطقة نفسها، لتوطين ١٠٠٠ (ألف) أسرة من سكان البادية .

أما مهمة محطة التجارب ، ومركز التدريب ، فهى إجراء الدراسات والتجارب العلمية على النباتات والمحاصيل الحقلية ، وزراعة الفواكه والخضروات ، لمعرفة أجود أنواع المحاصيل الزراعية ، التى تنمو فى هذا الوادى ، على أن تجرى هذه التجارب فى السنتين الأولى والثانية من تنفيذ المشروع لكيلا تبدأ عمليات توطين البدو بعد ذلك إلا على ضوء نتائج التجارب العلمية المضمونة ، وإجراء الدراسات الخاصة بأصناف الحيوانات وأنواع الدواجن التى فى المملكة ، لاختيار السلالات التى تتوافر فيها خصائص الإنتاج الإقتصادى ، وإنشاء مزرعة للأبقار ، لإرشاد أهل البادية لأفضل طرق تربيتها والعناية بها ، مع إرشادهم إلى الطرق المثلى فى تربية الدواجن ، وبالإضافة إلى ذلك دراسة إمكانية إنشاء الجمعيات التعاونية فى البادية ، وتهيئة المزارع الجديد منذ البداية لتقبل فكرة الإنتاج والتسويق التعاونى .

وعلى ضوء هذه الإمكانيات الفنية والمالية المخصصة للمشروع ، يبدأ باستصلاح ٤٠,٠٠٠ دونم من أراضى الوادى لتستوعب هذه المنطقة ١٥,٠٠٠

(١) الصحارى الخضر – مرجع سابق – صفحات ١١ ، ١٢ .

نسمة ، يؤلفون أكثر من ألفي عائلة ، ليتم توزيع هذه الأراضي على البدو الراغبين في الاستيطان ، وأن تخصص قطعة من الأرض مساحتها ٢٠ دونما لكل عائلة مستوطنة ، على أن تزود كل قطعة من هذه الأراضي بما يلزمها من ماء ، عن طريق شبكة مركزية قوامها ٥٠ بئرا ارتوازية وعادية متصلة بشبكة من القنوات ، تضمن تزويد كل مزارع بحاجته من الماء ، على أن تقوم وزارة الزراعة بتقديم الخدمات اللازمة لمكافحة الآفات الزراعية .

(هـ) مشروع وادي جبرين

بالإضافة إلى مشروع وادي حرض ، تجرى الآن دراسات وأبحاث لإقامة مشروع مماثل ، ولكن على نطاق أوسع في واحة جبرين التي تقع جنوب منطقة حرض ، وتبعد عنها زهاء ١٠٠ ك . م . وقد دلت الأبحاث الأولية على أن في وادي جبرين منطقة تبلغ مساحتها ١٠٠,٠٠٠ دونم ، قابلة للاستصلاح الزراعي ، ولذلك فإن الدراسات الحالية منصبة على تقدير مدى توفر المياه وصلاحيتها للزراعة في هـــذه المساحة الكبيرة نسبيا .

وبما أن تنفيذ هذا المشروع يحتاج إلى دراسات فنية وهندسية واسعة ، قبل البدء بعمليات استصلاح الأراضي وتوطين البدو ، فقد تقرر أن يتم تنفيذ المشروع على مراحل ، وأن تكون المرحلة الأولى مرحلة دراسات وأبحاث فنية مختلفة ، وأن تكون المرحلة الثانية مرحلة استصلاح للأراضي الزراعية بمعدل ٥٠٠٠ دونم في السنة الأولى ، ثم يعقب ذلك استصلاح مساحة قدرها ٧٠٠٠ دونم سنويا إلى أن يتم استصلاح ٤٠,٠٠٠ دونم .

وقد قدرت ميزانية هذا المشروع بمبلغ ٦٥,١٤٧,٠٣٥ ريالا ، منها : ١٩,٣٤٠,٤٥٥ ريالا لإنشاء مركز التدريب والتجارب و ٤٥,٨٠٦,٠٨٠ ريالا لاستصلاح الـ ٤٠,٠٠٠ دونم من الأراضي .

وجرت دراسة كميات المياه الجوفية فى منطقة المشروع ، فدلت هذه الدراسات على وجود طبقتين جيولوجيتين ، تحمل إحداهما الماء على عمق يتراوح بين ٨٠٠ — ٩٠٠ قدم ، وقدر الخبراء أن المياه فى الطبقة الأولى كافية لتزويد المنطقة بمياه الرى ، وقد تم حفر البئر الاختبارية الأولى على عمق ٩٥٠ قدما ، فارتفع الماء بالضغط الطبيعى ٣٠٠ قدم ، مما ساعد على البدء بإجراء التجارب لتخفيض نسبة الملوحة فى الأراضى القريبة من البئر ، وأجريت دراسات على عينات من التربة فدلت على صلاحيتها للأغراض الزراعية ، كما لوحظ إنشاء جهاز سليم للرى والصرف لمنع تراكم الأملاح فى الأراضى .

وقد أنجزت عدة مشاريع من جملة مشروعات المرحلة الأولى ، من بينها : إنشاء مزرعة للتجارب والإرشاد الزراعى ، وتسوية سطح الأرض ومد شبكة الرى الزراعية ، وحفر بئرين ارتوازيين ركبت عليهما المضخات اللازمة ، وزراعة صفين من مصدات الرياح حول المزرعة ، وزراعة الأرض بالمحاصيل المنمية للتربة لأول مرة ، وبناء المنشآت السكنية والإدارية للمشروع .

وقد عهد إلى شركة استشارية ذات خبرة عالية بمهمة إجراء بعض الدراسات الفنية ، التى ستنجز فى فترة أقصاها ثمانية شهور من تاريخ البدء بها ، وتشمل تحليل التربة وتصنيفها ، وتحديد المساحة الإجمالية للأراضى القابلة للزراعة فى المشروع ، ووضع خرائط طوبوغرافية دقيقة للمنطقة ، لتساعد على تصميم شبكتى الرى والصرف ، وتقسيم المنطقة إلى مزارع تتراوح مساحة الواحدة بين ٣٠ـ٤٠ دونما ، ووضع مخطط عام يتمشى مع أهداف المشروع الرئيسية ؛ فيشمل دراسة الأسواق المحلية ، ومشاكل التسويق وإنشاء الجمعيات التعاونية ، ليساعد هذا المخطط على وضع خطة إرشادية صالحة تضمن دخلا معقولا لكل أسرة بدوية تقرر الاستيطان والعمل فى الزراعة .

(و) مشروع تحسين المراعى فى المنطقة الشمالية :

يعتبر هذا المشروع امتدادا لمشروع وادى السرحان على أسس جديدة مدروسة، كما أنه يشكل جزءاً من برنامج تنمية الثروة الحيوانية فى المنطقة الشمالية . ويرتكز هذا المشروع على تنفيذ عدة مشروعات فرعية يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية :

(أ) – مشروع تحسين المراعى ؛ وقد اعتمد له فى ميزانية عام ١٣٨٢ – ١٣٨٣ هـ (١٩٦٢ – ١٩٦٣ م) مليونا ونصف مليون ريال ، وغايته تحسين المراعى فى المنطقة الشمالية ، عن طريق تنظيم الرعى ودورته ، وحماية بعض الأودية ، والمناطق حماية كلية أو جزئية ، للإفادة منها فى مواسم القحط فقط ، وتنمية مصادر مياه الشرب والقطعان فى البادية .

(ب) – مشروع شراء العلف وتخزينه لاستخدامه فى أوقات الحاجة . وقد اعتمد لهذا المشروع مبلغ نصف مليون ريال سنويا ، لعشر سنوات متوالية تبدأ اعتبارا من ١٣٨٢ – ١٣٨٣ هـ (١٩٦٢ – ١٩٦٣ م) وهدف هذا المشروع إيجاد مخزون من الأعلاف ، يستفاد به فى سنى القحط .

ويعتبر مشروع تحسين المراعى فى المنطقة الشمالية ، من المشروعات الرئيسية فى تحسين أوضاع بادية الشمال ، يهدف إلى تحسين المراعى الطبيعية ، واستكمال النقص فيها ، عن طريق إنتاج الأعلاف بواسطة إستخدام المراعى المروية ، وإنعاش الوضع الاقتصادى فى بادية الشمال ، عن طريق صرف الحكومة بعض الأموال السائلة ، على صورة أجور عمل ، لامتصاص البطالة التى نجمت عن سنى القحط المتوالية .

وقدرت المدة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بخمس سنوات ، إعتباراً من عام ١٣٨٢ – ١٣٨٣ هـ (١٩٦٢ – ١٩٦٣ م) وهو يشمل أربع مناطق فى وادى السرحان وثلاث مناطق فى منطقة الجوف .

وبموجب التقدير الذى ينفذ حالياً لتحقيق هذا المشروع ، فقد أنجزت

المرحلة الإعدادية فى السنة الأولى ، وكان من بين ما تضمنته إجراء اختبارات وفحوص شاملة للتربة لجميع مناطق المشروع ، والقيام بمسح كامل لجميع مناطقه ، وحفر آبار ارتوازية فى منطقة طبرجل ، والبدء فى إصلاح وزراعة ألفى دونم ، تروى من مياه قنوات الرى والصرف ، التى مدت فى هذه المنطقة ، وقد خصصت الأرض المستصلحة والمزروعة فى هذه المرحلة ، لإجراء التجارب المختلفة ، وجمع المعلومات اللازمة لتنفيذ المشروع ، وتكوين نواة وقاعدة للتوسع فى مشاريع السنوات التالية وتحديد مناطق الآبار ومواقعها وأبعادها ، فى جميع أراضى المشروع على ضوء النتائج المستخلصة من حفر الآبار التجريبية ، ووضع الخرائط اللازمة لتقسيم أراضي المشروع إلى مزارع صغيرة ، مساحة كل واحدة منها عشرون دونماً ، ووضع سياسة ثابتة لتنظيم وتوزيع مياه الرى بين هذه المزارع .

وقد أنفق فى السنة الأولى على هذا المشروع مبلغ وقدره ١٫٨٠٤٫٠٠٠ ريال ، فأقيمت المساكن والمبانى اللازمة كما تم شراء معدات الحقل ووسائل النقل ، بالإضافة للأسمدة والبذور .

أما فى السنة الثانية ، فقد تم زرع وتوزيع عشرة آلاف دونم فى سبع مناطق مختلفة ، من مناطق هـذا المشروع ، كما عهد لإحدى الشركات الهندسية بمهمة حفر الآبار اللازمة ، ووزعت المزارع على المنتفعين من قبل لجنة ، مثلت فيها الإدارة المحلية ووزارة الزراعة وأعطيت فيها الأفضلية للعائلات البدوية ، التى شملها مشروع إنعاش البادية سابقاً ، وقد روعيت زراعة ثلثى المساحة بالأعلاف ، كما ساعدت الدولة المنتفعين بالزراعة ، فقدمت لهم البذور والشتلات والأسمدة ، وساعدتهم فى إعداد الأرض وتسويتها وحراثتها ، ونفذ برنامج مدروس لجمع الأعلاف وتجفيفها وتخزينها وتسويقها ، وأقيمت البيوت والمساكن المختلفة للمنتفعين بهذا المشروع ، وروعى فى إقامتها أن تكون حول الأراضى الزراعية ،

كما اشترط عند تمليك الأرض للمزارعين المنتفعين بها إستثمارهم لها خمس سنوات .

وبلغ ما أنفق على هذا المشروع فى سنته الثانية ٠٦٠ر٧٦٠ر٤ ريالا ، خصص منها أربعة ملايين ريال لحفر ١٠٠ بئر .

وفى السنة الثالثة من سنى هذا المشروع ، تم إستصلاح عشرة آلاف دونم وتوزيعها على المنتفعين الجدد ، وقد أنفق فى هذه السنة وحدها على المشروع مبلغ وقدره ٥٦٠ ر٦٣٠ر٤ ريالا خصص منها أربعة ملايين ريال لسد نفقات حفر ١٠٠ بئر تكفى مياهها لرى عشرة آلاف دونم .

وفى السنة الرابعة تم إصلاح عشرة آلاف دونم أخرى فى مناطق مختلفة من مناطق المشروع ، توزع على الفلاحين الجدد ، وينفق عليه ٥٦٠ر٧٣٠ر٤ ريالا ، يخصص منها أربعة ملايين لحفر ١٠٠ بئر تكفى مياهها لرى عشرة آلاف دونم .

فإذا كانت السنة الخامسة ، وهى السنة الأخيرة لإنجاز المشروع ، تم إصلاح عشرة آلاف دونم أخرى من الأراضى ، كما تم توزيعها على أهالى البادية ، الذين يؤهلون للعمل الزراعى الجديد ، وأنفق على هذا المشروع ٥٦٠ر٨٣٠ر٤ ريالا ، يخصص منها أربعة ملايين ريال لحفر ١٠٠ بئر أخرى : تكفى مياهها لرى عشرة آلاف دونم . وبذلك يكون مشروع تحسين المراعى فى المنطقة الشمالية قد كلف الدولة ٠٠٠ر٧٦٤ر٣٠ ريال (١) .

رابعاً : تقييم عملية التوطين والتهجير فى المجتمع العربى السعودى

لا يمكن إعتبار الجماعات البدوية جماعات إنعزالية ، مستقلة استقلالا تاماً عن المجتمع السعودى ، بل يمكننا إثبات العكس ، فلو أخذنا بعين

(١) أحمد عسة – مرجع سابق – صفحات ٥١٩ – ٥٢٧ .

الإعتبار عدد هـذه الجماعات ، أو توزيعها الجغرافى لاكتشفنا أنها تعد العنصر الغالب فى البيئة الاجتماعية ، وهى تلفت الأنظار معلنة عن وجودها ، حتى فى الأحياء القائمة بالقرب من الرياض والدمام وجده والمدينة المنورة . وأن هذه الجماعات تتجاوب وتتفاعل مع كل مايطرأ على البيئة من تغيرات إقتصادية واجتماعية ، ولو أننا نلاحظ أن هذا التأثير لايحدث فى كل الجهات ، بنفس الكيفية وبنفس الدرجة ، فمنذ إكتشاف حقول البترول : نجد أن قبائل بنى خالد وعجمان المتاخمة لها ، قد أصابها التأثر بدرجة وبكيفية تختلف عما طرأ على القبائل البعيدة الديار ، مثل شرارات وحرب والحويطات .

ومما لاشك فيه أن حفر آبار المياه والتنظيم الإدارى للبلاد ، وشق الطرق وتعبيدها وإدخال الوسائل الحديثة على طرق المواصلات ، وفتح المدارس والمستوصفات . وإقامة مراكز الخدمة والتوعية الاجتماعية ، تعتبر كل هذه المشروعات من عوامل تغيير وتبديل البيئة الاجتماعية ، وتطوير التفكير والسلوك العام ، وعلى أثر هذا التطور يمكن أن يأتى مشروع التوطين بثماره ، ولقد تحقق ذلك بالفعل أحياناً وبطريقة تلقائية .

وإذا ما أمعنا فى النظر إلى العوامل التى ساعدت على نجاح عملية التوطين على المدى الطويل ، يصعب علينا أحيانا أن نفرق بين العوامل الرئيسية والثانوية وذلك لتداخلهما ، وكما أوردنا سابقاً كان الدين عاملا رئيسياً ، لتوطين البدو وتحضيرهم فى عهد الملك عبد العزيز ، ولكن تأثير هذا العامل لم يلبث أن خفت حدته بعد هذه الفترة ، فأخذ تأثيره يضمحل تدريجياً ، وذلك لأنه لم يرتبط بعوامل أخرى متناسقه معه .

وقبل إكتشاف حقول البترول بمده طويلة كانت الزراعة فى واحتى القطيف والاحساء ، تلعب دوراً هاماً فى توطين غالبية أفخاذ قبيلتى بنى هجير وبنى خالد ، أما قبيلة الدواسر ، فيبدو أن التجارة كانت العامل

الرئيسي فى حثها على إقامة مراكز تجارية فى إماره قطر ، وفى إضطرارها إلى القفول راجعة إلى مدينتى الدمام والخبر ، وبالعكس من ذلك فإن التجارة تحول دون توطين قبيلتى شرارات وشمر لأن هاتين القبيلتين تشتغلان بالتجارة والنقل بين الحدود الأردنية - السعودية والحدود العراقية - السعودية ، وأما البترول فهو أيضاً يلعب دوراً هاماً منذ عشرات السنين ولكن تأثيره لم يدم على حال واحدة طوال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، فاننا إذا قمنا بدراسة دقيقة ، مستندين إلى إحصاءات إقتصادية وإجتماعية ، تتعلق بأهم المراكز العمرانية فى المنطقة الشرقية ، تبين لنا بوضوح أن عملية التوطين العفوى ، وصلت ذروتها خلال السنوات ١٣٥٨ - ١٣٥٩ ﻫ (١٩٣٩ - ١٩٤٠م) ، وخلال ١٣٦٧ - ١٣٧٠ ﻫ (١٩٤٧ - ١٩٥٠م) على وجه التقريب . ولكنها ما لبثت أن أصيبت بالانتكاس منذ هذا الوقت ، وتدل على ذلك أرقام عدد الأيدى العاملة المستخدمة فى المراكز البترولية فى الأعمال الدنيا ، فلقد كان عدد العمال يتراوح أولا بين ٣٦٫٠٠٠ ، ٤٠٫٠٠٠ ثم هبط خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة إلى ٢٠٫٠٠٠ وأصبح منذ عامين لا يتجاوز ١٤٫٠٠٠ فى شركة (أرامكو) .

يتبين أن سياسة توطين الجماعات البدوية وشبه البدوية ، وإن جرت عملياتها وفقاً لخطة مرسومة ، وضعت بعد إمعان ودراسة وتفهم عميق ، إلا أنها تتعرض كذلك لتأثير ظروف عدة ، لا يمكن التنبوء بوقوعها فى بعض الأحيان ، تؤثر بدورها فى البيئة الاقتصاديه والاجتماعيه ، ولا يمكن بأى حال من الأحوال النظر إلى ظاهرة التوطين على أنها ظاهرة ثانوية ، فإن سلوك المجتمعات البدوية ، سلوك حيوى يرتبط ويتداخل فى نواحى النشاط الاقتصادى والاجتماعى للبلاد .

وإن تنوع هذه الحاجات حد من استقلال الجماعات البدوية وشبه البدوية . لا من الوجهة الاقتصـادية فحسب ، بل كذلك من الوجهتين

التعليمية والصحية ، كما يتضح من تجارب التهجير والتوطين مدى تعلق الجماعات البدوية بتعليم أولادها ، وهي تظهر إهتماماً زائداً بفتح المدارس التي تأتي في مقدمة مطالبها لدى السلطات المركزية ، ومما يثلج الصدور أن الدولة قد حققت في سنوات قليلة برنامجاً تربوياً يستحق الإعجاب والثناء.

وتجدر الإشارة إلى أن خبراء المنظمة الدولية للتغذية والزراعة أصابوا في رأيهم القائل : إن الخسارة الفادحة التي لحقت بقطيع قبائل شمالي الحجاز ، تحولت إلى عامل إيجابي لخدمة سياسة التوطين ، فلقد ترتب على هزال وضعف الأبقار وتوالي النكبات ، أن أدرك البدو تدريجياً ، خطورة ظروف حياتهم ، وتولدت فيهم رغبة أكيدة في ممارسة عمل ، لا يعتمد على تقلبات المناخ ، تلك التقلبات التي واجهتهم عبر آلاف السنين ، وهناك عامل ثانوي ظهر إلى الوجود الآن يتجلى في رغبة البدو في تبديل طريقة معيشتهم ، نتيجة لاتصالاتهم ببيئة اقتصادية جديدة ، دفعتهم إلى تفهم وضعهم الحالي ، وما كان ينتظرهم من مصير لو لم تتبدل أحوال معيشتهم ، فأفخاذ قبيلتي شرارات وعنزة ذاقت الأهوال من جراء فترة الجفاف ، غير أنها اليوم تشاهد طرقاً معيشية أكثر استقراراً ، وظروفاً اقتصادية أكثر ثباتاً — كما تحققت بالفعل لأفخاذ قبيلتي عجمان ومطير — ولذلك تهجر القبيلة ديارها التقليدية ، لا بحثاً عن المرعى والماء لسد حاجات قطعانها ، بل للاستيطان بالقرب من مراكز البترول في السفانيـة ورأس تنورة والقطيف ، حيث تتوفر مجالات العمل .

واعترت أيضاً عوامل التغير اقتصاديات الرعي وتربية الحيوانات ، فنلاحظ أن جماعات البدو تفضل حالياً تربية الضأن على تربية الإبل ، ولن تمضي فترة طويلة من الزمن حتى يظهر أن تربية الإبل في طريقها إلى الاندثار في صحراء جزيرة العرب التي دخلت عليها اليوم مظاهر التقدم والعمران ، ولذلك تطورت تربية الحيوانات ، بحيث تغلب عليها الماشية والضـأن .

ويعد الماء عاملا من عوامل التوطين الهامة ، وخير دليل على ذلك ظهور المراكز الزراعية فى واحات الإحساء والقطيف والحوطة والحريق الأفلاج وغيرها ، إلا أن الماء لا يصبح عاملا قوياً يدفع إلى التوطين الاستقرار ، إلا إذا بلغ حداً معيناً من حيث الكم والكيف ؛ فيحتم أن كون مصادر المياه كافية ، ولا تهبط عن حد معين ، ولا بد من الالتفات لى هذه الناحية إذا عزمنا على إنجاح تنفيذ الخطة للتوطين ، فإن الأمر لا يتطلب لإكثار من عدد الآبار والسدود كيفما وحيثما اتفق ؛ بل يقتضى الأمر اختيار ماكن هذه الآبار والسدود ودراسة متوسط معدلها ، والتحليل الكيميائى ياهها ، إذ أن الماء فى حد ذاته ليست له قوة سحرية وإن كان فى وسط حراء جدباء .

ونود فى ختام هذا التقييم أن ننبه إلى تعقد وتشابك عملية توطين القبائل بدوية ، إذ من الخطأ أن نقصر اختيارنا على عامل واحد فقط ، ونعتبره املا رئيسياً ، طالما أن مشروعات توطين وتحضير القبائل البدوية تعد من عقد المشروعات ، التى تهدف إلى تغييرهم ورفاهيتهم ، إذ تتعلق مشروعات توطين بجماعات ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسس ومعايير تقليدية ، ترجع ذورها إلى عدة قرون ، ويعتمد عليها سلوك الإنسان فى مختلف نواحى لحياة ، مما يحتم ضرورة تنفيذ سياسة عامة للتوطين ، تتكامل فيها العوامل لاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الباب الثانى

دراسة ميدانية لآثار التهجير والتوطين فى جازان

الفصل الأول

التعريف بمنطقة جازان

الفصل الأول

التعريف بمنطقة جازان

يتناول هذا الفصل أبعاداً ستة تؤلف فى مجموعها الإطار الحضارى والبنائى لمنطقة جازان وهى حقل الدراسة الميدانية، ومجال استقصاءالفروض الأساسية التى تقوم عليها هذه الدراسة ، وهذه الأبعاد هى :

أولا : البعد الجغرافى لمنطقة جازان :

يطلق اسم جازان على البلاد التى تعد مدينة جازان قاعدتها الإدارية ، ولقد عرفت جازان – قديماً – باسم (المخلاف السليمانى) نسبة إلى أحد أمرائها وهو (سليمان بن طرف الحكمى من أهل النصف الثانى فى القرن الرابع الهجرى ، فقد وحد (مخلاف حكم) و(ومخلاف عثر) تحت إمارته (المخلاف السليمانى) وظل بعد ذلك هذا الإسم علماً على المنطقة الممتدة من (الشرجة) – فى ساحل الموسم – جنوباً إلى بلاد حلى بن يعقوب شمالا التابعة حالياً لمنطقة القنفذة (١) .

وتعد جازان بهذا الموقع أحد بلاد عسير المشهورة ، وهى ميناء صغير تقع على بعد مائتى ميل من جنوب الجنوب الشرقى للقنفذة (٢) .

وتقع منطقة جازان* فى الجزء الجنوبى الغربى من المملكة العربية السعودية بين خطى العرض ١٦° ¼ ، ١٧° ٤/٦ وخطى طول ٤٢° ، ٤٣° ½ . وتقدر مساحة المنطقة من الحدود الجنوبية للمملكة شمال ميناء (ميدى)

---

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى : تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ القسم الأول من الجزء الأول – الرياض – ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) صفحة ١٠ .

(٢) حافظ وهبة – جزيرة العرب فى القرن العشرين – مكتبة النهضة المصرية : القاهرة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ص ٤١ .

* راجع خريطة جازان فى الملاحق .

اليمنية إلى الحدود الإدارية الداخلية بين القحمة والبرك ٣٠٠ ك . م . طولا على شاطئ البحر الأحمر — فى عرض متوسطه ٨٠ ك . م . أى ما يوازى مساحة ٢٤٠٠٠ ك . م٢ .

ويحد منطقة جازان ميناء ميدى وحرض من الجنوب ؛ وجبل أبى النار ، وجبل شقدم والملاحيط ، وجبال — رازح — والنضير ، وشدا ، والعر ، ومنبه ، وباقم ، وقطابر ، من الشرق ، (من بلاد اليمن) أما شمالا فيحدها الحدود الإدارية الداخلية : جلة الموت ، وبلاد قحطان ، وجبال عسير ورجال ألمع ، ثم قنا والبحر والبرك . أما غرباً فيحدها البحر الأحمر .

ويتبع منطقة جازان ما يقارب مائة جزيرة بحرية غير مسكونة ، وأكبر تلك الجزر وأشهرها هى (جزيرة فرسان) وهى جزيره مأهولة بالسكان .

وتتكون أراضى جازان من أربعة أقسام هى :

١ — سبخات ساحلية يوازى متوسط عرضها ٤ ك . م ؛ وفى القسم الشمالى منها حرار بين مينائى (الشقيق) و (القحمة) .

٢ — سهول خصبة رملية فى الناحية الغربية تتدرج فى الارتفاع شرقاً .

٣ — حرون وهى غنية بالمراعى والغيول والحراج والغياض ، وفيها بعض الأراضى المستصلحة للزراعة ، تروى من شعاب المرتفعات القريبة منها ، كما توجد بها بعض الجبال المنقطعة ، وهى من غير سلسلة جبال السروات .

٤ — المنطقة الجبلية وهى قسم من سلسلة جبال السروات العمود الفقرى فى الجزيرة العربية — وهى كثيرة التعاريج والمنحدرات ، تنحدر من سفوحها الغربية مياه السيول ، وتوجد بتلك الجبال التى يتفاوت ارتفاعها بين ألفين وستة آلاف قدم تقريباً ، مدرجات زراعية يزرع فيها بعض أشجار الفاكهة ، ويقدر متوسط عرضها ٢٠ ك . م . إبتداء من شمال بلاد بنى الحُرّث ، وأما قبل ذلك فيضيق جداً .

ثانياً البعد التاريخى :

لم يرد ذكر جازان بشكل واضح فى كتب المؤلفين القدامى ، بل وخلت مصوراتهم الجغرافية من تعيين موقعها ؛ إذ يكاد ينحصر معظم ماذكره الكتاب القدامى عن بلاد العرب فى الأقسام الساحلية الغربية ، وهى أكبر أجزاء الجزيرة إتصالا باليونان والرومان . بيد أن (ديو دورس) الصقلى المتوفى فى القرن الأخير قبل الميلاد ، ذكر فى كتابه المعروف (بالمكتبة التاريخية) Bibiotheca Historica : إن بلاد العرب أرض واسعة تسكنها شعوب وقبائل عديدة ، من جملتها (Gasandi) ويرى المؤرخ (جلاسر) (Glaser) أن المراد بهذه التسمية موضع جازان كما ذكر (بطليموس — Prolemy) اسم قبيلة سماها (Gassanitae) ويظهر أنه قصد القبيلة ذاتها التى ذكرها (ديودورس) ويذكر (سترابو) الكاتب الجغرافى المعاصر (للديودورس) فى كتابه (الجغرافية) شيئا مماثلا لما ذكره (ديودورس) فقد أورد فى معرض وصفه لحملة (اليوس غالوس) الفاشلة لغزو بلاد العرب للاستيلاء على ثرواتها التى اشتهرت بها آنذاك ، وذلك بتكليف من الإمبراطور الرومانى (أغسطس قيصر) أورد أسماء مدن كثيرة مر بها ، منها : نجزان ، ونشق — وتعرف اليوم باسم البيضاء — وغيرها . ولايستبعد أن يكون (غالوش) قد مر بكثير من مدن منطقة جازان المعروفة آنذاك . فقد كانت هذه المنطقة مسرحاً لدول معين وسبأ وحمير تمر بها تجاراتهم المتجهة شمالاً .

وقد أخذ اسم جازان يتردد بصورة واضحة على الألسنة منذ صدر الإسلام ، فجاء فى حديث نبوى أثبته يحيى بن آدم المتوفى سنة ٢٠٣ هجرية فى كتاب (الخراج) أن رجلا قال : يارسول الله إنى أحب الجهاد والهجرة وأنا فى حال لا يصلحه غيرى ، فقال النبى — صلى الله عليه وسلم — « ان يألتك الله من عملك شيئاً ولو كنت بضمد أو جزان » .

وورد فى كتاب (صفة جزيرة العرب) للحسن الهمدانى : إن من بين الروس على البحر العربى — البحر الأحمر — فى هذه المنطقة راحة جازان

ورأس عشر ، وجاء فى (معجم البلدان) لياقوت الحموى : إن جازان موضع فى طريق حجيج صنعاء ،وقال (البكرى) فى إستدلالة على جازان بيتا ورد فيه ذكر جازان يستشهد به (العقيلى) على قدم الاسم التاريخى لجازان .

« ومرت من ربى ضمد وصبيا   ومن جازان جازعة وهى هيم»

كما يذكر عن حديث نبوى آخر :

« أتق الله لو كنت فى ضمد وجازان »

وكانت منطقة جازان تعرف فى القرن الرابع الهجرى باسم (المخلاف السليمانى) نسبة لسليمان بن طرف من آل عبد الجد الحكمى ، الذى آلت إليه رآسة قبيلة حكم ،ثم ضم إليه مخلاف عثر فيما بعد ،وجعل من بلاد حكم وعثر إمارة واحدة إستمرت من عام ٣٧٣ هـ إلى ٣٩٣ هـ . وقد أصاب اسم جازان شئ من التحريف فى القرن الرابع الهجرى فأخذ بعض الناس يقولون (جيزان) بدلا من جازان اسمها القديم الذى ما زال يردده أهالى المنطقة ، وهناك من يقدم تعليلا طريفاً لأسمها فيقول إن هذا الإسم مؤلف من الكلمتين (جاء) و (زان) وأسقطت الهمزة وأصبحت جازان ومعناها جاء من أسس المدينة وزينها .

وقد مر بمنطقة جازان الرحالة البولونى (لويس فارتيما) أثناء رحلته البحرية فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى ، ورأى خمساً وأربعين سفينة راسية فى ميناء جازان ، وأدهشه أنه رأى فيها عنباً وسفرجلا وتفاحاً ورماناً وليموناً وبرتقالا ، بالإضافة إلى الحنطة والشعير والذرة البيضاء .

وقد وصفها الأديب الراحل (أمين الريحانى) فى كتابه (ملوك العرب) عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م) بقوله « وصلنا إلى جازان بعد الظهر ساعة الجزر ، فانكشفت أمامنا ونحن فى (السنبوك) — ويقصد (المركب) — بقعة من الأرض سوداء ، بين الشاطىء والماء . وكان إجتماعنا دائماً ليلا

لأن الحر فى جازان لا يأذن أبداً بالتجوال ، أو بأقل الأعمال نهاراً . فقد خبرت الحر فى أماكن كثيرة ، فما وجدت حراً جامعا محاسن الحر كلها ، وفى أعلى درجة منها مثل حرجازان ، إن الشمس بدون أن هاهنا قريبة جداً منك ، كأنها على الأرض تشتعل ، فترسل أشعتها عكساً إلى كبد السماء . ويبدو من وصف (الريحانى) أنه زارها فى أشد أشهر الصيف حرارة وقيظاً ، إذ تتراوح الحرارة فيها فى شهرى مايو وسبتمبر بين ٣٥° ، ٤٢° والرطوبة تقل عن ٨٥٪ ، أما فى الشتاء فيختلف معدل الحرارة ما بين ٢٥° ، ٣٥° مئوية(١) .

وقد اتسعت مساحة جازان(المخلاف السليمانى) وضاقت تبعاً لتطورات الأحوال السياسية فى مختلف العهود .

ويمكن إستقراء تاريخ جازان على نحو تفصيلى إذا ما وقفنا على تاريخ المناطق المختلفة التى تتألف منها منطقة جازان ، وأهم هذه المناطق :

١ - (جازان) - القاعدة وينطبق عليها ما سبق ذكره - فيما يتصل بتاريخ منطقة جازان والتأصيل التاريخى لإسم جازان .

٢ - مدينة (صبيا) وقد ررد ذكرها فى (صفة جزيرة العرب) للهمدانى ، ضمن أودية تهامه ، كما جاء ذكرها أيضا فى (معجم البلدان) فى الجزء السادس صفحة ٧٣٧ حيث ذكرفيه أن (صبيا) من قرى (عثر) فى ناحية اليمن كما جاء فى التاريخ المرسوم (بالسلاف فى تاريخ صبيا والمخلاف) للعلامة (النمازى) حيث ذهب مستنداً إلى ماذكره على ابن هادى المنسكى ، إن أول من إختط مدينة صبيا الحالية هو الأمير « دريب بن مها » و« محمد الحواجى » فى سنة ٩٥٨ هـ (١٥٥١م) وكانت مساكنهم قبل ذلك فى طرف الوادى من الغرب فى موضع يسمى (أبو دنقور) .

(١) قافلة الزيت : جمادى الثانية ، رجب ١٣٩١هـ (يوليه، أغسطس ١٩٧١ م)صفحات ٢٨ ، ٢٩ .

٣ — (أبو عريش) كانت أبو عريش فى القرنين : الثانى عشر والثالث عشر الهجرى (الثامن عشر والتاسع عشر الميلادى) حاضرة مقاطعة المخلاف السليمانى (جازان) وتذهب المؤلفات الخاصة بتاريخ (أبو عريش) إلى أن أول من اختطها هو جد آل الحكمى فى القرن السابع الهجرى ، إذ كان رجلا صالحا فبنى فى مكان بالمدينة عريشا ، فقصده الناس لطلب العلم والهداية — كذلك ذهب (اليعقوبى) فى كتابه (البلدان) وبخاصة فى ذكره للمناطق الواقعة بين مكة وصنعاء فقال : يبا ، ثم المعقر ، ثم ضنكان ، ثم زنف ثم ريم ، ثم بيش ، ثم العرش من جازان ، ويؤكد ذلك أيضاً (الهمدانى) فى كتابه (صفة جزيرة العرب) .

ويؤكد المؤرخون فى رواياتهم أن (أبو عريش) موجود من قبل جد آل الحكمى بقرون ؛ فرواية اليعقوبى يعرفها بالعرش من جازان ، وذلك أمر قريب من الحقيقة ، إذ أن (أبو عريش) تقع فى منطقة وادى جازان وهذا ما أيده الهمدانى (١) .

٤ — (بيش) يطلق هذا الاسم على ما يسقيه وادى بيش اليوم من قرى وهى : قرية مسلية ، وقرية المطعن ، وقرية بيش ، ومدينة أم الخشب .

٥ — (الحقو) وهى جبال متصل بعضها ببعض ، بها مزارع وقرى ، ويقال : الحقو قرية فى سطح الجبل ، ويقدر عدد سكانها فى الوقت الحاضر بثلاثة آلاف نسمة غير عدد من يسكن من عشائرها خارج تلك القرية .

٦ — (الحسينية) وموقعها فى الشمال الشرقى من مدينة (صبيا) شمال مجرى وادى نخلان وهى مركز يجمع شمل قبائل الحسينى . وقد جاء فى كتاب (نفح العود) أن الذى إختطها هو الأمير (منصور بن ناصر الحبرانى) أمير (صبيا) فى العقد الثانى من القرن الثالث عشر الهجرى (أوائل القرن

---

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى — تاريخ المخلاف السليمانى والجنوب العربى فى التاريخ — مرجع سابق — صفحات ٦ — ١٢ .

التاسع عشر الميلادى) وأنه عمر بها معقلا حصيناً ، وهى ما تزال مأهولة بالسكان .

٧ — (جبل فيفا) وهو ذلك الجبل الشامخ والعلم الباذخ فى مقاطعة جازان ، على بعد مائة ك.م. تقريباً من شاطئ البحر ، ويكاد يكون منفردا فى السلسلة الجبلية الشرقية ، وهو معمور من السفح تقريباً إلى قمته بالمزارع المدرجة والبيوت المقامة فى كل منبسط ، ومن مزروعاته : البن والذرة والحنطة والشعير والموز والعنب والخوخ والتمر الهندى والباباى والخزبيل وغير ذلك .

٨ — (القهر) يعد أشهر جبال الريث فى مقاطعة جازان .

٩ — (وادى جازان) وماؤه يأتيه من جبل رازح وأعالى رغافة ، ومساقط عثم ، ويجتاز وادى جازان قيس ، ثم ينحدر من بين « جبل العر » من الشمال وجبال (العبادل) السعودية من الجنوب . وترفده عدة أوديه وشعاب ، سيرد تفصيلها عند تناول بعض الأودية والسدود فى هذا الفصل(١).

ثالثاً : البعد العمرانى

ينقسم هذا البعد إلى عدد من العناصر أهمها : العنصر الإدارى والسكانى ، ثم العنصر التعليمى ، ثم العنصر الصحى . ونتناول هذه العناصر على النحو التالى :

(أ) العنصر الإدارى

تنقسم منطقة جازان من الناحية الإدارية إلى أربع وعشرين إمارة ، قاعدتها مدينة جازان ، ويقوم فيها أمير عام يعد مرجع حكام تلك الإمارات .

وفيما يلى بيان بأسماء الإمارات وتعداد ما فيها من قرى وموارد مياه وتقدير للسكان :

---

(١) المرجع السابق — صفحات

الإمارة	المدن والقرى	مورد المياه	حمله السكان	مستقرون	رحل
مدينة جازان القاعدة	١	—	١٥٥٤٢	١٥٥٤٢	—
مدينة صبيا	١٢٧	—	٥٧٢٨٢	٥٧٢٨٢	—
مدينة أبو عريش	٦٤	—	٢٧٦٨٨	٢٧٦٨٨	—
مدينة صامطة	٩٩	—	٤٦٠٣٦	٤٦٠٣٦	—
مدينة الحُرَّث	٧٤	—	٢٩٥٦١	٢٩٥٦١	—
مدينة العارضة	١٠٧	—	٢٨٧١٥	٢٨٧١٥	—
مدينة ضمد	٣٧	—	٢٦٢٥٩	٢٦٢٥٩	—
مدينة السارحة	٨٣	—	٢٣٥٩٣	٢٣٥٩٣	—
مدينة فيفاء	٧٨	—	١٦٧٥٧	١٦٧٥٧	—
مدينة بيش	١٤	٦	١٥٠٦٦	١٤٤٩٠	١٥٧٦
مدينة وادى جازان	٣٤	—	١٣١٢٦	١٣١٢٦	—
مدينة هروب	٤١	—	٩٨٤٥	٩٨٤٥	—
مدينة بنى مالك	٥٤	—	٨٤٨٠	٨٤٨٠	—
مدينة بلغارى	٢١	—	٦٩٩٥	٦٩٩٥	—
مدينه درب بنى شعبه	١٦	٤	٥٩٤٩	٤٨٣٤	١١١٥
مدينة الحكّامية	١٣	—	٥٥٠٧	٥٥٠٧	—
مدينة الشُّقيق	٢٢	—	٥٠٣٣	٥٠٣٣	—
مدينة الريث	٣	١٠	٤٣٦٩	٥٨١	٣٧٨٨
مدينة فرسان	١٣	—	٤٣٣٦	٤٣٣٦	جزيرة
مدينة الموسّم	٢١	—	٤٣٢٥	٤٣٢٥	—
مدينة الحقو	٢٠	—	٤٠٨٠	٤٠٨٠	—
مدينة القحمة	٩	٢	٢٧٣٠	٢٤٨٣	٢٤٧
مدينة الحشر	١٥	—	٢٤٧٨	٢٤٧٨	—
مدينة الريوعة	١٠	—	١٥١١	١٠١١	—
	٩٧٦	٢٢	٣٦٥,٠٣	٣٥٧٣٣٧	(١)٧٧٢٦

(١) محمد بن احمد العقيلى — المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية — مقاطعة جازان ، الجزء الأول — دار اليمامة — الرياض — ١٣٨٩ ﻫ (١٩٦٩م) صفحات ٢٥ — ٢٦

ويتألف الجهاز الإدارى الرئيسى فى مدينة جازان من :

١ — الإمارة المركزية : ومقرها جازان القاعدة ، ويأتى على رأسها أمير المنطقة « وهو الحاكم الإدارى » .

٢ — المجلس الإدارى للمنطقة : وهو برياسة أمير المنطقة (الشيخ تركى السديرى) ويتألف هذا المجلس من :

(أ) رئيس المحكمة الكبرى .

(ب) معاون رئيس المحكمة الكبرى .

(ج) مدير المالية والجمارك .

(د) رئيس البلدية .

(هـ) بالإضافة إلى بعض مشايخ المنطقة ووجهائها .

٣ — المكتب الرئيسى للإمارة .

٤ — المحكمة الشرعية الكبرى .

٥ — المحكمة المستعجلة .

٦ — مديرية الأمن .

٧ — مديرية الصحة .

٨ — مديرية المالية والجمارك .

وتكون هذه الهيئات بالإضافة إلى الفروع الإدارية فى مدن وقرى المنطقة هيئة الإمارة المركزية ، ويدخل فى نطاق كل إمارة من الإمارات السابقة محكمة شرعية ومركزين للشرطة والصحة ، ومكاتب فرعية تابعة لوزارات العمل والشئون الاجتماعية ، والمعارف والزراعة ، والتجارة ، وهيئة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١) .

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى — المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ، مرجع سابق — صفحات ٣٠٤ — ٤٠٤ .

(ب) العمران المادى

كانت مساحة العمران المادى لمنطقة جازان لاتزيد على كيلو واحد فى عرض مثله تقريبا ، وقد أمتدت نقطة مساحة العمران إلى ثلاثة كيلو مترات وقد تعدى التخطيط العمرانى هذه المساحة بكثير . كما كانت دورها تتألف من طابق واحد فى الغالب، فأصبح بها بعض البنايات ذات الطابقين والثلاثة والأربعة طوابق ، كما يوجد بها الآن ثلاثة شوارع رئيسة : الأول شارع الملك عبد العزيز وطوله كيلو متر ، والثانى شارع الملك فيصل وطوله ٦٠٠ متر ، أما الشارع الثالث فهو شارع الإمارة . وتضاء المدينة بالكهرباء ، وتمدها شبكة من الأنابيب بالمياه النقية تغذيها ثلاثة خزانات كبيرة ، وقد أرتفعت قيمة الأراضى فأصبحت بين ١٠٠ — ١٥٠ ريالا للمتر المربع وأكثر (١) .

وقد كانت جازان تعانى فى الماضى من قلة مياه الشرب ، فكان الأهالى يعتمدون على الآبار والحفائر التى كانوا يحفرونها على مقربة من المدينة ، ومن أهم هذه الآبار بئر (العميرية) وهى تقع على بعد تسعة كيلو مترات إلى الشرق من جازان . وقد تم حفر أربعة آبار أرتوازية أخرى فى منطقة (الماطرى) ، كما أنشىء خزان ضخم على مقربة منها يجلب منه الماء بواسطة ثلاثة خطوط من الأنابيب ، كذلك أنشىء فى المدينة أربعة خزانات لتوزيع المياه على المنازل مما كان له الأثر الكبير فى أتساع عمرانها وأمتداده .

ومن ملامح العمران المادى وخاصة فى مدينة جازان القاعدة (حى المطلع) وهو يعد مدخل المدينة ، يخترقه شارع الملك عبد العزيز ، الذى تنتشر على جانبية الحوانيت والمقاهى . أما مبنى البلدية فهو يقع فى أعلى

---

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيل — المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية — مقاطعة جازان — مرجع سابق — صفحة ٢٧ .

شارع الملك فيصل ، الذى يتجه غربا ويقع الميناء فى نهايته : ويعتبر شارع الملك فيصل هو قلب المدينة النابض ، إذ تقوم على جانبيه المحال التجارية : أما شارع مصلى العيد فهو يبدأ من مكتب الإمارة ويتجه جنوباً إلى حى الجبل ، الذى يحتضن أبنية جميلة من بينها قصر الأمير تركى السديرى :

وتقوم فى هذه المنطقة سوق للأوانى الفخارية ،وأخرى للمظلات وهى قبعات من الخوص – والحصر والمفارش ، وسجاجيد الصلاة ، والحبال والزنابيل المصنوعة من السعف وبعض النباتات والحشائش ويرتفع جبل الملح الذى تقوم عليه بعض منازل المدينة على مقربة من هذه السوق .

وقد قامت بعثة كندية بحفر تلك المنطقة ، فعثرت على كميات كبيرة من الملح، تقدر بنحو ٥٠٠ مليون طن . وتعد قلعة (الدوسرية) من ملامح العمران المادى لجازان القاعدة، إذ تتربع على جبل فى وسط المدينة ، وتطل على الميناء وهى قلعة تركية الأصل .

ولقد كانت معظم بيوت منطقة جازان من العشش المخروطية الشكل حتى العقدين الأخيرين من هذا القرن ، ثم أخذت الحركة العمرانية تمتد إليها وتغيرها ، فنسقت طرقاتها ووسعت ورصفت شوارعها ، وأنيرت بالكهرباء(١) .

وتعد الطرق وما عليها من نشاط عمرانى من ملامح العمران المادى القائم اليوم فى منطقة جازان ، ذلك لأنها بحكم موقعها تعد ممراً حيويا ، ومحطة يلتقى فيها المسافرون على الطرق البرية والبحرية على حد سواء ، فقد كانت المدينة الوحيدة فى تهامة المفتوحة للتجارة : وكان القسم الغربى من شبه الجزيرة أو جله يستقى من مواردها ، فكان ميناؤها ميناء البلاد كلها ، ثم أنتقلت التجارة إلى (ميدى) . وجازان تعد اليوم دائرة خصبة يؤمها الناس من أعالى عسير ، ومن المدن جنوباً وشمالا فى تهامة ،فيجىء

---

(١) قافلة الزيت – مرجع سابق – صفحة ٣٠ .

معهم الرزق والتجارة والكسب والخبرات(١) .

وقد قامت وزارة المواصلات بربط جازان بشبكة من الطرق، ويجرى العمل حالياً على تعبيد الطريق الرئيسي الذى يربط جازان بصبيا وأبها والطائف ، وهو طريق يبلغ طوله ٧٧٥ك.م. كما سيعاد تمهيد الطريق الذى تعطل بفعل السيول ، والذى يربط جازان بأبي عريش والسد ، ويمتد إلى الجبال ، كذلك يجرى العمل الآن لتوسعة ميناء جازان الذى تكلف نحو خمسة عشر مليون ريال . كما تقوم الوزارة بدراسة لإنشاء أربعة أرصفة أخرى للميناء ، وإقامة عنابر ضخمة ، ومنشآت إضافية تقدر تكاليفها بمبلغ ١٢٠ مليون ريال(٢) .

ويربط مدينة جازان بجدة طريقان : الأول طريق جازان - الطائف والثانى طريق الدرب - جدة ، عن طريق الساحل . ومن بين مشروعات العمران المادى - تحت التنفيذ - فى جازان مشروعان هامان :

المشروع الأول : تعبيد شارع الكورنيش بطول ٢ك.م. وعرض ٢٦ م . وتزيينه وإضاءته إلى جانب رصف الشوارع القديمة بطول ٢½ك . م .

المشروع الثانى : وهو مشروع إقامة مسلخ حديث ، وسوق سمك بالجملة ، ويتكلف إقامة سوق السمك ١٤٠ ألف ريال ، أما المسلخ فيتكلف إنشاؤه ٤٥٠ ألف ريال .

وهناك مشروعات أخرى ، منها : إكمال مبانى البلدية وتتكلف ٢٨٠

---

(١) أمين الريحانى - ملوك العرب - رحلة فى البلاد العربية مزينة برسوم وخرائط وفهرس أعلام - الجزء الأول - الطبعة الرابعة - دار الريحانى للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م) صفحات ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) قافلة الزيت - مرجع سابق - صفحة ٣٠ .

ألف ريال ، وإقامة جدار لدرء خطر فيضانات مياه البحر ويتكلف ٢٨٠ ألف ريال ، وردم المستنقعات ورصف الشوارع الداخلية وتكاليفها ٢,٠٦٩,٧٦٠ ريالا . كما يجرى فى منطقة جازان إقامة مركز للتليفون الداخلى ، وكذلك تنظيم حدائق ميدان البريد ، وميدان المطلع ، وإنشاء أربع دورات للمياه عامة ، وإقامة سور لمقابر العشيماء ، وأبى مسه ابك ، كما سيتم نزع ملكية شارع الهلال الأحمر لدخوله التنظيم .

(ج) العنصر التعليمى

تواكب النهضة العمرانية المادية فى المنطقة نهضة أخرى لاتقل عنها أهمية ، هى النهضة التعليمية ، فقد أنشئت أول مدرسة فى جازان فى عهد الملك عبد العزيز سنة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) — أى منذ ثمانية وثلاثين عاماً — وسميت باسم « المدرسة العزيزية » ولم يكن فى جازان قبل ذلك مدارس نظامية ، وإنما كتاتيب ومدارس أهلية ، يقوم بالتعليم فيها شيوخ من أهل العلم .

وفيما يلى بيان بنموعدد المدارس الأبتدائية فى منطقة جازان ، موزعة حسب السنوات التى تم فيها افتتاحها وذلك من عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) إلى عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) .

بيان بعدد المدارس الابتدائية بمنطقة جازان

عدد المدارس	السنة	عدد المدارس	السنة
٢	١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م)	٤٣	١٣٨٢ هـ (١٩٦٢م)
٤	١٣٥٧ هـ (١٩٣٨م)	٥١	١٣٨٣ هـ (١٩٦٣م)
٥	١٣٦٨ هـ (١٩٤٨م)	٥٣	١٣٨٤ هـ (١٩٦٤م)
٦	١٣٦٩ هـ (١٩٤٩م)	٥٦	١٣٨٦ هـ (١٩٦٦م)
١٠	١٣٧٢ هـ (١٩٥٢م)	٥٨	١٣٨٧ هـ (١٩٦٧م)
١٧	١٣٧٤ هـ (١٩٥٤م)	٦١	١٣٨٨ هـ (١٩٦٨م)
١٨	١٣٧٦ هـ (١٩٥٦م)	٦٥	١٣٨٩ هـ (١٩٦٩م)
١٩	١٣٧٨ هـ (١٩٥٨م)	٨٧	١٣٩١ هـ (١٩٧١م)
٣١	١٣٨١ هـ (١٩٦١م)	٩٦	١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م)

وقد شهدت جازان تطوراً مماثلا فى مجال التعليم المتوسط والثانوى، كما شهدت كذلك تطوراً ونمواً فى ميدان معاهد المعلمين والمدارس الزراعية، التى أخذت تسهم فى إنماء المنطقة وتحقيق تغيرها الاجتماعى.

أما بالنسبة لتعليم الفتاة فى منطقة جازان، فقد أخذ فى الظهور وأصبح مطلباً ملحاً فى المنطقة بأسرها، وفيما يلى بيان بعدد المدارس الابتدائية والمتوسطة ومعاهد المعلمات ومعاهد التمريض بالنسبة للفتيات وذلك تبعاً لبيان المنطقة التعليمية بجازان لعام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) / ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

المرحلة	عدد المدارس
المرحلة الابتدائية	٢٠
المرحلة المتوسطة	٣
معاهد المعلمات	٢
معاهد التمريض	١

ويبلغ عدد الطلاب الذكور وذلك تبعاً لبيان المنطقة التعليمية بجازان لعام ١٣٩٢ هـ / ١٣٩٣ هـ (١٩٧٢ م / ١٩٧٣ م) فى المرحلة الابتدائية ١٦٫٢٢٤ ، أما فى المرحلة المتوسطة فيبلغ عددهم ١٫٢٣٣ ، وفى المدارس الثانوية ليصل عددهم إلى ١١٩ طالباً . أما عدد طلاب المعاهد فهو ٢٣٧ طالباً ، أما عدد الطالبات فى المرحلة الابتدائية فقد بلغ عددهن ٤٠٠٠ طالبة .

ويبلغ عدد المدرسين العاملين بالمدارس الابتدائية من الوطنيين ٣٨٢ مدرسا ، أما عدد المدرسين العاملين بالمدارس المتوسطة وما فوقها فيبلغ ٦٧ مدرسا ، وعدد الموجهين التربويين بالمنطقة من الوطنيين من جازان فيبلغ عددهم ستة فقط .

وقد تم إفتتاح ثلاث مدارس ليلية بمنطقة جازان فى عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) وهى المدرسة العزيزية الليلية بجازان ، ومدرسة صامطة ، ومدرسة فرسان . ثم تطورت المدارس الليلية إلى أن بلغت فى عام ١٣٩٢ — ١٣٩٣ هـ (١٩٧٢ — ١٩٧٣ م) خمسين مدرسة ، وبلغ عدد المتقدمين من الدارسين لهذه المدارس الليلية ٢٠٫٥٠٠ دارس ، وقد تخرج فيها عدد كبير حصلوا على الشهادة الابتدائية .

(د) العنصر الصحى

ويدعم العنصر الصحى بمنطقة جازان النمو العمرانى فى المنطقة بأكملها ؛ إذ هو فضلا عن كونه مطلباً حيوياً للأفراد فى المنطقة ، فإنه يوضح مدى نمو الوعى الصحى والثقافة الصحية بين المواطنين ، وتؤكد الإحصاءات شيوع وإنتشار الوعى الصحى ، حيث يوجد ٥٤ مستشفى ومستوصف ومركزاً صحياً موزعة على مدن وقرى منطقة جازان .

وقد فتح مركز جمعية الهلال الأحمر فى جازان القاعدة ، وذلك فى أواخر عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) وهو يخدم منطقة جازان جميعها ، كذلك فتحت مدرسة تمريض للفتيات فى ١٣٩٢/٩/٢١ هـ (١٩٧٢/١٠/٣٠م) ينتظم بها ١٤ طالبة من منطقة جازان ؛ تحمل كل منهن الشهادة الابتدائية .

رابعاً : البعد الاجتماعى والثقافى لمنطقة جازان :

ويخضع الهيكل الاجتماعى لمنطقة جازان لسياسات إنمائية ، تهدف إلى تلبية حاجات هذه المنطقة وتطويرها بما يتناسب مع التطور الاجتماعى العام النائم فى المجتمع العربى السعودى اليوم ، ويقوم مركز الخدمة الاجتماعية بجازان بعبء تطوير الهيكل والإطار الاجتماعى والثقافى لمنطقة جازان وبخاصة القضاء على ثالوث : الفقر والجهل والمرض ، الذى يعوق كل تغير إجتماعى بالمنطقة .

ويرتكن جهد التغير الاجتماعى فى هذه المنطقة ، إلى مفهوم فى التنمية الاجتماعية ، اتخذه مركز الخدمة الاجتماعية كأساس ومنهج له ، تلتزم به الأنشطة المختلفة التى يقوم بها المنطقة ، وهذا المفهوم يقوم على ضرورة النظر إلى تنمية المجتمع ، على أنها ليست مجرد عملية تهدف إلى مجرد النهوض بمجتمع متخلف ، وإنما تعنى فى الأساس بسد حاجات الوجود الاجتماعى فى المنطقة ، فى أية لحظة تظهر فيها هذه الحاجات بإلحاحها بين أفراد المجتمع ، للوصول فى النهاية إلى نموه وتغيره .

ويختلف مجتمع جازان بحكم موقعه فى الجنوب الغربى للمجتمع العربى السعودى إختلافاً كلياً عن باقى المجتمعات المحلية داخل المجتمع السعودى الكبير لعدة أسباب :

١ — وقوعه فى الجنوب الغربى للمجتمع العربى السعودى وهذا يجعله محدوداً باليمن ، ومنطقة جذب شديدة للأفراد من المناطق المجاورة ، مما جعل عاداته وتقاليدة تتسم بالتداخل ، وتتميز بطابع خاص .

٢ — يتميز مجتمع جازان بأنه مجتمع محلى ساحلى ، إنتقل من مهنة صيد اللؤلؤ إلى صيد الأسماك، كما جفت حوله الخضرة الزراعية واندثرت المحاصيل لعوامل جوية وطبيعية ؛ وقد ساهم ذلك — رغم ما نشهده اليوم من إهتمام بالإنماء الزراعى ، نتيجة لإنشاء السدود التى تنظم عملية توزيع مياه الأمطار التى تهطل على المنطقة ، وتسييرها بما يتناسب وحاجة الزراعة فى مناطقه وقراه المختلفة ، وكذلك حفر الآبار الارتوازية لسد حاجات القرى التى لاتنال كفايتها من مياه الوديان والسدود — فى تحول قطاع بارز من سكانه إلى العمل بالحكومة والاشتغال فى مهن وحرف مختلفة .

٢ — تؤثر درجة الحرارة المرتفعة بالإضافة إلى درجة الرطوبة الشديدة فى تكوين المجتمع الثقافى والاجتماعى ، مما جعل له طابعاً خاصاً به .

٤ — أسهمت صعوبة المواصلات فى الماضى وعزلة منطقة جازان عن باقى أجزاء المجتمع العربى السعودى فى حصر المنطقة داخل تيار ثقافى خاص ، مازال يؤثر فيها ، كما أنه منح مناطق الحدود البعيدة تأثيراً أشد على عادات المنطقة وتقاليدها .

٥ — يعيش سكان مجتمع جازان لحظات إنتظار للمستقبل ، حيث الأمل فى عودة الخصب إلى أرضهم ؛ وهم فى انتظارهم لذلك ، يتطلعون فى الوقت نفسه إلى ما يحققه لهم سد وادى جازان من نتائج .

٦ — بالإضافة إلى السمات السابقة يعد المجتمع المحلى لجازان مجتمعا زراعيا فى المحل الأول ، وتقوم الزراعة فى السهول والجبال معا ، مما يجعل له طابعا خاصا مميزا به .

٧ — يشهد المجتمع المحلى لجازان اليوم اتصالا ثقافيا وحضاريا بباقى أجزاء المجتمع الكبير ، بل وبالعالم الخارجى مباشرة ، وقد ساعد على ذلك :

(أ) شق وتمهيد الطرق التى تربطه بالمدن الرئيسية فى المملكة .

(ب) تسيير قوافل السيارات لنقل المنتجات الزراعية للمنطقة وكذلك نقل السكان ومساعدتهم على السفر .

(ج) تطوير ميناء جازان البحرى وجعله مرسى ومحطة لاستقبال السفن بأنواعها المختلفة .

(د) تطوير وتوسعة مطار جازان ، وجعله صالحا لاستقبال مختلف أنواع الطائرات ، من جميع أنحاء المجتمع العربى السعودى ومن خارجه .

(ه) تقوية محطة الإرسال الإذاعى لتغطية المجتمع الجازانى بأكمله ، والبدء فى تنفيذ محطة إرسال تليفزيونى بحيث تغطى جازان أيضا .

(و) العمل على زيادة حجم عدد مراكز البريد والبرق والهاتف ، وربط منطقة جازان بريديا وبرقيا وهاتفيا بأجزاء المجتمع كله والعالم الخارجى .

وقد أسهم مركز الخدمة الاجتماعية بجازان ، فى القيام بعدد من البحوث والمسوح الاجتماعية ، التى تهدف إلى تصوير العادات والتقاليد فى جازان ، وبخاصة العادات والتقاليد الأسرية ، والتعرف على مدى تأثيرها فى البناء الاجتماعى للمنطقة من ناحية ، وكذلك للتعرف على مدى ما يمكن إدخاله من تغيير على بعض جوانبها ، كى تكون عاملا مساعدا لخطة التنمية .

ويعد التعاون من السمات الأساسية لمجتمع جازان ، خاصة وأنه مجتمع زراعى ، كما أن جانبا من سكانه وهو قطاع (الحواتين) صائدى الأسماك ، من الفئات التى تحتاج إلى التعاون بين أفرادها . ويتضمن التعاون فى هذا المجتمع عمليات أساسية ترتبط بالترشيد والتوعية ، لبلورة مفهوم التعاون وأهدافه . وقد تم إجراء دراسة فى هذا المجال فى منطقتى صامطة وصبيا ، فقد أمكن عن طريق العمل الترشيدى فى هاتين المنطقتين :

(أ) إيجاد إحساس تعاونى لدى الأهالى بالمنطقتين .

(ب) توصيل مفاهيم التعاون للأهالى .

(ج) حث الأهالى على تحويل جهودهم إلى جهود جماعية تعاونية .

(د) تأسيس جمعيتين تعاونيتين زراعيتين فى كل من المنطقتين .

وقد قام مركز الخدمة الاجتماعية بجازان بدور أساسى فى إطار العمل الاجتماعى النسوى ؛ فأجرى بحوثا لدراسة العادات والتقاليد التى تقوم فيها المرأة بدور هام ، وقد أنشأ فى سبيل النهوض بالمرأة التى تبين مدى أهمية دورها فى مجتمع جازان ، دارا للفتاة تعمل على ترشيد الفتاة الجازانية وتثقيفها وتعليمها مجموعة من المهارات والقدرات ، وتمكينها من تكوين علاقات اجتماعية بناءة يمكن بها دفع المجتمع فى إتجاه خطة التنمية .

وقد عقد المركز فى سبيل ذلك الهدف ندوات متعددة ، ناقش فيها دور الفتاة وأهميتها كعنصر أساسى فى إحداث التغير الاجتماعى فى المجتمع وتوجيهه ، كما ناقش مشكلة الطلاق وأسبابها ، وتعدد الزوجات ، كذلك ناقش دور ربة الأسرة والفتاة فى الاقتصاد المنزلى ، ووضع ميزانية الأسرة ، كما تعرض أيضا فى ندواته لمشكلة الأمية وبعض العادات والتقاليد الضارة ، كما دعا فى بعض منها إلى أهمية الطفل ورعايته وإنشاء رياض الأطفال .

كذلك أسهم مركز الخدمة الاجتماعية فى عدد من الميادين ، من بينها : الإرشاد الاجتماعى ، والإرشاد المنزلى ، والإرشاد الصحى ، وطرق تربية الطفل وتنشئته .

العادات والتقاليد لمنطقة جازان

يتميز مجتمع جازان بنمط خاص من العادات والتقاليد – كما سبق أن بينا – إذ يقضى الكثيرون من أبناء جازان عطلتهم الأسبوعية على الشواطىء ، أو فى المزارع القريبة وارتياد المقاهى فى المساء لشرب (الشاى) .

ويتمتع أهالى المنطقة بتقاليد موروثة ، تتجلى فى أفراح الزواج ، فالشاب الجازانى لايدخل فى حسابه مهر عروسه وتكاليف حفل الزفاف ، وكل مايفعله بعد أن يتم عقد القران ، هو أن (ينصب) يقيم فى صحن منزله (الحدرة) وهى أشبه بسرادق كبير من الأشرعة والأعمدة ، يشارك فى إقامته الأصدقاء والأقارب . ثم تصف الكراسى الخشبية العريضة العالية فى جنبات (الحدرة) استعداداً ليوم (المقيل) – أى وليمة الزفاف – ظهر الجمعة . وعند الانتهاء من رفع الحدرة يؤدى الحاضرون رقصة (الكاسر) التى تتميز بأغانيها وألحانها البحرية ، وتبسط الموائد فى يوم (المقيل) ويدار بالقهوة (القشر) المحلاة بالسكر وأكواب المعطر على الحاضرين ، ويفعم جو الحفل بالبخور والطيب والعطور ، ويتخلل ذلك رقصات شعبية ، أشهرها : (السيفى) وهى رقصة صامتة تبدأ بقرع الطبول قرعا حماسيا مشجعا ، ويقوم بالرقص شخصان بيد كل منهما سيف مسلول يلوح به فى حركات بارعة ، وهذه الرقصة تعرف فى المجتمع العربى السعودى برقصة العرضة النجدية ، يساهم فيها خيار القوم ، ولا يستثنى منهم أحد حتى الأفراد والحكام أنفسهم .

كما تؤدى رقصة (الدلع) وهى رقصة شعبيه جماعيه يصطف الرجال

فى شبه نصف دائرة ، يتوسطهم شاعر من شعراء الزجل ، يرددون أناشيده على قرع (الزلفة ، والمودة) .

و (الزيفة) رقصة أخرى يقف فيها الرجال فى صفين متقابلين ، ينتقل بينهما الشاعر ، ويبدأ الرقص على قرعات الطبول بحركات بطيئة .

وفى يوم (المقيل) تنهال على (العريس) المعونات السخية ، التى تغطى نفقات الزواج ، وهى ماتعرف (بالقود أو المنطقة) ويقوم أهل (العريس) فى الليلة السابقة لحفل الزفاف بعرض ما أحضره (العريس) من ثياب وحلى لعروسه ، وتقوم النساء برقصة تسمى (النشيرة) .

ومن الأكلات التى يشتهر بها الجازانيون (المرسة) ، وهى طبق من الحلوى يتألف من الدقيق المضاف إليه الموز المهروس والسمن والعسل (والمغش) ويتألف من اللحم والبهارات والبصل ويوضع فى قدر ينحت من الصخور البركانية ، ثم يوضع القدر فى التنور ، ويحكم غطاؤه . أما أشهر أكلة عند الفلاحين فهى (المرزوم) المؤلفة من خبز الدخن ، الذى يصب عليه الحليب والسمن والسكر (١) .

وبالإضافة إلى هذا التراث فإن مجتمع المخلاف السليمانى (جازان) يحفل بتراث ثقافى شعبى غزير ، يعد امتدادا للتراث الثقافى الشعبى المتوارث ، يعكس الحياة الاجتماعية وبساطتها فى جازان ، ويتنوع هذا التراث مابين شعر شعبى ، ومن أنواعه (القاف) وهو شعر ينشد بتطريب وتلحين ، و (الدلع) وهو شعر مثلث له رقصة جماعية تسمى باسمه — كما أسلفنا من قبل — ويكشف فى جملته حالة القبائل وحياتهم وعاداتهم وتقاليدهم فى لغة وتعبيرات شعرية راقصة .

---

(١) قافلة الزيت — عدد يوليو — أغسطس ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) — مرجع سابق — صفحات ٣٦ — ٣٧ .

ورقصات وألعاب شعبية منها : رقصة (السيف) ورقصة (العرضة) ورقصة (الدمة) وهى جماعية غنائية للخروج من محل إلى آخر، ورقصة (الزامل) ورقصة (الريفة) وهى رقصة تقام ليلا ورقصة (العزاوى) وهى من الرقصات التى يقوم بأدائها (الدرم) فى حفل ختانه.

وتتبلور العادات والتقاليد القائمة فى جازان فى حفلات الختان فيما مضى. إذ من العادات والتقاليد السيئة السابقة ختان (الصعدة) وختان (السلخ) وفى ختان (الصعدة) يسلخ القضيب ومنابت الشعر إلى نهاية العانة، وفى (السلخ) يسلخ من تحت السرة إلى نهاية العانة فالقضيب، ثم وجهى الفخذين، وكل منابت الشعر فى الأعضاء التناسلية. ولم يكن يختن الشخص فيما مضى إلا فى أراسط أو أواخر العقد الثالث. وقد أبطل الإمام الإدريسى تلك العادات السيئة حينما قام بدعوته فى المنطقة عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م)، وأمر بأن يجرى الختان فى دور الحكومة، وذلك ماهو قائم اليوم فى المنطقة بحيث يختن الطفل فى السنة الأولى من ولادته فى مستشفيات ومستوصفات الحكومة.

أما بالنسبة لتقاليد الزواج، فقد أخذ الناس اليوم فى التخفف من ثقل تقاليده التى سبق ذكرها، محاراة لروح العصر وسنة التغير؛ وأصبحت حفلات الزواج تتفق وسنة التغير، فمنع إطلاق الأعيرة النارية مثلا كما استغنى عن الجمال بالسيارات.

ومن العادات أيضاً ما يتمثل فى حفل (السماية) وهى لفظة ترتبط بتسمية المولود باسم شخص يعز على أب المولود أو عشيرته، فعندما يسمع المسمى باسمه الخبر، يستعد للوصول للسلام على سميه، فيدعو رجالا من قومه، ويأخذ مبلغاً من المال، وكسوة للطفل ولأبيه ولأمه، وبقرة حلوبا — إن كانت حاله تمكنه من ذلك — وعندما يقبل على القرية يطلق هو ورفقته الأعيرة النارية، فيخرج والد الطفل وقومه لمقابلتهم وهم يطلقون الأعيرة النارية، ثم يدخلون بهم القرية ضيوف شرف مكرمين،

وتذبح لهم الذبائح وتولم لهم الولائم ، ويسلمون على الطفل ، ويقدم عميه ما جاء به من هدايا ، ثم يعــود إلى بلده . وتصبح تلك الرابطة بين الأسرتين كوشائج الرحم ، وإذا كان المسمى به من الرؤساء قومه توثقت الروابط — لا بين الأسرتين فقط — بل وبين القبيلتين :

وينتشر بمنطقة جازان عدد كثير من الألعاب الشعبية ، منها لعبة (المسمر) وهى من نوع لعبة (الصولجان والوثبة والمحاذاة والمرقع) وهى اللعبة الأولى للصبيان فى المنطقة وهى تلعب ليلا (١) .

وإلى جانب هذا التراث فإن منطقة جازان تشهد نشاطاً ثقافياً فى أشكال من بينها :

١ — المكتبات إذ تقوم المكتبة العامة التابعة لمركز الخدمة الاجتماعية بجازان بنشاط داخلى وخارجى ، وتستقبل الرواد والراغبين فى الإطلاع طوال أيام الأسبوع نهاراً وثلاثة منها مساء ، وهى تقدم كل أنواع الكتب التى تتناسب مع فئات العمر المختلفة ، وتشبع كل الاهتمامات .

٢ — المدارس الليلية التى ترمى إلى مكافحة الأمية ، وتيسير الحصول على قدر من التعليم ، وبخاصة للصيادين الذين لا تسمح لهم ظروفهم المعيشية والعملية بالاستمرار فى الدراسة ، وكذلك الحال بالنسبة لكل المواطنين من الأميين الذين يقومون بأعمال فى الصباح ، كذلك إفتتحت فصول لمحو الأمية للسيدات ليلا ، تقوم على خدمتها اللجنة الثقافية التى تقوم بحث المواطنين على الالتحاق بها (٢) .

---

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى — الأدب الشعبى فى الجنوب — دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر — الرياض — ١٣٩٢ ﻫ (١٩٧٢ م) صفحات ٢١ — ٥٧ .

(٢) منجزات وأعمال المركز الخدمة الاجتماعية بجازان — مرجع سابق — صفحات ٣٤ — ٣٥ .

خامساً : الزراعة بمنطقة جازان

أجمعت آراء الفنيين السعوديين ، وغيرهم من الخبراء والمستشارين المتخصصين فى مجال الزراعة ، على أن المنطقة الجنوبية من المجتمع العربى السعودى ، المعروفة باسم عسير أو تهامة عسير تتوفر بها جميع الإمكانيات الزراعية اللازمة ، والتى يمكن أن تصبح ذات أثر واضح ملموس فى سد حاجة البلاد من الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية ، التى تستورد منها كميات هائلة تقدر سنوياً بما لا يقل عن ثلث قيمة كافة الواردات عموماً (١) .

وتعد منطقة جازان إحدى المناطق الرئيسية الزراعية فى إقليم عسير وتهامة ، وقد أطلق عليها الخبراء الزراعيون (سلة خبز المجتمع العربى السعودى) وهى تزرع أربعة فصول فى السنة ، وتتكون المنطقة من سهول خصبة ، تنحدر إليها السيول محملة بالطمى الذى يغنيها عن كل سماد ، وتوجد فى هذه المنطقة ثلاثة وعشرون وادياً . تقدر ما تسقيه من الأراضى الزراعية بثلاثمائة ألف (معاد)* على وجه التقريب .

وتسقى المنطقة الجبلية بمياه الأمطار وهى عبارة عن مدرجات وسفوح .

وتنقسم الأراضى الزراعية فى السهول إلى قسمين :

أ — قسم الأطيـان التى تسقى بمياه السهول وهى أراض خصبة لا تحتاج إلى سماد .

---

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى — المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ — الجزء الثانى — القاهرة ، مطابع دار الكتاب العربى بمصر ، ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) صفحة ٣٠٧ .

* المعاد يطلق على مساحة من الأرض أربعين باعا مربعة .

ب — أراضى السهول وتسمى (الحبوب) ومفردها (خبت) وهى أراضى رملية التربة تسقى بمياه الأمطار ولا تحتاج إلى عمليات حرث وتزرع بواسطة الأيدى العاملة و ذلك بعد هطول الأمطار مباشرة (١) .

ويتميز الفلاح الجازانى بأنه فلاح نشيط ومثابر يقيم (العقوم) وهى السدود الرملية ويبلغ إرتفاعها ثلاثة أمتار ، للاحتفاظ بمياه الأمطار والسيول ، وتحويلها إلى المزارع وقت الحاجة . وكثيراً ما يحدث أن تتعرض هذه الحواجز للانهيار أمام السيول القوية الجارفة .

وتتوزع الزراعة بصورة عامة فى منطقة جازان بين النوع البعلى الذى يعتمد على مياه الأمطار ، وبين الزراعة المروية التى تعتمد على نظام الرى الحوضى من مياه السيول والوديان ، ولا يتوافر لكلا النوعين للزراعة أسباب الإنتظام والاستقرار ، ولهذا كان المزارع الجازانى يعانى الكثير من الأحوال المناخية المتقلبة (٢)

ويبلغ عدد القرى الكبيرة الواقعة فى منطقة جازان ، أكثر من مائة قرية ، وأهمها جازان — أبو عريش — صبيا . وتعتبر هذه الثلاث مدناً زراعية نظراً لكبرها ، ثم يأتى بعدها قرى : الأحد ، صامطة ، العارضة بيش ، الدرب ، الشقيق ، الطوال ، الموسم ، الحرث ، بلغارى ، فيفا ، ضمد ، الشقيرى ، المظايا ، عتود ، الريث ، هروب ، الحقو ، القطيعة ، العالية القحمة ، جزر فرسان ، مسلية ، الحوية (٣) .

وتعد منطقة جازان أيضاً منطقة غنية بالثروة الحيوانية ، فمع هطول الأمطار فى موسم الخريف وبقية فصول السنة ، تصبح الأرض مروجاً خضراء ، ترعى الماشية ، فى أرجائها ، فإذا ماشحت السماء بغيثها وأغبر الأفق ، وجدت الماشية فى المنتجعات والحزون والجبال مجالا واسعاً أمامها

(١) المرجع السابق — صفحات ٤٢ — ٤٤ .

(٢) قافلة الزيت — مرجع سابق — صفحة ٣٢ .

(٣) حسن حمزة حجره (إمكانية التنمية الزراعية فى المملكة) وزارة الزراعة والمياه — مرجع سابق — صفحة ٩٠ .

كى ترعى ، وذلك أمر نادر الحدوث ، إلا فى فترات من السنين التى يحل فيها الجدب والقحط .

ورغم أن أهالى المنطقة ليست لهم خبرة فى تربية الماشية والعناية بها ، فإن الثروة الحيوانية تقدرفى هذه المنطقة بسهولها وجبالها كما يلى :

أ — (٥٠٠) ألف من الماعز والضأن .

ب — (١٠٠) ألف رأس من الإبل .

جـ — (٥٠) ألف رأس من البقر(١)

وتقوم على خدمة الزراعة بمنطقة جازان الوحدة الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والمياه ،وتضم هذه الوحدة مكتبا فنيا يتكون من أقسام ثلاثة هى :

١ — **قسم الإرشاد الزراعى** : ويقوم فيه المرشدون الزراعيون بجولات إرشادية بين المزارع ، يوزعون خلالها النشرات الإرشادية ، كما يقومون بالاجتماع بالمزارعين ، وإقامة الحقول الإرشادية ، تجرى فيها تجارب ، بقصد تعريف المزارعين بالطرق الزراعية الحديثة ، حيث يشاهد المزارع العمليات الزراعية التى يقوم بها المرشد من إعداد الأرض للزراعة إلىطريقة الزراعة والعناية بالنباتات وغيرها من العمليات الأخرى . وتعرف هذه المزارع الإرشادية بالمزارع النموذجية أو المزارع التجريبية ،مثل ما هو قائم فى قرية (حاكمة أبو عريش) حيث يقوم مركز التجارب الزراعية فى القرية بجهود إرشادية إنمائية وتجريبية فى ميدان الزراعة ، لخدمة سكان القرية وكذلك كمركز إشعاعى يمد خـدماته وتجاربه إلى سائر القرى المحيطة بالحاكمة .

٢ — **قسم وقاية النباتات** : يقوم على مكافحة الآفات الزراعية التى تضار بها مزارع المنطقة ، وتغطى خدمات هذا القسم المنطقة جميعها من الموسم

---

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى — المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ — مرجع سابق — صفحة ٤٦ .

جنوبا حتى الدرب شمالا ، إذ تتوجه قوافل الفنيين إلى المزارع حسب جدول محدود ، تقوم فيه بمكافحة كافة آفات المحاصيل والخضروات والفواكه ، كما تقدم للمزارعين كافة المبيدات مجانا .

٣ – قسم الطب البيطرى : ويقوم بالإشراف الطبي على الثروة الحيوانية فى المنطقة وهو يقدم كافة أنواع العلاج لجميع الحيوانات مجاناً ، كما يقوم بتطعيم الحيوانات التى تغادر المنطقة إلى الحجاز ضد الأمراض المعدية ، وتشمل أعمال القسم المنطقة كلها أيضاً(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك (البنوك الزراعية) التى تعين الفلاحين بمختلف أنواع القروض الزراعية ، التى تمكنهم من زراعة أراضيهم ، والحصول على كافة البذور والأسمدة والكيماويات ، وآلات الحرث والزراعة ، كما تقدم لهم أيضاً المحركات لضخ المياه من الآبار ، بأسعار رمزية ، تتحمل وزارة الزراعة الجزء الأكبر من قيمتها ، تشجيعاً لمن يحتاج إليها من المزارعين .

سادساً : الأودية والسدود :

تسلك جهود الدولة فى المجتمع العربى السعودى فى مواجهة مشكلة ندرة المياه طرقاً ثلاثة هى :

(أ) حفر الآبار فى المناطق المختلفة .

(ب) وتحلية مياه البحر فى المناطق الساحلية .

(جـ) ثم إقامة السدود لحفظ ميـــاه الأمطار والسيول ، وقد تعددت المشروعات التى تقوم بها الدولة فى هذا النطاق ، والتى تقع فى اختصاص وزارة الزراعة والمياه ، وتهدف مشاريع المياه قاطبة إلى هدف إنمائى زراعى فى المحل الأول ، يتمثل فى زيادة رقعة مساحة الأرض الزراعية ، أو لتمكين

---

(١) الوحدة الزراعية بجازان – المكتب الفنى بوزارة الزراعة والمياه – تقرير غير منشور .

من إستصلاح أراضى زراعية جديدة . ومن هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر :

١ — **مشروع الأحساء** : حيث كانت أشجار النخيل تسقى من المياه المتدفقة إلى البحر ، فيضيع جزء كبير منها هباء خلال أشهر الشتاء ، فضلا عن أن المياه التى تستخدم فى الزراعة غير مطهره ، ترتفع فيها نسبة الأملاح ومن ثم كان الإفراط وعدم السيطرة على المياه فى عملية الرى ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأملاح فى المياه ، من المشكلات التى حدت بالمسئولين إلى إقامة قنوات صناعية ، لتوزيع المياه وإقامة جسور عليها ، وتحقيق شبكات للرى والصرف ، مع إقامة محطات رافعة للمياه ، لكى تكفى رى مساحة من الأرض قدرت بثلاثمائة ألف دونم .

٢ — **مشروع (القطيف)** : بالمنطقة الشرقية أيضاً ، وتعانى منطقة القطيف من مشكلة زراعية مماثلة لمشكلة منطقة الأحساء ، إذ تروى أراضيها من الآبار الارتوازية الكثيرة والمتدفقة ، وغير المزودة بصمامات تسيطر على تدفقها ، مما جعل منسوب المياه يرتفع إلى مستوى يهدد بالخطر بعض الأراضى ، على حين ينقص الماء فى مساحات أخرى ، ومن ثم قامت وزاره الزراعة بوضع مشروع للصرف ، لامتصاص المياه وصرفها إلى البحر ، والتحكم فى الآبار الاوتوازية ، وتنظيم تدفق مياهها تنظيما يتفق مع حاجة المزروعات إلى المياه ، بالإضافة إلى إنشاء الجسور كذلك(١) .

كذلك قامت الدولة بالإضافة إلى إهتمامها السابق بشبكات الصرف ، وتحلية مياه البحر ، وتخليص التربة الزراعية من أملاح المياه التى تترسب عليها بفعل التبخير ، إلى الاهتمام بمشروعات السدود ، لتنظيم سريان المياه إلى الأراضى ، وضمان عدالة توزيعها فى المناطق المختلفة ، ثم حماية الأراضى

---

(١) أحمد عسة ـ معجزة فوق الرمال ـ مرجع سابق ـ صفحات ٤٤٥ ـ ٤٤٧ .

من خطر فيضان المياه وشدة السيول التى تجرف المزروعات أمامها ، ومن مشروعات السدود على سبيل المثال أيضا :

(أ) سد (العينية) : وهو سد قديم إهتمت الدولة بالمحافظة عليه وتدعيمه ، لمنع المياه من التسرب ، ولإمكان الاستفادة من المياه المخزونة فى رفع المياه من الآبار ، واستعمال الفائض فى الزراعة .

(ب) سد (أبها) : وغايته حجز مياه السيول التى تسقط على الجبال وخزنها فى حوض الخزان ، لإمكان الاستفادة منها فى رفع منسوب المياه فى الآبار واستغلال الناقص فى سقى المزارع ، وتزويد سكان المدينة بالمياه .

(ج) سد (وادى العنانية) : ويهدف إلى تخزين المياه بوادى العنانية ، وتحويل الزائد منه إلى وادى سدير ، للاستفادة منها فى تغذية العيون والآبار المجاورة ، واستعمال الزائد منها فى زراعة وادى سدير(١) .

أما بالنسبة للسدود فى إقليم عسير فتنشأ أهميتها الزراعية ، لكثرة الوديان فى هذا الإقليم ؛ إذ تنبع الوديان من مرتفعات عسير الغربية ، ثم تجرى فى سهول تهامة ، إلى البحر الأحمر غنية بمياهها وطميها ، وتتسرب مياه هذه الأودية هباء إلى البحر .

وقد كان الأهالى يقيمون سدوداً ترابية لحجز هذه المياه ، والانتفاع بها فى الزراعة ، ولكن المياه العارمة سريعة الجريان ، كانت تجرف هذه السدود الترابية ، وتغرق الزرع ، ثم تأخذ طريقها إلى البحر مما حدا بالخبراء فى وزارة الزراعة إلى التوصية بإقامة سد على وادى

---

(١) وزارة الزراعة فى عام — الميزانية وإنجاز المشروعات فى العام المالى ١٣٨٢-١٣٨٢هـ (١٩٦٢ — ١٩٦٣ م) ، وزارة الزراعة — مصلحة الاحصاء والاقتصاد الزراعى — جدة — ١٣٨٢ — ١٣٨٣ هـ (١٩٦٢ — ١٩٦٣ م) صفحة ٧١ .

جازان ، كتجربة على سائر أودية تهامة عسر ، وسيأتى تفصيل سد جازان فى الفصل الثانى من هذا الباب :

ومن أكبر الأودية التى سيجرى إقامة سدود عليها فى منطقة عسير تهامة بعد سد وادى جازان : وادى صبيا بجازان أيضاً — وادى أملح وادى تعشر — وادى بيا — وادى قنونة — وادى خلب — وادى حلى — وادى الشاقة الشامية (١).

وهناك بمنطقة جازان تسعة وعشرون وادياً لا يعد وادى جازان أكبرها ، وذلك لأن وادى (بيش) يفيض على أقل تقدير بثلاثة أضعاف ما يفيض به وادى جازان ، كما أن هناك ستة أودية من الدرجة الثانية إلى السادسة تقريباً ، بالنسبة إلى وادى جازان ، وبالنسبة أيضا لستة الأودية الأخرى :

وتتكون مياه سد وادى جازان من المياه التى تنحدر إليه من جبل (رازح) (وأعالى رغافة) و (ومساقط عنم) وجميعها تأتى من جبال اليمن وتجتاز جبال (قيس) وتنزل من بين جبل (العرّ) من الشمال وجبال (العبادل) السعودية من الجنوب ، وأشهر روافد وادى جازان :

١ — وادى شعب (عوجبة) من جنوب جبل العر .

٢ — شعب (المحاطة) وشعب (الرغبة) من جبل (سلا) على اليمين.

٣ — روافده من جبل (العبادل) وجبل (دَير) قرب السودة من الشمال .

أما روافده الجنوبية :

(أ) شعب (الحنكبة) (ب) شعب (القصبة)

---

(١) محمود طه أبو العلا — جغرافية شبه جزيرة العرب — الجزء الأول — مرجع سابق — صفحات ٨٨ — ٩٠ .

(ج) شعب (مشرف).

٤ - وادى (الجعالة) ويلتقى بثلاثة الشعب السابقة شمال أعلى قرية (عرق).

٥ - وادى (السنفية) ويلتقى بأربعة الشعب السالفة أعلى جبل (الدقم).

٦ - وادى (النجوة) ويلتقى بالخمسة السالفة شرق شمالى حبل (الدقم).

وتلتقى روافد الستة المذكورة بمجرى وادى جازان بين بنت (الهوى) و (بوامجرعة) وهما موضعان يعرفان بهذين الإسمين (١).

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى - تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ - الجزء الأول - مرجع سابق - ٣٣ - ٣٥.

الفصل الثانى

تجربة التهجير والتوطين بجازان

الفصل الثانى

تجربة التهجير والتوطين بجازان

يعالج هذا الفصل تجربة التهجير والتوطين فى منطقة جازان ، تبعاً لقسمين أساسيين ، يعالج الأول عدداً من النقاط المتعلقة بمشروع السد فى حد ذاته ، وذلك من حيث :

(أ) الأسباب المختلفة التى أدت إلى إختيار منطقة وادى جازان لإنشاء السد بها .

(ب) وصف السد وموقعه .

(ج) المراحل الدراسية المختلفة التى مرت بها عملية إنشاء السد .

(د) الأهداف أو الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة من السد فى منطقة جازان .

ويعالج القسم الثانى تجربة التهجير والتوطين فى حد ذاتها ، مع التركيز على العمليات والمراحل التى تمت بها تجربة التهجير والتوطين ، وتحديد حجم الأسر المهجرة ، والمناطق التى هاجروا إليها ، وأسباب اختيار هذه القرى .

القسم الأول . سد وادى جازان

(أ) أسباب إختيار منطقة وادى جازن لإنشاء السد بها :

أجمعت تقارير الخبراء الفنيين الذين قاموا بدراسات فنية فى منطقة وادى جازان ، وخاصة خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، على أن هذه المنطقة تتمتع بسمات وخصائص ، تجعل من المفيد بل ومن المحتم إنشاء السد بها ، كخطوة تجريبية ، يتم فى ضوء تقييمها ، إنشاء سدود أخرى مماثلة لسد وادى جازان ، على مختلف الأودية التى تنتشر فى أنحاء المنطقة الغربية بل وفى المناطق لأخرى من المجتمع العربى السعودى .

ويمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالى :

١ — أن حجم تجمع مياه الأمطار فى هذه المنطقة يعتبر مناسباً لعملية التخزين .

٢ — وقوع الأراضى الزراعية فى منطقة الوادى على بعد معقول من جازان القاعدة .

٣ — إمكانية إنشاء مرفأ فى جازان يقوم على تسويق المنتجات الزراعية الفائضة إلى المناطق الأخرى فى المجتمع السعودى .

٤ — صلاحية التربة للزراعة إلى جانب ملاءمة الأحوال للسيطرة على الفيضانات .

٦ — يمتاز سكان المنطقة بجديتهم كزراعين مستقرين متدربين على أعمال الرى المتباينة (١) .

٦ — يتمتع السهل الساحلى الغربى فى المجتمع العربى السعودى بإمكانيات

---

(١) رجال الأعمال ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

كثيرة ، يمكن أن تسهم فى تطوير الزراعة ، وزيادة المحاصيل ، وتوفير زراعات جديدة يمكن قيام صناعات عليها (١) .

٧ - أن تخير وادى جازان لتنفيذ مشروع السد فيه ، لا يرجع - مثلا - إلى أنه يعد أضخم الوديان فى منطقة جازان ، ذلك لأن هناك ودياناً أخرى أضخم منه ، تبلغ ثلاثة أضعافه فى بعض الأحيان كوادى بيش ، وإنما إختير لقربه فى الواقع من العمران ، ولاعتدال كميات المياه فيه(٢) .

٨ - انتظام إنتساب المياه فى وادى جازان ؛ وكذلك انتظام الفيضان به مع وجود انحدار قليل فى قاعه (٣) .

٩ - كثرة الأمطار فى وادى جازان ، بالإضافة إلى التكوين الطبيعى للسهل الساحلى ، المنبسط الممتد بمحاذاة ساحل البحر الأحمر ، المتكون من الطمى والغرين المجروف مع المياه ، مما يجعل فرصة الإنماء والخصب الزراعى فى المنطقة أعلى منه فى مناطق أخرى (٤) .

وتوضح الخريطة رقم (٦) الأودية التى تتجه غرباً إلى البحر الأحمر ، وتقوم عليها زراعات كبيرة فى تهامة عسير ، ومن بينها وادى جازان .

(ب) وصف السد وموقعه

نتيجة للأسباب السابقة تم إختيار منطقة وادى جازان (ملتقى الأودية) كى تكون المنطقة التى يشيد بها جسم السد ، وقد أختير هذا الموقع لأنه بين سلسلة من الجبال ، تنتهى غرباً بسهل صالح للزراعة ، وعلى بعد خمسين كيلومتر من مدينة جازان القاعدة شرقاً ، وعلى أرض ترتفع عن سطح

(١) أحمد عسه ، معجزة فوق الرمال ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .

(٢) محمد بن أحمد عيسى العقيلى - المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ - مرجع سابق - صفحة ٣٩٩ .

(٣) وزارة الزراعة والمياة تقريرسنوى ١٣٨٢ - ١٣٨٣ هـ ، جدة ، صفحة ١٦ .

(٤) الصحارى الخضر - مرجع سابق - صفحة ٢٨ .

البحر قرابة ١٣٥ متراً ، وفى هذه المنطقة (منطقة موقع السد) تلتقى جميع الأودية ، ولهذا سميت بملتقى الأودية .

ويرتفع السد فى الوادى إلى ٦٠ر٤١ متراً ليقيم حاجزاً خرسانياً ضخماً ، يبلغ طوله بين الجبلين ٣١٦ متراً ، ويبلغ عرض السد من قاعدته ٤٠ متراً ، فى حين يبلغ عند القمة (أى عرض الطريق المبنى فوق السد) ١٥ر٣ متراً ، وقد أقيمت فى قاعدة السد فتحتان مؤلفتان من أنبوبتين من الفولاذ الخاص ، يبلغ قطر كل منهما ٧٠ر١ متراً ، وذلك لضبط كميات الميـاه التى يسمح بخروجها من السد ، لرى الأراضى الزراعية ومنع خطر الفيضان .

وقد استلزم بناء السد وتأسيسه على طبقة صماء صلبة ، إزالة ١٤٠ ألف متر مكعب من الصخور والأتربة ، كما جرى تفجير وطحن وغسل ١٢٠ ألف متر مكعب من المواد الأولية ، لصنع ١٤٥ ألف متر من الخرسانة المسلحة ، وقد حفرت فى الصخور والأساسات فتحات ، بلغ مجموع طولها ٤٠ ألف متر ، وضخت المياه فى هذه الفتحات حتى تخللت الشقوق والأخاديد الصخرية لتنظيفها ، ثم ملئت وأشبعت بالأسمنت بعد ذلك ؛ وبهذه الطريقة أقيم حاجز لمنع الرشح يصل إلى عمق ٣٠ متراً تحت قاعدة السد .

وتبلغ سعة تخزين السد ٧١ مليون متر مكعب من المياه ، تغطى بحيرة السد التى تبلغ مساحتها ١٤٩ من الهكتارات ، ويمكن أن تسهم الكمية المخزونة من المياه فى تنظيم رى الأراضى الزراعية وقت الحاجة ، كما تسهم أيضاً فى زيادة الأراضى المروية رياً دائماً بما مساحته ٨٠٠٠ هكتار تقريباً — أى ٨٠ ألف دونم .

وقد مر مشروع وادى جازان بمرحلتين :

المرحلة الأولى : وهى مرحلة بنائه وقد تكلفت ما يقرب من ٤٢ مليون ريال سعودى .

المرحلة الثانية : وفيها بدىء باستغلال مياه السد ، واستصلاح الأراضى وإيجاد منطقة زراعية متكاملة ، وتكلفت هذه المرحلة ما يقرب من ٢٥ مليون ريال .

— أى أن مجموع ما أنفق على مشروع سد وادى جازان بمرحلتيه السابقتين ٦٧ مليون ريال سعودى(١) .

وفيما يلى بعض البيانات الأساسية التى تعطى وصفاً عاماً للسد :

١ — مناسيب حوض التخزين خلف السد :

أعلى منسوب للمياه ١٦٩/٧٠ مترا فوق سطح البحر .

منسوب التخزين ١٦٦/٢٠ مترا .

أعلى منسوب للطمى المختزن ١٥٨/٥٠ مترا .

٢ — حوض التخزين :

حجم التخزين الحى ٠٠٠ر٠٠٠ر٥١ م٣ .

حجم التخزين الثابت أو الحجم العلمى ٠٠٠ر٠٠ ر٢٠ م٣

٣ — مساحة الحوض التخزينى :

المساحة المغمورة ١٤٠٩ هكتار .

عدد القرى ٨ قرى .

(ج) الخطوات الدراسية للسد :

مر المشروع — كما سبقت الإشارة — بمرحلتين أساسيتين :

---

(١) نشرة الإرشاد الزراعى — وزارة الزراعة والمياه — إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية — ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) صفحات ١ — ٣

في المرحلة **الأولى** – أنجزت المهام التالية :

١ – إنشاء طريق إلى موقع السد طوله ٥٠ك . . تقريباً يربطه بجازان القاعدة .

٢ – إنشاء مستعمرة سكنية لسكنى الفنيين والموظفين ، ومخازن وورش ومحطات كهربية .

٣ – الإشراف الفني والإداري على تنفيذ المشروع .

٤ – القيام بمجسات إختبارية دقيقة لطبقات التربة فى المنطقة .

٥ – تزويد المشروع بما يلزمه من وسائل النقل ، والخزانات المتنقلة للوقود ، والأدوات الفنية وغير ذلك .

٦ – بناء جسم السد وإنشاء (عقمين) حاجزين خلف السد(١) .

المرحلة الثانية – وتشمل إنشاء شبكة للرى ، وإعداد دراسات عن المحاصيل التى يمكن زراعتها فى المنطقة ، وتقديم التوصيات اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية والزراعية فى المنطقة ، وعدالة توزيع المياه بين المزارعين ، وتدريب المهندسين الزراعيين السعوديين ومساعديهم(٢) .

وقد مر مشروع السد فى خطوات دراسية قام مستنداً إليها : وهذه الخطوات هى :

١ – تمت الدراسات التمهيدية الأولى ، لإقامة سد جازان من قبل بعثة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) ؛ غير أن هذه الأبحاث لم تكن مستفيضة أو مستوفاة ، وقد وقع الأختيار على مضيق وادى جازان الذى يعرف بملتقى الأودية – كما سبقت

---

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيلى – المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ – مرجع سابق – صفحات ٤٠٠ – ٤٠١

(٢) مؤسسة النقد العربى السعودى – التقرير السنوى العام ، ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) ص٥٣ ،

الإشارة - لإقامة السد ، وقد أقترح أن يكون السد من النوع الركامى الصخرى .

٢ - وفى عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م) قدم الصندوق الخاص للأمم المتحدة مساعدة مالية أخرى ، ووكل إلى منظمة الأغذية والزراعة القيام بتكملة الأبحاث التمهيدية ، وقد إختارت المنظمة شركة (إيتال كونسلت) الاستشارية ، للقيام بهذه الأبحاث ، وقد شملت :

(أ) دراسة متصلة لأختيار الموقع المناسب للسد ، بحيث تكون الجبال الجانبية التى سوف تتركز عليها أكتاف السد ، من النوع المتماسك الصلب .

(ب) دراسة إنشاء حوض مناسب أمام السد لإحتجاز أكبر كمية من الميـــاه .

وقد قامت شركة (أيتال كونسلت) فى ضوء الأبحاث التى قامت بها ، بتقديم تقريرها الأول الذى أوصت فيه مبدئياً بإقامة سد وادى جازان ، فى موقعه الحالى ، إلا أنها كانت بحاجة إلى معلومات أدق عن التربة ، لذلك أجريت بعض الجلسات الاختبارية لجمع المعلومات اللازمة ، وبعد ذلك عهد إلى شركة (إيتال كونسلت) بعمل التصميم النهائى والرسومات التفصيلية والعقود التنفيذية لسد وادى جازان .

٣ - وبعد أن أتمت شركة (أيتال كونسلت) وضع التصميمات النهائية ، دعت نخبة من البيوت الهندسية : والشركات العالمية التى مارست أعمالا كبرى مماثلة إلى مناقصة عامة ، وقد تم إختيار شركة (هوكتيف) لتنفيذ المشروع مقابل ٧٫٢٧٩٫٣٤٧ دولارا .

٤ - كما تم توقيع إتفاقية أخرى مع شركة (إيتال كونسلت) للقيام بالإشراف على التنفيذ ، بغية التأكد من تنفيذ المواصفات والرسومات ، بالإضافة إلى الإشراف على تشغيل السد من ناحية ملئه وتفريغه ، ووضع الموازنات اللازمة

للبوابات لمدة عام بعد إتمام المشروع (١) .

(ذ) آثار مشروع سد وادى جازان وفوائده

تتباين آثار مشروع سد وادى جازان وتتنوع فى مجالات ثلاثة ، تشكل فى مجملها الهدف العام من إنشاء السد وهذه المجالات هي :

أولا : مجال المياه والرى

وتتحدد أهم الآثار فى هذا المجال فيما يلى :

(أ) التحكم فى مياه السيول والفيضانات التى تصب عادة فى البحر الأحمر ، والإستفادة من المياه المخزونة بطرق منظمة ، وبشكل يتلاءم مع المتطلبات الفعلية للزراعة فى المنطقة .

(ب) تحسين وسائل الرى والصرف فى ٨٠٠٠ هكتار من الأراضى الزراعية الموجودة حالياً .

(ج) تنظيم وصول المياه للأراضى الزراعية بالحد المطلوب وفى الوقت المناسب .

(د) أن يتحقق رى الأراضى تبعاً لرغبة المزارعين جملة ، لاحسب ما نفرضه أو تمليه الطبيعة ، ويتحقق ذلك بأن يتقدم الأهالى بطلب إلى أمير جازان ، يرفع بعد ذلك إلى وزارة الزراعة ، وبذلك يمكن التحكم فى مياه الوادى وإنقاذها بصور تدريجية من الضياع .

(ه) ترتب على بناء السد أن حدث ولأول مرة فى تاريخ المنطقة عدم جفاف مياه الآبار ، حتى فى أيام الصيف ، وقد تجلى ذلك فى قرية (العقدة) التى كانت تجف مياه آبارها دائماً أيام الصيف .

(و) تم رى بعض الأراضى لأول مرة عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) ولم تكن قد رويت منذ ستة عشر عاماً رغم ما سقط عليها من أمطار .

---

(١) الصحارى الخضر — مرجع سابق — صفحات ٢٩—٣٠

ثانياً : مجال الزراعة

وتتحدد أهم الآثار فى نطاق هذا المجال فيما يلى :

(أ) مضاعفة مساحة الأراضى المزروعة ، وقيام مزارع جديدة من بينها مثلا ، مزرعة آل العامضى ، ومزرعةحسن عبد الحميد ، مزرعة يحيي الصاعدى ، ومزرعة الرفاعية ، ومزرعة الغامدى .

(ب) قيام مشروع للتنمية الزراعية فى قرية حاكمة أبو عريش ، كمحقل للتجريب والترشيد فى كل ما يتصل بالزراعة ، وما تتطلبه من توجهات فنية ،

(ج) أمكن إستزراع أنواع جديدة من المزروعات لأول مرة فى تاريخ المنطقة ، مثل المانجوو الشمام والطاطم ، والقطن والبطيخ وقصب السكر ، والفول والموز والمزروعات الزيتية كعباد الشمس ، بالإضافة إلى مختلف مزروعات العلف :

(د) تحقيق الاكتفاء الذاتى للمنطقة وسد حاجتها من الإنتاج الزراعى ، بالإضافة إلى إمكان أتخاذها كمصدر للمنتجات الزراعية المختلفة ، إلى باقى مدن المجتمع العربى السعودى .

(ه) إدخال بعض الصناعات الزراعية والريفية الجديدة للمنطقة ، مما ترتب عليه زياد الدخل القومى وإرتفاع الأجور .

(و) رفع مستوى الإنتاج الزراعى عن طريق تحسين وسائل الزراعة تطوير أساليبها فنياً ، مما زاد من مساحة الرقعة الزراعية أفقيا ورأسيا .

(ز) إدخال المشروعات الاقتصادية الزراعية التى تسهم فى رفع المستوى الاقتصادى العام فى المنطقة .

(ح) أدى ضمان توفر المياه بشكل منتظم طوال العام ، إلى إمكانية زراعة أكثر من محصول فى السنة الواحدة .

(ط) تطوير الزراعات من زراعات بعلية تقوم على الأمطار إلى محاصيل ثابتة ، تقوم على الرى الدائم ، وتزيد من الدخل القومى العام .

ثالثاً : المجال الاجتماعى

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية السابقة وهى آثار ذات مدلول وإمتداد إجتماعى ، فإن هناك آثار اجتماعية ، خلفها مشروع سد وادى جازان ، يمكن حصرها فى الأعتبارين التاليين :

(أ) وقاية أهالى المنطقة من حجم الخسارة أو تقليلها ، وهى التى كانت تسببها الفيضانات والسيول الجارفة ، فتتلف أو تقضى على مواشيهم ومزروعاتهم ، بل أولادهم ومساكنهم فى بعض الأحيان .

(ب) نزوح عدد كبير من سكان القرى النائية إلى المناطق الزراعية الجديدة والاستيطان والعمل بها .

(ج) قيام ظاهرة التهجير والتوطين من المنطقة التى غمرتها مياه السد إلى القرى الأخرى المجاورة ، مما ترتب عليه قيام مجتمعات محلية جديدة ، تركت فيها تجربة التهجير (التلقائى) والتوطين آثارا واضحة ، وهذا ما سوف يتناوله الباب الرابع(*) .

---

* راجع(أ) الميزانية وانجاز المشروعات ــ مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٨٩هـ(١٩٦٩م) مرجع سابق صفحة ٢٦

(ب) محمد بن أحمد عيسى العقيلى – المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ مرجع سابق ــ صفحة ٣٩٩

(ج) وزارة الزراعة والمياه ــ تقرير سنوى لعام ١٣٨٢ ــ ١٣٨٣ هـ (١٩٦٢ــ١٩٦٣م)

القسم الثانى

طبيعة ونطاق عملية التهجير والتوطين فى جازان

تعد أبو عريش ، وهى إحدى مدن منطقة جازان ، وتبعد عن جازان القاعدة بثلاثين كيلو متراً تقطعها السيارة فيما يقرب من ساعتين ونصف ، وهى الإمارة التى يتبعها سد وادى جازان ويقع فى قراها ، ويقع السد على بعد ١٦ ك.م. من إمارة أبى عريش .

ويمكن تصنيف قرى إمارة أبى عريش - وذلك تبعاً لمصدر سقايتها- إلى مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى : ويدخل فى نطاقها القرى التى تقوم الزراعة فيها معتمدة أساساً على مياه الأمطار والآبار وهذه القرى هى :

١ - السادلية
٢ - بير الجبلى
٣ - المترية
٤ - شباطة
٥ - العروض
٦ - كعلول
٧ - بشاجة

المجموعة الثانية : وتدخل فى نطاقها القرى التى تقوم الزراعة فيها اليوم معتمدة على مياه السد ومن هذه القرى :

١ - منبتّه
٢ - الحارة
٣ - الحاكمة وهى تبعد عن أبى عريش بأربعة كيلو مترات وتقع شمالها
٤ - البيض
٥ - الخضرة
٦ - العقدة
٧ - الحارفى
٨ - أم بديعة .

وقد كان من نتيجة بناء السد أن تعرضت ثمانى قرى لخطر غمر مياه السد لأراضيها ، ومن ثم كان لابد من تهجير الأهالى منها ، وفيما يلى بيان بأسماء القرى الثمانى وعدد المساكن بكل قرية :

القرية	عدد المساكن بالقرية
الزنف	٤٨
خطية	٢٠
قنابر	١١
خطوة	١٣
كايدية	١٢
أم الجوع	٢٧
نشلة	٣٢
الجرادبى	٢٠
—	١٨٣

ويبلغ عدد الأسر التى تقطن هذه المساكن مائتين وسبع وخمسين أسرة(*).

خطوات عملية التهجير

وقد مرت عملية التهجير بالخطوات التالية :

الخطوات الأولى : إخطار سكان القرى

وقد تم فى هذه الخطوة تكليف كل من :

١ ـ سعادة الشيخ صالح السيد أمير أبى عريش ومساعديه .

(*) مصدر هذه البيانات ألإحصائية السيد إبراهيم محمود بديوى رئيس مالية جازان وأمين جمارك الجنوب .

٢ — الشيخ قاسم هادى قصادى شيخ قبائل (الشرفة)

٣ — قاضى أبى عريش .

٤ — مندوب من مالية جازان .

٥ — مندوب من الشئون الاجتماعية والعمل .

وذلك بناء على تعليمات صدرت إليهم من المسئولين عن مشروع السد ، بإخطار الأهالى بأن قراهم التى يقطنونها سوف تغمرها مياه السد ، وعليهم الإرتحال إلى أى منطقة أخرى يختارونها للإقامة بها ، وذلك خلال مدة لاتتجاوز الشهر .

الخطوة الثانية : قبول فكرة التهجير

بعد أن تمت عملية إقناع الأهالى بضرورة إرتحالهم ، وبخطورة بقائهم فى قراهم حتى لايتعرضوا لخطر الغرق — وذلك بفضل ما بذله من أنيطت بهم مهمة إخطار أهالى القرى الثمانى ، وهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم إسم رموز الموضوعية فى المجتمع — تم الحصول على إستجابة الأهالى لهم وذلك على الأسس الآتية :

(أ) أن تهجيرهم قهرى وتوطنهم إختيارى . فتهجيرهم قهرى إذ يفرضه ما يترتب على بناء السد من غمر هذه القرى الثمانى بالمياه التى سيخزنها السد ، وتوطنهم إختيارى لسببين رئيسيين :

أولا : ترك لأهالى القرى حرية الاختيار والانتقال من قرية إلى أخرى مناسبة لهم ولظروفهم ، كأن يكون لهم فيها أراض زراعية يمتلكونها ، أو عشائر وقبائل يمتون إليها بصلة القرابة أو يميلون إلى جوارهم .

ثانياً : ترك لسكان القرى ممن أضيروا بسبب السد ، حرية الاختيار بين التعويض النقدى عن ممتلكاتهم ومنازلهم وأراضيهم الزراعية - بشرط أن يقدموا صكوكا تثبت ملكياتهم وحيازتهم الشرعية للأراضى الزراعية، التى كانوا يزرعونها فى قراهم الأولى - وبين أن يمتلكوا أرضا زراعية جديدة ، تعويضاً لهم عن أراضيهم التى ستغطيها مياه المشروع ،

(ب) أن تقوم الحكومة بتعويضهم عن مقدار خسائرهم فى ممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية ، وقد بلغت قيمة التعويضات الأجمالية عن هذه الممتلكات والأراضى الزراعية ما مقداره ٥٠ر٦٧٠ر١(*) ريالا سعوديا .

(ج) أن تقوم الحكومة ببحث موقف الأهالى من سكان القرى المهجرين، الذين لم يقدموا صكوكا تثبت ملكيتهم للأراضى التى كانوا يفلحونها فى قراهم الأولى ، والتى تملكوها عرفيا بوضع اليد ، وذلك تبعاً للقاعدة المألوفة لديهم (الأرض لمن يفلحها) حتى يقدر المسئولون قيمة ما يمكن أن يستحقوه من تعويض ، وهؤلاء تم تعويضهم عن مساكنهم وليس لهم الحق فى التعويض عن أراضيهم .

الخطوة الثالثة : التوطين

تبعاً لهذه الأسس المتقدمة تم إرتحال جانب كبير من أهالى القرى إلى القرى الزراعية التابعة لحاكمة أبو عريش ، وذلك بجهودهم الذاتية، وقد جاء أختيار الأهالى للقرى التابعة لحاكمة أبوعريش ، أو بمعنى آخر لموطنهم الجديد ، نتيجة للاعتبارات التالية :

(*) تم الحصول على تقدير قيمة التقديرات من السيد إبراهيم محمود بديوى مدير مالية جازان .

١ – قيـــام مركز التجارب والتنمية الزراعية فى قرية الحاكمة ، وبالتالى أصبحت هذه القرى مركزاً للإشعاع الفنى المتصل بالزراعة ومركزاً كذلك للازدهار والتقدم العمرانى .

٢ – قرب حاكمة من مدينة (أبو عريش) مركز الإمارة ، إذ تقع فى شمالها كما تبين فى موضع سابق ، وتبعد عنها بأربعة ك .م ، مما يجعلها أكثر عمرانا وإستفادة من خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية المتوفرة بمدينة (أبو عريش) مركز الحكم والإدارة للمنطقة كلها .

٣ – تدخل أراضى (حاكمة أبو عريش) فى نطاق القرى التى تقوم فيها الزراعة على الإستفادة من المياه التى تدفع بها خزانات سد وادى جازان بانتظام ، مما يوفر عنصر الاستقرار الاجتماعى فى المنطقة ، وكذلك التطور فى أساليب الزراعة والرى ، والبعد عن التعرض لخطر الفيضانات والسيول من ناحية ، ولخطر الجفاف والقحط من ناحية ثانية .

٤ – تمتاز أراضى (حاكمة أبو عريش) بدرجة عالية من الخصوبة الزراعية ، مما يجعل عائدها ونتاجها الزراعى أعلى بكثير من عائد الأراضى بالقرى الأخرى التى تروى على الآبار والأمطار ، وهو ما يرفع من مستويات دخول الأفراد وتحسين مستواهم المعيشى .

٥ — تعد قرية الحاكمة من القرى التى تقع على الخط الممهد ، مما جعلها أكثر عمرانا وإتصالا بغيرها من القرى والمناطق الأخرى ، وقد أتاحت مزية الاحتكاك بمدن منطقة جازان أن أصبحت مركزاً جاذباً للإقامة بها ، وخاصة بالنسبة للمهجرين .

وبهذه الخطوات الثلاث تتحدد طبيعة ونطاق عملية التهجير والتوطين فى جازان ، وهى تجربة ذات طابع خاص من جهة ، وتجربة رائدة فى التهجير والتوطين من جهة أخرى فى المجتمع العربى السعودى ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

تقييم تجربة التهجير والتوطين في جازان

الفصل الثالث

تقييم تجربه التهجير والتوطين فى جازان

يهدف هذا الفصل إلى تقـديم إسهام فيما يتعلق بوزن أو تقييم تجربة التهجير والتوطين فى جازان ، وتقوم هذه المحاولة مستندة إلى بعض الأسس المنهجية حتى نضمن لعملية التقييم توفر إطار موضوعى علمى ، وهذه الأسس هى :

١ ـ أن يتم تقييم تجربة التهجير والتوطين فى ضوء بعض التجارب المماثلة معها فى بعض العناصر الأساسية ، أى أن يجرى التقييم فى ضوء تجارب أخرى مماثلة أو متجانسة معها ، ولما كانت تجربة جازان هى تجربة تهجير وتوطين كما سبق بيانه فى الفصل السابق ، كان من الضرورى إجراء المقارنة أو عقدها فى ضوء تجربة مماثلة لها ، أى متحدة معها فى نفس عناصرها الأساسية وهى التهجير والتوطين .

٢ ـ أن يتم التقييم فى ضوء إطار حضارى متجانس بمعنى أن تجرى المقارنة بين تجربة جازان وبين تجارب أخرى قائمة فى وسط تقترب مشخصاته الحضارية والثقافية من مشخصات الوسط الذى أجريت فيه تجربة جازان ، وهذا يعنى أنه إستبعدت تجارب التهجير والتوطين التى أجريت فى مجتمعات غير عربية ضماناً لتحقيق التجانس أو التماثل النسبى فى الإطار الحضارى العام .

و ترتيبا على هذين الأساسيين اللذين قصد من ورائهما :

(أ) تثبيت مستوى المقارنة .،

(ب) تثبيت وسط المقارنة .

فقد تم أيضاً تحديد إطارات التقييم بمعنى الزوايا والأبعاد التى ينظر

من خلالها إلى تجربة التهجير والتوطين فى جازان فى ضوء التجارب المماثلة أو المتجانسة المستوى والوسط ، وقد أمكن إستخلاص الإطارات التالية من خلال بعض المحاولات الإسهامية التى قام بها بعض الباحثين فى ميدان تقييم تجارب التهجير والتوطين .

وهذه الإطارات هى :

(أ) أهداف التجربة Aims

(ب) إجراء التجربة والقيام بها Performance

(ج) الإمكانيات المتاحة للتجربة Potentialities

(د) تأثير التجربة Effectiveness

ويقوم تقييم التجربة تحقيقاً لهدفين أساسيين يتبلوران على النحو الآتى :

أولا : الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها وبين التجارب الأخرى .

ثانياً : الكشف عما يمكن أن تتميز أو تنفرد به هذه التجربة عما عداها من التجارب الأخرى ، وتحقيقاً للهدف من وراء التقييم ، فقد تم استبعاد التجارب التى لا ينطبق عليها تجانس مستوى ووسط المقارنة ، وبنا عليه فإن التجربة التى ستتخذ محكاً للمقارنة فى هذا المجال — وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر — هى تجربة تهجير وتوطين النوبيين فى النوبة الجديدة فى مصر ، وهى التجربة الجديدة بمصر التى حظيت باهتمام بالغ من جانب الهيئات العلمية ومراكز البحوث فى جمهورية مصر العربية ، ويمكن تبين مبلغ ما حظيت به هذه التجربة من إهتمام ، من بعض البحوث والدراسات التالية :

(أ) دراسة مسحية لبعض جوانب الحياة النوبية قبل وبعد التوطين الجديد ، وهى دراسة قام بإجرائهـا مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة خلال عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) ، وذلك بتكليف من قسم تنمية المجتمع بالمؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضى المستصلحة.

(ب) « البحث التقويمى للمشروع المصرى لإعادة توطين النوبيين » وهى دراسة قدمت للمؤتمر السنوى لجمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية ، الذى عقد بجامعة ميامى بولاية فلوريدا فى صفر ١٣٩١ هـ (إبريل ١٩٧١ م) ،

(جـ) التغيرات الدينية فى المجتمع المحلى النوبى المستوطن بصعيد مصر .

(د) « بعض النتائج للدراسة المسحية للنوبة المصرية » عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) وقد قام بهذه الدراسات السابقة وأشرف عليها الأستاذ الدكتور حسين فهيم أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع المساعد بالجامعة الأمريكية القاهرة ، ومن بين الدراسات التى حظى بها المجتمع النوبى .

١ — المفهوم النوبى عن القوى الخارقة للعادة ونظرية التابو(١) .

٢ — الختان والطهارة فى النوبة المصرية (٢) .

٣ — الزار النوبى واحتفالاته كعلاج نفسى (٣) .

٤ — القبول الطوعى لإعادة التوطين : حياة جديدة للنوبيين المصريين(٤) .

(1) John G. Kennedy. « Mushahara : A Nubian Concept of Supernatural Danger and the Theory of Toboo » In American Anthropologist. Vol. 69 No. 6, ١٣٨٧ هـ December 1967, pp. 685–702.

(2) John G. Kennedy. « Circumcison and Excision in Egyptian Nubia » In Man. Vol. 5, No. 2, ١٣٩٠ هـ June 1970 pp. 175–190.

(3) John G. Kennedy. Nubian Zar Ceremonies as Psychotherapy. In Human Organization. Vol. 26, No. 4, ١٣٨٧ هـ Winter 1967, pp. 185–194.

(4) Robert A. Fernea & John G. Kennedy. « Initial Adaptations to Resttlement : A New Life for Egyptian Nubians » In Current Anthropology. Vol. 7. No. 3, ١٣٨٦ هـ June 1966. pp. 349–354.

– Hussein M. Fahim. « The New Nubian Settlement in Egypt : A Descriptive Report ». In Technological Organization in Athens, Greece. pp. 1–14.

ويبرز الجدول التالى الملاحظات الأساسية حول هاتين التجربتين (تجربة المحك وتجربة التقييم) :

إطارات التقييم	تجربة المحك (النوبة)	تجربة التقييم (جازان)
الهدف	١ — تهجير قسرى جماعى منظم وذلك فى المحل الأول نتيجة لبناء السد العالى .	١ — تهجير قسرى غير جماعى وغير منظم وذلك فى المحل الأول نتيجة لبناء سد جازان .
	٢ — إعادة توطين فى منطقة مرسومة محددة .	٢ — استيطان تلقائى فى منطقة لم تمل أو تحدد .
	٣ — بناء مجتمع جديد يقوم على الاستفادة من الاستصلاح الزراعى .	٣ — لا تكتمل فيها صورة بناء مجتمع جديد وإن كانت قد قامت على الاستفادة من حركة التجارب والتنمية الزراعية بالمنطقة .
	٤ — جزء من سياسة الدولة للتغير الاجتماعى الشامل لحياة الأفراد فى هذه المنطقة .	٤ — جزء من سياسة الدولة للتنمية الزراعية والاجتماعية وتحضير البادية .
الإجراءات	١ — استندت إلى الجهود الحكومية فى سائر إجراءاتها ، وإن اعتمدت بقدر محدود على الجهود المحلية والذاتية للأفراد .	١ — يضيق فيها نطاق الجهود الحكومية الذى اقتصر على عملية تعويض الأهالى ، على حين برز فيها دور الجهود المحلية الذاتية للأهالى .
	٢ — قامت إجراءاتها مستندة	٢ — لم يظهر فيها على نحو بارز ،

إطارات التقييم	تجربة الحلك (النوبة)	تجربة التقييم (جازان)
	إلى الدراسة والتخطيط والمسح والتدريب فى سائر المراحل والعمليات التى مرت بها التجربة .	دور الدراسة والتخطيط والمسح والتدريب ، اللهم إلا الدراسة التى قامت بها شركة ايتال كونسلت التى عهد إليها بمهمة القيام بدراسة المشروع وتقديم رأيها فيه .
	٣ – ظهر دور الإجراءات الإدارية على نحو بارز وبخاصة فى عملية إعداد الأهالى للرحيل وترتيباته وكذا فى عملية الوصول والاستقبال بالمنطقة الجديدة .	٣ – اقتصرت الإجراءات الإدارية فى التجربة على مجرد الجهود التى بذلها المسئولون فى المنطقة لتوعية وإخبار الأهالى بضرورة نزوحهم وعدم البقاء فى قراهم التى ستغمرها مياه السد ، وكذلك فى عملية حصر مساكن الأهالى وأراضيهم التى سيعوضون عنها .
الإمكانيات المتاحة	١ – أتيحت لتجربة النوبة إمكانيات فنية بشرية مدربة على العمل الاجتماعى وذلك لتتولى مهمة عملية الترحيل والاستقبال .	١ – لم يتوفر أمام تجربة التجهير فى جازان القدر المناسب من الإمكانيات البشرية المدربة والفنية ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى صغر حجم الهيئة البشرية للقرى التى أصابتها مياه الفيضان وأصبح من الضرورى على أفرادها الرحيل عنها .

إطارات القيم	تجربة المحلك (النوبة)	تجربة التقييم (جازان)
	٢ — أتيحت لتجربة النوبة إمكانيات إدارية و فنية لإدارة التجربة والإشراف على مراحلها المختلفة ومتابعتها .	٢ — توفرت لتجربة جازان إمكاليات تشريعية تمثلت فيما يتصل بأسس التعويض التى سبق أن بيناها فى الفصل السابق من هذا الباب وكذلك التشريعات المتصلة بحق الأهالى فى موطنهم الحديد من الحصول على صور الخدمات والرعاية اللازم توافرها لهم .
	٣ — أتيحت لتجربة النوبة إمكانيات مالية مناسبة رصدتها الدولة لإتمام هذه العملية والإنفاق منها على مشروعات الإصلاح والتشييد والتعويض والنقل وسائر الوجوه التى تطلبتها التجربة .	٣ — قصرت الإمكانية الزمنية التى اتيحت أمام تجربة التهجير بجازان ، إذ لم تتعد الفترة الزمنية التى أتيحت للسكان للرحيل عن المنطقة وقراهم ومساكنهم قبل غمرها بمياه السد ووصولها إليها بأكثر من شهرين فقط .
	٤ — أتيحت لتجربة النوبة إمكانيات تشريعية تناولت حقوق هؤلاء الأفراد ونظمت طريقة استفادتهم وتعاملهم فى الموطن الجديد ، كما حددت نصيب كل منهم من الخدمات التى تقدمها لهم الدولة وقد تضمنت هذه التشريعات	٤ — تناسبت الإمكانيات المتاحة لتجربة جازان تناسبا عكسيا مع حجم السكان فى المنطقة الذين خضعوا لحتمية الرحيل عن قراهم .

نجربة التقيم (جازان)	تجربة المحلك (النوبة)	إطارات القيم
	العديد من تشريعات الضمان الاجتماعى والمساعدة الاجتماعية. ٥ ـ أتيحت لتجربة النوبة إمكانيـات زمنية ملائمة استطاعت فى غضونها أن تحقق مراحلها على نحوها المحدد والمرسوم .	
نظراً لحـداثة تجربة التهجير فى جازان بالنظر إلى تجربة التهجير فى النوبة ؛ وكذا نظراً لصغر الحجم السكانى فيها وكما سبق أن بينت الدراسة بخاصة فى الفصل السابق ، ووقوع جازان فى الجنوب من المجتمع العربى السعودى ، وهى منطقة تتميز بأنها منطقة جبلية ساحلية زراعية ورعوية بدوية ، فإن الأثر الذى يمكن أن يبرز عن هذه التجربة ، وهو الذى سترضحه نتائج الفصل الثالث	بدأت تظهر لتجربة التهجير بالنوبة الجديدة آثار عديدة بعضها مادى والبعض الآخر اجتماعى . فأما عن أهم الآثار المادية بالنسبة لمجتمع النوبة الجديدة فتتمثل فى التحول إلى نمو العمل الزراعى كعمل رئيسى ، وكذلك تحول الحياة الاقتصادية إلى التعامل بالنقد وإتخاذ نمط المسكن الحديث من حيث مـادة تشييده وإمكانياته وهندسته وفن بنائه ، أما عن الآثار الاجتماعية للتجربة فيمكن حصولها فى	التأثير

إطارات التقييم	تحربة المحك (النوبة)	تجربة التقييم (جازان)
	بعض الجوانب غير السوية ، وهى التى تهم مجال التقييم بصورة عامة ، وهذه الآثار تتمثل فى عدم القدرة على الملاءمة أو التكييف بين المجموعات السكانية النوبية المختلفة من حيث السلالةواللغة مما أدى إلى قيام صور من التصارع والرفض والتخاصم بين أفراد هذه المجموعات ، مما عطل الانتفاع من بعض المنشآت والخدمات العامة .	من الباب الرابع ، يمكن أن يتجلى على الإنسان الجازانى فى هذه المنطقة ، ثم على سائر المناطق المحيطة بها والتى تمر بها مياه سد وادى جازان ، ومن ثم فإن تأثير التجربة يرتبط بالتحول إلى الحياة الزراعية المستقرة التى تجمع فى إطارها طابعاً من طوابع التحضرية .

من مجموعة الملاحظات التى تضمنها الجدول السابق يتعين إرساء إجابات محددة للهدفين من وراء عملية التقييم ، ويتحدد الهدف الأول فى محاولة الإجابة عن السؤال التالى :

هل هناك أوجه اتفاق واختلاف فى إطار تجربة جازان وتجربة المحك وهى تجربة النوبة ؟ ومحاولة للإجابة عن هذا السؤال نجد أنه من اللازم تقرير أن مسألة الاتفاق والاختلاف هى بالضرورة مسألة نسبية ؛ إذ يرتبط كل من الاختلاف والاتفاق بظروف كل من التجربتين رغم تجانسهما من حيث المستوى والوسط ، فهما من حيث المستوى يعدان تجربة تهجير قسرية وإن كانت فى النوبة مرسومة ومخططة وحكومية إلى حد كبير ، وفى جازان غير مرسومة أو مخططة إلى حد كبير أيضا ، وكذلك فهما من حيث الوسط البيئى تقع كل منهما إلى الجنوب من المجتمع الذى يوجدان فيه ، ومن

حيث الوسط الإجتماعى والحضارى ينتميان إلى وسط عربى إسلامى من ناحية ، وكذا إلى وسط زراعى اجتماعى ورعوى أيضاً، وإن كان الاختلاف بينهما هو أن النوبة القديمة تقع على ضفةالنيل وليست جبلية مجدبة ، أما جازان فهى جبلية وإن كانت تقطعها الوديان العديدة .

وإذا كان ذلك كذلك من حيث المبدأ فإن ملاحظة هذه الفروق بينهما تستند إلى قاعدة أساسية ، نتيجة لوجود القاسم المشترك بينهما ، وهو قاسم المستوى والوسط – كما قررنا من قبل – وهذه القاعدة : هو أن الاختلاف القائم بينهما ، وكذلك الاتفاق ، هو اختلاف واتفاق فى الدرجة فحسب وليس فى النوع ، بمعنى أنه فى درجة وضوح السمة أو الخصوصية وليس فى نوعها ؛ وهذا ما أكدته الملاحظات السابقة فيما يتصل بالهدف والإجراء والإمكانيات على وجه الخصوص ، وهى إطارات التقييم التى اتخذناها كأساس للقياس ، أما بالنسبة لإطار التأثير فإن الفروق بينهما يمكن أن تبرز بوضوح ، بعد استعراض نتائج التناول الميدانى الذى سيعرض له الفصل الثالث من الباب الرابع على وجه الخصوص ؛ حيث سيختص بمعالجة الآثار الإجتماعية أو التغييرات الاجتماعية الناشئة عن تجربة التهجير والتوطين أو الاستيطان فى جازان ، ومعنى ذلك أن التقييم فيما يتصل بهذه الزاوية يتوقف على استعراض النتائج الميدانية ، وإن كنا قد طرحنا فى الجدول السابق – فى مجال هذا العنصر – تصورنا لأبعاد الآثار المحتملة التى يمكن أن تنشأ عن تجربة التهجير بجازان .

أما عن الهدف الثانى من الإسهام التقييمى لتجربة التهجير بجازان ، فيمكن أن يتحدد فى السؤال الذى يمكن صياغته على النحو الآتى :

هل هناك عناصر تنفرد أو تتميز بها تجربة جازان عن التجربة المحك التى جرى تقييمها فى إطارها ؟

تبرز الإجابة عن هذا السؤال على نحو سريع فى بعض العناصر الأساسية التالية :

١ — إن تجربة جازان تجربة قسرية من حيث التهجير ، أى من حيث عنصر الحتمية الطبيعية فيها ، بمعنى حتمية ماسيحدثه أو يؤدى إليه السد واحتجاز المياه خلفه ، من آثار يمكنها أن تطمس معالم الحياة فى المنطقة المحيطة به، وذلك بعد أن تغمرها مياه السد ، ولكن القسر فيها غير موجه ، بمعنى أنها لم تتضمن عنصر الجماعية ، أى أن التهجير فيها كان تهجيرا فرديا ، ولم تصاحبه احتفالات معينة أو طقوس محددة مثلما حدث فى تجربة النوبة بمصر ، وهذه سمة تنفرد بها تجربة التهجير بجازان .

٢ — ثم إن تجربة جازان تختلف عن تجربة النوبة من حيث أن الأولى فى بعدها الثانى لا تحمل معنى التوطين بما يشتمله مصطلحها ، على معنى الإرادة والقصد والاختيار لمنطقة من المناطق لأسباب محددة ، كما يحدث فى تجارب توطين البدو الرحل حول آبار المياه ، أو توطنهم فى الأراضى أو المناطق المستصلحة الجديدة ، وإنما التوطين فى تجربة جازان هو استيطان تلقائى فى مناطق اختارها وفضلها الأفراد باختيارهم ، كل حسب مايراه فى المنطقة التى اختارها محلا للإقامة البديلة ، من مميزات أو سمات يفضلها على غيرها من المناطق التى يحتمل أن لايفضلها غيره ؛ ومعنى ذلك أن اختيار الأفراد للمناطق البديلة التى استوطنوها لم يكن وراءه قيمة محددة أو مشروع محدد بارز ، أقيم خصيصا لهم كى يستوطنوا حوله أو بالقرب منه ، وعلى ذلك كانت التجربة فى جازان هى تجربة تهجير واستيطان تلقائى ، وذلك ماتوصل إليه البحث من خلال الاستقراء والاحتكاك الميدانى .

٣ — إن تجربة التهجير والاستيطان بجازان لا يمكن اعتبارها تجربة حكومية مرسومة ومقصودة ، كما هو حادث فى تجربة النوبة الجديدة بمصر ، وإنما هى تجربة تستند فى جانب ضئيل فيها إلى التدخل الحكومى الضيق للتعويض فحسب ، كما أنها تجربة قامت على التلقائية من جانب

الأهالى والمسئولين المحليين فى المنطقة ، وهذه سمة أخرى تكفل لهذه التجربة حرية تنفرد بها بين تجارب التهجير والتوطين .

٤ — كذلك تنفرد تجربة جازان بميزة أخرى تتمثل فى قصر الفترة الزمنية التى أتيحت أمام الأهالى للرحيل والانتقال عن قراهم الأصلية ، إلى القرى التى يفضلون الإقامة فيها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهى تنفرد كذلك بالتجمع العشوائى لأغلبية أهالى القرى القديمة فى منطقة واحدة ، وهى قرى حاكمة أبو عريش ، وقد بين الفصل السابق الأسباب المتعددة التى من أجلها فضلها الأهالى على غيرها من القرى الأخرى ؛ بيد أنه يمكن القول أن هذه الأسباب التى توحد السكان حولها ، يمكن أن تكون بمثابة أسباب جاذبة بهذه المنطقة أدت إلى استيطان الأهالى بالقرب منها للاستفادة منها ، وهى أسباب — كما سبق بيانه — لم تقم فى الأصل ضمن إطار تخطيطى هادف لجذب وتوطين السكان حولها .

٥ — تنفرد تجربة التهجير والاستيطان بجازان بأنها تجربة استرشادية واستطلاعية فى الأصل ، إذ أن الأصل فى بناء سد وادى جازان هو التعرف على ما يمكن أن يؤدى إليه من تغييرات اجتماعية واقتصادية بالنسبة للسكان والمنطقة عامة ، ويتوقف على التعرف على هذه الآثار وقياسها — كما تتجلى فى نمط حياة الأفراد — استكمال باقى مشروعات المياه والسدود بالمنطقة ، لتطوير منطقة جازان بأكملها والقرى التابعة لها . ومن ثم فإن تجربة جازان ليست على غرار تجربة النوبة المصرية فى هذا الصدد ، وهى تجربة نهائية ليس القصد من ورائها دراسة أو اختبار مدى العائد من مشروع من المشروعات لأن السد العالى بأسوان ، لم يكن نتيجة لخبرة مباشرة أو حديثة ، وإنما يرجع التفكير فى إقامته إلى عهود بعيدة .

من هذه الاستنتاجات العامة التى أرسيناها فيما تقدم والتى سيكتمل

إطارها بعد استعراض النتائج المستخلصة من العمل الميدانى ، تبرز تجربة جازان كتجربة تتفق وتنفرد بعناصر خاصة بها ؛ وهى إذا قيست على المستوى المحلى للمجتمع العربى السعودى تعد تجربة رائدة أولى فى هذا المضمار بالنظر لمحاولات التوطين التى جرت فى المجتمع السعودى ، وهى لذلك يمكن أن يلتمس لها بعض العذر إذا كانت قد افتقدت بعض الأساسيات من الأعداد والتمهيد والمتابعة .

الباب الرابع

الدراسة الميدانية لآثار تجربة التهجير والتوطين بجازان

الفصل الأول

الاتصال بالميدان وإعداده



الفصل الأول

الاتصال بالميدان وإعداده

من بين المراحل المنهجية التي يقتضيها توفر شرط الدقة فى العمل الميدانى ، هو الاتصال بالميدان بهدف إعداده وتهيئته ، ويقصد بالميدان فى أى دراسة اجتماعية ، الإطار البيئى البشرى الذى ستجرى فيه عملية جمع البيانات ، ويتضمن كل عمل ميدانى مستويات متباينة من الإطارات البيئية البشرية ، تتمايز تبعا لها الإسهامات الميدانية ، بل وتقترن نتائجها إقترانا مباشراً بها ، فقد يكون إطار الميدان مدرسة أو ناديا أو مصنعا أو مجتمعا محليا صغيراً بالقرية مثلا ، كما قد يكون مجتمعا محدوداً كمجتمع المدينة ، أو مجتمعا كبيراً حيث تتخذ الدولة ميدانا للعمل الميدانى ، كما يحدث فى أعمال الاستفتاءات العامة والتعدادات السكانية .

والميدان فى إطار هذه الدراسة يتحدد بمنطقة جازان ، كما يوضح ذلك العنوان الرئيسى لموضوع الدراسة ، وهى منطقة تقع فى الجنوب الغربى من المملكة العربية السعودية ، على أنه من الضرورى الإشارة إلى أن العمل الميدانى إذا ما حصر فى عملية جمع البيانات فانه قد ارتبط بإطار بيئى وبشرى ، على مستوى أضيق من المستوى البيئى البشرى لمنطقة جازان كلها . وهذا المستوى تمثله قرى المجموعتين التجريبية والضابطة الواقعتين فى إمارة (أبو عريش) وهى إحدى إمارات منطقة جازان المرتبطة إداريا بإمارة منطقة جازان القاعدة .

وهذه الإمارة – أى إمارة أبو عريش – يقع فى قلبها سد وادى جازان ، وما قامت عليه من مشروعات إنمائية متعدده .

ومن ثم فقد جاء الاتصال بالميدان والنزول إليه على مستويين :

المستوى الأول : وهو الإطار البيئى البشرى العام لمنطقة جازان كمجتمع كبير .

المستوى الثانى : يشير إلى الإطار البيئى البشرى لقرى المجموعتين الضابطة والتجريبية .

ويلاحظ أن عملية الاتصال بإطار المستوى الأول وتهيئته ، يمثل المدخل الأساسى للإطار البيئى البشرى المحدود ، وهذه خطوة أساسية فى الاتصال بالميدان تؤكد ضرورة الحصول على قبول سائر مستويات الميدان . وتتضح ضرورة هذا المطلب على وجه الخصوص ، فى مجموعة البلدان النامية ، حيث لم يرتق فيه الوعى بعد بأهمية العمل الميدانى ومطالبه ومشكلاته ، بدرجة تساعده على الانطلاق وتعطيه درجة ضرورية من المرونة والتحرر من التحكم المكتبي (الروتين البيروقراطى) الذى يقيده بل ويحد فاعليته فى بعض الأحيان .

وتتطلب عملية الاتصال بالميدان وإعداده جهداً كبيراً مضنياً فى بعض الأحيان ، يتحمل مشقته الباحث ، خاصة إذا كان العمل الميدانى العلمى يمثل خبرة جديدة ، أو نادرة الحدوث بالنسبة للمجتمع المدروس ؛ وكذا إذا كانت أغلب مفرداته من الأميين أو من منخفضى المستوى التعليمى والثقافى .

ولقد حرصت الدراسة فى مرحلتها الميدانية على الاتصال بما يمكن أن نسميه رموز الميدان ومفاتيحه ، ويقصد بهم المسئولون الفنيون والإداريون فى المجتمع المدروس ، كما يدخل فى زمرتهم الرجال من ذوى الثقة والخبرة كرجال الدين وشيوخ القبائل والعشائر .

وكان الهدف من وراء الاتصال بمجتمع الدراسة ممثلا فى رموزه وذوى الخبرة والثقة فيه منحصراً فى هدفين عريضين رئيسيين :

الهدف الأول : ويتصل بتعريفهم :

(أ) بشخصية الباحث والجهة التابع لها .

(ب) طبيعة موضوع البحث ، ومايهدف إليه ، والغاية منه .

(ج) استمارة البحث التى ستجمع بها البيانات وعناصرها الأساسية .

(د) المدة الزمنية التى يتوقع أن تستغرقها عملية البقاء فى الميدان وجمع البيانات .

الهدف الثانى : وينبنى الوصول إليه على النجاح فى مدى تحقق الهدف الأول ، والمتمثل أساساً فى الحصول على الاستجابة من جانب المسئولين ، القائمة على الاقتناع بمهمة الدراسة والغاية منها ، بحيث يمكن الباحث أن يحصل على :

(أ) تصريح بالتنقل والتجوال فى المناطق التى ستكون مجالا للعمل الميدانى .

(ب) تيسيرات الإقامة والمواصلات إن وجدت .

(ج) تعيين مرشدين لقيادة العمل الميدانى ، وبخاصة عند الاتصال بالمفردات المبحوثة فى المناطق المختلفة » .

(د) بيانات ومعلومات تصور الهيكل المادى والسكانى الاجتماعى والثقافى للمنطقة جميعها .

(ه) تصريح بالتقاط صور فوتوغرافية لبعض الملامح البنائية المادية التى تهم الدراسة ، وعقد مقابلات ولقاءات مع الأفراد ، الذين يهم الدراسة أو التى تتطلب الدراسة الاتصال بهم لجمع بعض البيانات منهم .

وإذا كان الاتصال بالميدان وإعداده قد تبلور فى الهدفين السابقين ، فإن ثمة هدفاً ثالثاً يتمثل فى المعايشة الميدانية لمجتمع الدراسة ، وسبره عن طريق الملاحظة المباشرة للوقوف على مشخصاته العمرانيــة والبشرية والاجتماعية والثقافية ، وصولا إلى صورة (بانورامية) عنه ، أقرب ما تكون إلى الاكتمال ، وقد تحقق هذا الهدف فى غضون العمليات الميدانية التالية لتحقق الهدفين الأولين ، وهى العمليات التى استغرقت الفترة الواقعة منذ وصولنا إلى جازان فى السبت ١٩ صفر ١٣٩٣ ه الموافق

(٢٤ مارس ١٩٧٣م) إلى ١٥ ربيع الآخر ١٣٩٣هـ الموافق (١٨ مايو ١٩٧٣م).

وقد إقتضت العمليات الميدانية تنقلا واتصالا بين ربوع جازان كلها، شمالها وجنوبها وغربها وشرقها ، فى سهولها وعلى سفوح جبالها ، وفى عرض بحارها ، حيث أمتدت رحلة العمل الميدانى عبر البحر الأحمر إلى جزيرة (فرسان) إحدى جزر منطقة جازان ، والتى تبعد عن جازان القاعدة بمسافة خمسين كيلو متراً بحرياً تقريباً ، يقطعها المركب البخارى فى أكثر من ساعتين ونصف .

ونورد فيما يلى عملية الإتصال بالميدان فى خطواتها ومراحلها الدينمية والتى سارت على النحو التالى :

بعد الإنتهاء من الجانب النظرى وقبل النزول إلى رحلة العمل الميدانى تمت الخطوات المنهجية الميدانية التالية :

أولا : كانت الخطوة الأولى وضع تصميم أولى لأداة البحث ، وهى الاستمارة التى ستتخذ أداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة ، وبعد الإنتهاء من هذه الخطوة إذن لى الأستاذ الدكتور المشرف بالتوجه إلى مجتمع التناول الميدانى .

ثانياً : وعلى أثر ذلك تم الاتصال بالمستشار الثقافى السعودى بالبعثات العلمية السعودية بالقاهرة ، لإعلامه بالتوجه لمجتمع الدراسة بجازن ، وقد قام سيادته بإخطار الجهات المعنية بالمملكة، لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاز العمل الميدانى وهذه الجهات هى :

(أ) وزارة المعارف السعودية للإحاطة بأن الجانب النظرى من الرسالة قد أنجز وضرورة التوجه لجازان لاستكمال الجانب الميدانى بحيث (تعد

الوزارة) أى تعهد إلى المسئولين هناك بتقديم كافة التسهيلات للباحث فى مجتمع الدراسة .

(ب) وزارة العمل والشئون الاجتماعية كى تعد المسئولين التابعين لهـا بمجتمع الدراسة لمعاونة الباحث أثناء عمله متى اقتضت الضرورة ذلك ،

(ج) وكذلك أخطر سيادته وزارة المواصلات ووزارة الزراعة والهيئة العليا للتخطيط بالمملكة فى هذا الشأن .

(د) وإلى جانب ما تقدم وجه سيادته إلى أمير منطقة جازان خطاباً بتوجه الباحث إلى الميدان ، وبيان الأهمية العلمية لدراسته التى يقوم بها ؛ وما تتطلبه من معاونة لاستكمال الجانب الميدانى ، وأن الوزارات المعنية سوف تعد الجهات المحلية بالمنطقة بتقديم كافة التسهيلات لعضو البعثة ومعاونيه :

ثالثاً : وإلى جانب هذه الاتصالات ذات الطابع الرسمى قام الباحث بالاتصال بكافة المسئولين المعنيين بصفة شخصية ، راجيا أن يجد منهم المعاونة ، وقد تلقى ردودا بالترحيب والتأييد .

رابعاً : وقبل أن أغادر القاهرة كانت صحيفة الاستبيان الأولية قد تم طبعها ، وفى يوم الجمعة ١٨ صفر ١٣٩٣هـ (الموافق ٢٣ مارس ١٩٧٣م) توجهت إلى جدة ، ومنها إلى جازان القاعدة ، وكان وصولى إليها السبت ١٩ صفر ١٣٩٣هـ (الموافق ٢٤ مارس ١٩٧٣م) : وكان أول من أستقبلنا بمطار جازان الشيخ (حسن بن لادن) صاحب شركة بن لادن إخوان للمقاولات وتعبيد الطرق وتشييد المطارات بالمملكة : وقد عرض علينا أن نقيم طوال مدة وجودنا بجازن القاعدة ، فى إستراحة فرع الشركة بجازان والموكل إليها عمليات تعبيد وتعمير جازان وتشييد مطارها الرئيسى ، وقد استجبت لما أبداه من رغبة ووجدت كل الراحة أثناء نزولى بهذه الاستراحة .

وقد كانت إقامتنا فيها بناء على اتصال من الشيخ (حسين منصورى) وكيل وزارة المواصلات بالشيخ (حسن بن لادن) كما وفر لنا سيارة نتنقل بها داخل المدينة ، وأخرى (جيب) للتجول بهـا فى المناطق الجبلية .

خامساً : توجهت فى اليوم التالى الأحد ٢٠ صفر ١٣٩٣هـ الموافق(٢٥ مارس ١٩٧٣م) إلى أمير جازان بمقر الإمارة، وعلمت أثناء الزيارة بوصول الرسائل المرسلة من السيد المستشار الثقافى بالبعثات العلمية السعودية بالقاهرة، ومن الوزارات والجهات المعنية بالمملكة، وكلها تعهد إليه بتقديم كافة المساعدات أثناء الإقامة بالمنطقة وقد طلب أمير جازان القاعدة من السيد (عبد العزى هويدى) مدير قسم البرقيات والمسئول عن شئون القبائل بإمارة جازان ، أن يقوم بتسهيل مهمتنا ، وتقديم كافة مانحتاج إليه من مساعدة ، ثم أعطانا الأمير خطاباً موجهاً إلى أمير (أبو عريش) الشيخ (صالح العيد) وهو الذى يقع السد ضمن قراه كما تقع فى إمارته القرى التى تم تحديدها لتكون حقلاً لعملية جمع البيانات : وفى مساء هذا اليوم تمت مقابلة السيد (عبد العزيز هويدى) وفيها تم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بتوزيع القبائل داخل قرى منطقة (حاكمة أبو عريش) كما تم القيام بجولة إستطلاعية فى جازان القاعدة للتعرف على معالمها واستنباط ما يمكن أن يفيد العمل الميدانى .

سادساً : وفى اليوم التالى الاثنين ١٣٩٣/٢/٢١هـ الموافق (١٩٧٣/٣/٢٦م) تمت زيارات لعدد من الجهات الرسمية والحكومية داخل جازان القاعدة ومنها :

(أ) إدارة وزارة الزراعة بجازان .

(ب) إدارة وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

(ج) إدارة وزارة المالية والجمارك .

(د) إدارة تعليم منطقة جازان .

(ﻫ) إدارة بلدية جازان .

(و) إدارة وزارة الصحة بجازان

(ز) وفى مساء اليوم تمت مقابلة بمؤرخ جازان الشيخ (محمد بن عيسى العقيلى) وقد أمدتنا هذه الزيارات بطائفة كبيرة من المعلومات التى أكملت بعض البيانات ، التى يتعذر الحصول عليها بواسطة استمارة البحث ، وهذه المعلومات عالجت مظاهر النهضة العمرانية فى المنطقة ، كذلك قدم اللقاء الذى عقد مع الشيخ (محمد بن عيسى العقيلى) جانباً كبيراً من المعلومات الأساسية التى أفادت الدراسة ، وبخاصة فيما يتصل بالجوانب الجغرافية والتاريخية والحضارية الاجتماعية عن المنطقة ، كما أمدنا بمعلومات عن بعض المؤلفات ، التى عالجت التاريخ الحضارى للمنطقة ، كما تم خلال هذا اللقاء التقاط بعض الصور الفوتوغرافية المثبتة بملحق الرسالة .

سابعاً : وفى يوم الثلاثاء ١٣٩٣/٢/٢٢هـ الموافق(١٩٧٣/٣/٢٧م) توجهت الرحلة الميدانية من جازان القاعدة إلى إمارة (أبو عريش) وهى تبعد عنها بثلاثين ك . م . تقطعها العربة فى ساعة ونصف ، وعلى الفور التقينا بالشيخ (صالح العيد) أمير (أبو عريش) وقد رحب بنا وأمر ثلاثة من أتباعه (الخوية) بمرافقتنا إلى موقع السد الذى يبعد عن إمارة (أبو عريش) بثمانية عشر ك.م. تقريباً ، تقطعها السيارة فى ساعة وأربعين دقيقة . وكان الهدف من مرافقة (الخوية) لنا تسهيل مهمة تعرفنا على كل مايتعلق بالسد ومقابلة المسئولين عنه .

وفى موقع السد التقينا بالمسئولين عنه من المهندسين والموظفين والعمال ، وتم التقاط بعض الصور للسد وموقعه ، وهى مثبتة أيضاً بملحق الرسالة .

ثامناً : وتمت زيارة أخرى لموقع السد فى اليوم التالى الأربعاء ٢٣/٢/١٣٩٣هـ الموافق (٢٨/٣/١٩٧٣م) بقصد التعرف على بعض المعلومات عن القرى التى غمرتها مياه السد ، واستيفاء مالم يكتمل بالأمس ، وقد تبين أن معظم سكان القرى التى غمرتها مياه السد قد هاجروا وأستوطنوا أراضى (حاكمة أبو عريش) .

وقد كلف الأمير الشيخ (صالح العيد) السيد (عبد الله بركات) المسئول عن مشروع مركز التجارب والتنمية الزراعية بقرية الحاكمة ، ليكون فى استقبالنا هناك ، خاصة وقد تحددت حاكمة أبو عريش إطاراً بيئيا بشريا لعملية جمع البيانات ، وذلك فيما يتصل بوحدات المجموعة التجريبية . وقد وجدنا بعد أن اتجهنا إلى حاكمة أبو عريش والتى تبعدعن (أبو عريش) بأربعة ك . م : عونا من السيد (عبد الله بركات) والمسئولين عن مشروع التجارب الزراعية هناك ، حيث تم إعداد مسكن لإقامة الباحث ومعاونيه ، توفرت بداخله كل أسباب الراحة المهيئة لنجاح العمل الميدانى :

وفى قرية الحاكمة أتيحت فرصة للتعرف على محطة التجارب للتنمية الزراعية ، والزراعات المستحدثة ، وطرق توزيع البذور والأسمدة ، واستخدام الآلات الحديثة والإستفادة من التكنولوجيا فى مجال الزراعة ، وتدريب المزارعين على إستخدامها . هذا وتجدر الإشارة إلى أنه كان للشيخ (قاسم هادى قصادى) شيخ شمل الشرفة والمسارحة الفضل فى مقابلتنا بالمهجرين ، وتحديد مواقعهم وإنتشارهم فى القرية ، . كذلك تعريفنا بأسماء القبائل والأسر المهجرة ، التى أستوطنت أراضى حاكمة أبو عريش ، وبعدد مساكن القرية ، والأسر التى تقطنها ، وكان لذلك أثره فى معاونة الدراسة فى مرحلة جمع البيانات .

وبعد أن تم تحقيق الهدف من وراء المرحلة الأولى من العمل الميدانى ،

بالتعرف على مجتمع الدراسة ومطالبها ، أصبح من الممكن بعد إعداده وتهيئته الانتقال إلى مرحلة أخرى لإستكمال العمل الميدانى ، ونعنى بهذه المرحلة الثانية ، مرحلة جمع البيانات من قرى البحث .

وقد بدأت هذه المرحلة بعد تجريب استمارة البحث الأولية ، وتعديلها وإعادة طبعها فى صورتها النهائية . وكان ذلك فى يوم الأثنين ٢٨ صفر ١٣٩٣هـ الموافق (٢ إبريل ١٩٧٣م) . وهذه المرحلة هى التى سيعرض لها الفصل التالى بالتفصيل.

الفصل الثانى

وحدة الدراسة وأدوات جمع البيانات وتفريغها



الفصل الثانى

وحدة الدراسة وأدوات جمع البيانات وتفريغها

يتحدد مسار هذا الفصل فى مناقشة نقاط ثلاث أساسية .

الأولى : تعالج حجم وتوزيع وحدة الدراسة .

الثانية : تعرض لأدوات جمع البيانات .

الثالثة : تشرح عملية جمع البيانات وتفريغها وتحليلها إحصائياً .

حجم وتوزيع وحدة الدراسة(*) :

بناء على مسار عملية التهجير والتوطين التى عرض لها الفصل الثانى من الباب السابق ، وبناء على الالتزام بخط المنهج المقارن فى هذه الدراسة ، فقد اتخذت (حاكمة أبو عريش) نظراً لتركز سكان القرى المهاجرة فيها إطاراً ممثلا للمجموعة التجريبية ، على حين اتخذت قرى (بير الجبلى والقويعية والسادلية وشباطه) ، وهى قرى تابعة لإمارة أبو عريش التى يقع السد فى حدودها الإدارية ، إطاراً ممثلا للمجموعة الضابطة .

وقد روعى فى اختيار إطارى وحدة الدراسة أن يكونا متجانسين إلا من زاوية واحدة ، هى زاوية عدم تعرض أسر قرى المجموعة الضابطة لحتمية التهجير والتوطين ، التى تعرض لها سكان القرى الثمانى ، التى تعرضت لخطر غمر مياه السد لها بعد بنائه ، مما اضطر أهلها إلى تركها والتوطين من جديد فى حاكمة أبو عريش ، وذلك للأسباب التى فصلها الفصل الثانى من الباب السابق .

(*) تستخدم لفظة وحدة الدراسة فى هذا المجال للإشارة إلى مستويين : الأول – مستوى مجتمع القرية ، الثانى – مستوى الأسرة .

وتتمثل أوجه التجانس بين وحدتى الدراسة فى العناصر التالية :

١ — تقارب وحدتى الدراسة على مستوى القرية فى كل من المجموعتين (التجريبية ، والضابطة) ، وذلك من حيث حجم الأسر القاطنة فيهما ، إذ بلغ مجموع الأسر فى الإطار البيئى للمجموعة التجريبية ٢٥٧ أسرة ، أما فى الإطار البيئى للقرى الأربعة للمجموعة الضابطة فقد بلغ ٢٧١ أسرة :

٢ — تجانس الوسط الحضارى والمهنى لأسر كل من المجموعتين وإن تحولت أسر المجموعة التجريبية إلى ممارسة الزراعة كحرفة أولى .

٣ — التجانس النسبى لأسر المجموعتين من حيث بداية ونهاية فئات العمر ، كما هو موضح فى الفصل التالى :

٤ — التجانس النسبى كذلك ، من حيث المستوى التعليمى لأرباب أسر المجموعتين كما هو موضح أيضاً فى جداول الفصل التالى .

٥ — التجانس بين أسر المجموعتين من حيث الحالة الاجتماعية ، إذ بلغ عدد أرباب الأسر العزاب فى المجموعة التجريبية ٤ فقط — أى ٢ ٪ — على حين لم يظهر لهذه النسبة أى أثر لدى أسر المجموعة الضابطة .

ومؤدى هذه العناصر أن العوامل التى ثبتتها الدراسة هى :

١ — السن .	٢ — الوسط الحضارى والمهنة .

٣ — التعليم .	٤ — الحالة الاجتماعية .

٥ — الحجم .

أما بالنسبة للعوامل المتغيرة فى هذه الدراسة فقد انحصر فى عامل الهجرة .

التوزيع المكانى والكمى لوحدة الدراسة :

اتخذت حاكمة أبو عريش للأسباب التى فصلها الفصل الثانى من الباب الثالث ،وحدة بنائية مجتمعية لأسر المجموعة التجريبية ،أما فيما يتصل بالمجموعة

الضابطة فقد جرى حصرها فى القرى الأربع التالية التابعة لإمارة أبو عريش كذلك ، تحقيقا لثبات متغير الوسط الحضارى المتقدم ذكره ، وفيما يلى جدول يبين توزيع حجم الأسر فى المجموعتين :

الحجم والتوزيع / العنصر	المجموعة التجريبية	المجموعة الضابطة			
	حاكمة أبو عريش	بير الجبلى	القويعة	السادلة	شباطه
عدد الوحدات السكنية المأهولة بالقرية	٢١٠	٣٩	١٠٠	٧٠	٢٨
عدد الوحدات الأسرية بالمسكن	٢٥٧	٤٦	١١١	٨١	٣٣

ولما كان حجم الوحدات الأسرية فى كل من المجموعتين متقارباً ، إذ هو — كما يوضح الجدول السابق — فى المجموعة التجريبية ٢٥٧ أسرة ، وفى المجموعة الضابطة ٢٧١ أسرة ، ولما كانت الدراسة تتخذ من الأسرة لا العائلة وحدة لتناولها الاستقصائى ، فقد جرى إسقاط الوحدات السكنية التى لا تقطنها أسر وإنما تقطنها عائلات ، ويقصد بالأسرة فى محيط هذه الدراسة الأسرة الزواجية أو النووية أما العائلة فيقصد بها الأسرة الممتدة أو المركبة التى تضم أفراد آخرين عدا الزوج والزوجة والأولاد المباشرين غير المتزوجين ، ونتيجة لهذه العملية فقد بلغ الحجم الفعلى للوحدات الأسرية فى محيط المجموعة التجريبية ٢٣٢ أسرة ، لم يبد منهم عشرون أسرة رغبة فى التعاون مع الباحث . ويعود ذلك لدى بعض الأسر إلى غياب العائل أو سفره ، والبعض الآخر كان نتيجة لمرض العائل .

أما بالنسبة لمحيط المجموعة الضابطة فقد بلغ المجموع الفعلى للوحدات

الأسرية بها بعد عملية الإسقاط ٢٣٦ أسرة ، استبعد منها ثمانى عشرة أسر نتيجة لرفضها الاستجابة للإدلاء بالبيانات ، ومن ثم فقد بلغ حجم أسر المجموعة التجريبية ٢١٢ أسرة وحجم أسر المجموعة الضابطة ٢١٨ أسرة .

ولما كانت البحوث الاجتماعية تهدف إلى الحصول على صورة بانورامية متكاملة لإطار مجتمعى معين ، سواء ظهر ذلك فى صورة مجتمع جغرافى بأكمله ، أو لقطاع محدد فى هذا المجتمع (١) ، ولما كان علم الإحصاء هو العلم الذى يبحث فى طرائق جمع الحقائق الخاصة بمختلف الظواهر وتنسيقها فى صور رقمية (٢) .

ولما كانت العمليات الإحصائية من جهة ثالثة ، تدور فى أشكال متعددة أهمها :

١ — الحصر الشامل Complete enumeration حيث تتناول العمليات الإحصائية جميع مفردات المجتمع الإحصائى بأكمله ، بمعنى أنه يعتمد على أساس شمول جميع وحدات مجتمع الدراسة (٣) .

٢ — العينات الإحصائية التى تقوم على جزء محدد من المجتمع الإحصائى ، بحيث يمثل هذا الجزء المجتمع بأكمله (٤) .

---

(١) محمد طلعت عيسى — تصميم و تنفيذ البحوث الاجتماعية مرجع سابق — صفحة ٢٧٨ .

(٢) محمد سمير ابراهيم وأبو بكر أحمد حسين — أساسيات علم الإحصاء — مكتبة عين شمس — القاهرة — ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) صفحة ٠٧

(٣) زيدان عبد الباقى — قواعد البحث الاجتماعى مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة ، ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) صفحة ١٨٥ .

(٤) انظر (أ) صليب روفائيل — مبادىء علم الإحصاء التجاريين و الاقتصاديين — محاضرات مطبوعة بالاستنسل ، جامعة القاهرة ١٣٩٣ — ١٣٩٤ هـ (١٩٧٣—١٩٧٤م) صفحة ٣

(ب) محمد جلال أبو الذهب وجامع مصطفى جامع الاستدلال الاحصائى — مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) صفحة ٢٣ .

فقد اتبع – لذلك كله – أسلوب المسح أو الحصر الشامل فى عملية جمع البيانات من وحدة الدراسة الميدانية لإعطاء صورة بانورامية متكاملة لمفرادات المجتمع كله ، وإذا كان هذا الأسلوب قد لقى بعض النقد من جانب بعض الباحثين ، على أساس أنه يستلزم وقتاً وجهداً ومالاً كثيراً وقد يتعذر توافر ذلك على نحو مناسب ، وبالكيفية المطلوبة فى أحيان كثيرة ، كما أنه قد يقع فى بعض الأخطاء ، وأهمها إهمال بعض الوحدات خلال عمليات الحصر (١) ، وعدم تفهم الأسئلة باستمارات وكشوف البحث ، نتيجة لكبر حجم عمليات التبويب وكثرة البيانات المتحصل عليها (٢).

فانه كأسلوب إحصائى تملى الأخذ به بعض الاعتبارات ، وبخاصة حين يكون البحث متعلقا بمجتمع يتكون من عدد قليل من المفردات التى يسهل حصرها (٣) .

وبناء على ما سبق ، وتبعا لحجم الوحدات الأسرية فى كل من المجموعتين – كما أوضحهما الجدول السابق – يكون أسلوب الحصر الشامل أنسب الأساليب فى هذه الدراسة ، وهو الذى يمكن أن يقدم صورة بانورامية متكاملة لجوانب المجتمع الميدانى من ناحية ، كما لا يخشى عليه التعرض للعيوب أو الانتقادات التى وجهت إليه من ناحية ثانية .

Frank Yates, F. R. S. Sampling for Censuses and Surveys. London Charles Griffin & Co. Ltd., ١٣٨٠ هـ 1960. pp. 1–2. (ب)

(١) عبد المجيد فراج – الأسلوب الإحصائى – دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩١هـ (١٩٧١م) صفحات ٢١ – ٢٢.

(٢) محمد خلاف أبو الدهب وجامع مصطفى جامع – الاحصاء الوصفى – مكتبة عين شمس – القاهرة – ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) صفحة ٢٠

(٣) محمود عساف – المنهج العلمى فى بحوث التسويق – القاهرة – الطبعة الثالثة – ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) صفحة ٦

أدوات جمع البيانات :

اتخذت الدراسة من طريقة المقابلة المقننة باستمارة بحث أداة لجمع البيانات من مفردات مجتمع البحث الميدانى وإن كان قد اعتمد على طريقة الملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى الاستعانة بعدد من الإخباريين من كبار السن من السكان الأصليين ممن يلمون بتاريخ المنطقة وأحداثها وأحوالها ، وقد تم الاستعانة بهذه الأدوات فى عملية جمع البيانات التى يتم الحصول عليها عن طريق المقابلة المقننة المحددة باستمارة بحث ، وكذلك التى من شأنها أن تقدم البيانات التى تعذر الحصول عليها على طريق هذه الاستمارة .

وتتصل نوع هذه المعلومات بالبناء المادى والعمرانى للمنطقة وسكانها وتاريخها ، وتطور صور النشاط فيها وامتدادها وحدودها ، إلى غير ذلك من معلومات وصفية للمنطقة .

بناء صحيفة البحث :

ولما كانت استمارة البحث تعامل فى كثير من الأحيان على أنها وحدة واحدة مترابطة الأجزاء ، فقد كان من اللازم أن تعد بناء على خطة محكمة تضمن تنظيم تسلسل الوحدات بنظام طبقى ،وتنوعا يضمن اشتمال الاستمارة على جميع النواحى المختلفة المطلوبة (١) .

وقد سار تصميم الاستمارة منهجيا ببعض الخطوات الأساسية هى :

(أ) تحديد نوع المعلومات التى يرغب الباحث فى الحصول عليها .

(ب) تحديد شكل الأسئلة والاستجابات والصياغة وتسلسلها .

(ج) اختبار الاستمارة قبل القيام بتطبيقها .

(د) تنسيق الاستمارة وإعدادها فى صورتها النهائية .

---

(١) السيد محمد خيرى ـــ مرجع سابق ـــ صفحة ٤٧٤

(أ) تحديد نوع المعلومات

تحددت المعلومات التى يراد الحصول عليها فى المســائل التالية ، والتى تم تحديدها من خلال الاستنباط التصورى الذى جاء حصيلة للإطارات النظرية التى أكدتها كثير من البحوث والدراسات وهى :

١ — بيانات تتصل بوصف وحدات ومفردات الدراسة الميدانية ، وبخاصة من حيث :

(ا) السن .

(ب) الحالة الزواجية .

(ج) الحالة التعليمية .

(د) الدخل .

٢ — بيانات خاصة بالنسق المورفولوجى للأسرة وبخاصــة من حيث :

(أ) عدد أفراد الأسرة .

(ب) عمر أصغر الأبناء بالأسرة .

(ج) نمط الأسرة أهو نووى أم مركب ممتد ؟

(د) الهجرة والتنقل .

٣ — النسق المادى والعمرانى وقد إختص بالعناصر التالية :

(أ) ملكية المسكن .

(ب) عدد الغرف التى يتكون منها المسكن .

(ج) مواد بناء المسكن .

(د) غطاء أرضية المسكن .

(هـ) وجود فرن بالمسكن .

(و) أماكن تخزين الغلال والحطب ؛
(ز) إستخدام أدوات حديثة بالمنزل .
(ح) الاتجاه إلى تغيير شكل المسكن وتنظيمه .
(ط) شكل التغيير المطلوب بالمسكن ونمطه .
(ى) مكان حفظ الماشية .
(ك) مكان حفظ مياه الشرب .
(ل) إستخدام المبيدات والآلات فى العمل .
(م) إستخدام الآلات الزراعية الحديثة .
(ن) نوع الوقود المستخدم .
(س) طريقة أو مصدر الحصول على البيض والدواجن .
(ع) طريقة إعداد الخبز أو الحصول عليه .
(ف) أسلوب معرفة الزمن وتقديره .
(ص) قيام جمعيات إرشادية .
(ق) وسيلة الانتقال .
(ر) وسيلة الاتصال .
(ش) وجود النقص المادى بالقرية .

٤ — النسق الإقتصادى ويتحدد فى العناصر التالية

(أ) نوع العمل الحالى .
(ب) الطابع الوراثى فى نوع العمل الحالى .
(ج) نوع العمل السابق إن وجد .
(د) الموقف التفصيلى بين الزراعة والرعى .
(ه) السبب فى تفضيل العمل الزراعى إن وجد .

(و) نوع المحاصيل المزروعة .

٥ — النسق الثقافى والترويحى وعناصره :

(أ) الاشتراك فى برامج محو الأمية .

(ب) الاشتراك فى ناد أو هيئة ثقافية .

(ج) مزاولة أى لون من ألوان النشاط .

(د) نوع النشاط المزاوال إن وجد .

(هـ) مكان مزاولة هذا النشاط .

(و) الاشتراك فى الندوات .

(ز) ملكية أجهزة الراديو .

(ح) درجة الاستماع للراديو سابقاً .

(ط) درجة الاستماع للراديو حالياً .

(ى) الإطلاع على الجرائد .

(ك) درجة دخول الجرائد للقرية .

(ل) الاستمتاع بعطلات نهاية الأسبوع .

(م) السفر والرحلة إلى داخل مدن المملكة أو إلى خارجها .

٦ — نسق المكانة الاجتماعى ويتضمن العناصر الآتية :

(أ) قيمة الرجل .

(ب) مدى السماح للزوجة فى مشاركة زوجها فيما يعن له من أمور ومكانة الزوجة الاجتماعية .

(حـ) استشارة الأبناء فيما يعن من أمور ومكانة الأبناء الاجتماعية .

(د) مكانه الذكر والأنثى .

٧ — النسق العلاقى ويشتمل على :

(أ) اللجوء إلى الأرحام وأفراد العشيرة فى فض المنازعات العائلية والعلاقات القرابية .

(ب) الاختلاط ومجالسة وزيارة الآخرين من غير أفراد الأسرة أو العشيرة (العلاقات الخارجية) .

(ج) الاختلاط ومجالسة وتزاور أفراد من أسر غير محيطة بقريته الأصلية .

٨ — نسق القيم الاجتماعة وتتضمن الوحدات التالية :

(أ) قيم الخطبة .

(ب) قيم سن الزواج .

(ج) قيم المهور .

(د) قيم السفور .

(ه) قيم التعليم .

(و) قيم عمل الزوجة .

(ز) قيم الزى .

(ح) قيم الصحة والتداوى .

(ط) قيم التختين .

(ى) القيم المتصلة بعادات تناول الطعام .

(ك) القيم المتصلة بعادات النوم .

٩ — أسباب الهجرة ومشكلاتها (ويختص بمفردات المجموعة التجريبية) وهو يتضمن :

(أ) مدى الحصول على أرض جديدة تعويضاً للأرض القديمة .

(ب) سبب الهجرة والارتحال إلى القرية الحالية .

(ج) المشاكل التى نجمت عن الارتحال :

(ب) تحديد شكل الأسئلة وصياغتها وتسلسلها :

هناك نوعان من الأسئلة ، أحدهما يطلق عليه إسم الأسئلة المفتوحة النهاية غيرالمقيدة والآخر يطلق عليه إسم الأسئلة المقيدة أو المحدودة Structured ولكل نوع مزاياه وعيوبه ، فالأسئلة المفتوحة لها فائدتها الكبرى إذا كان الميدان جديداً ، وإذا أراد الباحث أن يسمح للمبحوث بالتعبير الحر التلقائى ، فيترك له حرية التعبير عن مشاعره وانفعالاته . وفى كثير من الأحيان تعتبر الأسئلة غير المقيدة خطوة لازمة لعمل الاستمارات ذات الأسئلة المقيدة ، حتى تكون الأخيرة نابعة من واقع الحياة الاجتماعية ، وليست نتيجةالتفكير الذاتى للباحث وحده ، ومن عيوب الأسئلة المفتوحة صعوبة توجيهها وأن كثيراً من البيانات المطلوبة قد لا يتيسر الحصول عليها ، فيستحيل فى هذه الحالة المقارنة بين المبحوثين ، ومن عيوب الأسئلة المفتوحة أيضاً أن البيانات التى يحصل عليها الباحث يصعب تحليلها إحصائياً .

أما الأسئلة المحددة أو المقيدة فهى التى يطلب فيها الاستجابة بأحد المتغيرات المحددة مثل (نعم) أو (لا) أو (موافق) أو (لا أعرف) وقد تتدرج المتغيرات فى كل سؤال من النفى المطلق ، إلى المعتدل ، إلى التأييد المعتدل ، إلى التأييد المطلق مثال ذلك : أوافق نوعاً ما — لا أدرى — لاأوافق نوعاً ما — لا أوافق . وقد توضع قوائم إجابات مغلقة لكل سؤال وما على المبحوث إلا أن يضع خطاً تحت الرأى الذى يميل إليه أو علامة (صح) ، ليقرر بذلك اختياره وإجابته (١) .

وقد روعى فى نوع الأسئلة بالاستمارة أن تكون جميعها من النوع المقيد أو المغلق تسهيلا لعملية التحديد والتفريغ ، ومنعاً لأى تقدير ذاتى يمليه موقف المقابلة .

---

(١) عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، صفحات ٥٢٠—٥٢١ .

ومن ثم فقد روعيت الشروط العامة التالية فى استمارة البحث :

١ – أن تكون الاستمارة قصيرة بقدر الإمكان ، بحيث لا تجهد الأفراد فى ملئها والإجابة عن أسئلتها ، وبحيث يكفى طولها للحصول على إجابات على درجة كافية من الثبات والثقة .

٢ – ألا تحتاج أسئلتها إلى إجابات مطولة ، تستغرق من المجيب وقتاً وجهداً .

٣ – تصاغ الأسئلة والعبارات فى أسلوب وألفاظ معروفة ، حيث لا تحتمل أكثر من معنى واحد .

٤ – ألا تشتمل الأسئلة على وقائع شخصية أو محرجة ، دون أن تكون هناك فرصة للمناقشة بين الباحث والمسئول ، لشرح الهدف من هذه الأسئلة بنوع خاص ، وإقناعه بالإجابة عنها إجابة صريحة .

٥ – أن تتدرج الأسئلة بحيث يساعد تدرجها هذا على إثارة اهتمام الأفراد الذين يجيبون عنها ، وبحيث تنتقل من الأسئلة التى تسهل الإجابة عنها إلى الأسئلة الأكثر تعقيداً .

٦ – ألا يشتمل السؤال على أكثر من فكرة واحدة محددة ، حتى لا يجد المجيبون صعوبة فى صياغة الإجابات عن أجزاء مختلفة لسؤال واحد فى إجابة واحدة (١) .

أما بالنسبة لتسلسل الأسئلة ، فقد روعى أن تكون متدرجة ، بحيث يساعد تدرجها على إثارة اهتمام الأفراد الذين يجيبون عنها ، وأن يكون ترتيبها متمشياً مع تدرج العلاقة الودية بين الباحث والمبحوث وخاصة فى مواقف المقابلة ، ومن الأساليب المعروفة فى تسلسل الأسئلة ما يسمى بالترتيب القمعى أو المخروطى Funnel approach : وذلك بأن يبدأ الباحث بتوجيه

---

(١) السيد محمد خيرى ، مرجع سابق ، صفحات ٤٧٦ – ٤٧٧ .

سؤال عام جداً وغير مقيد ، ويليه بعد ذلك أسئلة تضيق وتتخصص بالتدريج :

كما روعى أيضاً أن يكون تتابع الأسئلة فى تسلسل منطقى ، حتى يتسنى لأفراد البحث أن ينظموا أفكارهم ، ويجب تقسيم الأسئلة إلى مجموعات متناسقة توضع لها عناوين فرعية ، وخاصة إذا كان البحث متشعباً ، ويشمل أكثر من ظاهرة واحدة ، ويجب أن تعطى الأسئلة أرقاماً مسلسلة حتى يمكن الاستدلال على أى سؤال بسهولة (١) .

(ج) اختبار الاستمارة قبل القيام بتطبيقها :

جرت دراسة إستطلاعية تجريبية لإستمارة البحث قبل تطبيقها العام وإستخدامها النهائى ، ولقد كان الهدف من وراء المحاولة التجريبية — التى أجريت على عشرين أسرة من أسر قريتى الحاكمة والسادلية — ضماناً للرؤية المتكاملة للمجتمع كله . وقد روعى أن تكون قرى التجريب من القرى الأساسية ، والممثلة لغيرها من حيث المستوى إلى حد كبير ، وقد استطلعنا رأى كبار السن فى المنطقة فى هذا الموضوع للوقوف على المسائل التالية :

١ — تحديد درجة إستجابة المبحوثين للبحث بصفة عامة وللاستمارة على وجه الخصوص .

٢ — تحديد طول الاستمارة والزمن الذى يستغرقه الباحث فى ملئها .

٣ — تحديد صعوبات اللغة ومعرفة ما إذا كانت الألفاظ والعبارات فى مستوى فهم المبحوثين أم لا (٢).

٤ — الكشف عما إذا كانت هناك عناصر أخرى أغفلتها الاستمارة ، وينبغى إدخالها ، أو أن هناك عناصر قائمة بداخلها تمثل مشكلا أو إحراجا للمبحوثين .

---

(١) عبد الباسط محمد حسن — مرجع سابق — صفحة ٥٣٠-٥٣١ .

(٢) عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، صفحة ٥٣١ .

ولقد تبين من تجريب الاستمارة بعض الملاحظات التالية :

١ — بالنسبة لتحديد درجة إستجابة المبحوثين ، فقد تبين أن المبحوثين فى حاجة إلى المزيد من التوجيه والوعى بأهداف البحث وإجراء المقابلة ، خاصة وأن هذه الدراسة تمثل خبرة جديدة بالنسبة لهم ، وقد ساهم فى ذلك طبيعة تنظيمهم العائلى البدوى الذى لايسمح بالاحتكاك أو الاتصال فى أى وقت ومع أى شخص ، إلا إذا كان معروفا لديهم ، وقد وضعت هذه الملاحظة فى الاعتبار ، نظرا لما يترتب عليها من آثار ، يمكن أن تفيد البحث إذا ما تحقق شرط التجاوب والتفاعل مع القائم به .

٢ — وبالنسبة لطول الاستمارة فلم تبين الدراسة التجريبية أنها تمثل ثقلا من هذه الناحية ، فهى متوسطة الحجم ، وتتناول موضوعات تتصل اتصالا حيوياً بمجتمع المبحوثين ، الأمر الذى خفف من احتمال تصور بعض المبحوثين أنها طويلة ، كما أن ظروف إجراء المقابلة وطريقتها من المسائل التى تزيد من الشعور بطول الاستمارة والمقابلة ، أو تزيد من الارتياح لها ، وقد تبين أن زمن ملء الاستمارة لا يتجاوز أكثر من ثلثى ساعة داخلا فيه مسائل التعارف والتمهيد لإلقاء الأسئلة على المبحوثين .

٣ — استفادت الاستمارة من عملية التجريب فيما يتصل بصعوبات اللغة ، حيث استبدلت ببعض الألفاظ ألفاظا أخرى محلية ، مثل حرث بدلا من زراعة ، وكلمة تنور بدلا من كلمة فرن ، وكلمة هوش بدلا من كلمة رعى ، وكلمة غدروش بدلا كلمة عش ، جعادة بدلا من سرير ، وأم بدلا من أل التى تفيد التعريف ، كأن تقول : نشرب امقهوة بدلا من نشرب القهوة ، وبلغتهم ورد الحديث الشريف «ليس من امبرامصيام فى امسفر» فى «ليس من البر الصيام فى السفر» ، كما لوحظ أن بعضا من القبائل الجبلية بالمنطقة تنسب الابن فيها إلى الأم ثم إلى الأب فيقولون : على أمفاطمة أمعلى .

وقد ساعد على إدارك هذه الألفاظ الاحتكاك بالبيئة ، قبل عملية جمع البيانات ، والاتصال بمفردات البحث ، والحديث معهم ، فى محاولة لاكتساب

لهجتهم المحلية وفهمها ، وهى لهجة تتسم بالسرعة ، وتداخل الألفاظ والحروف عند النطق و التعبير .

٤ — أما بالنسبة لادخال عناصر جديدة ، أوحذف أخرى ، فلم تبين الدراسة التجريبية حاجة إليها ، نظراً لأن وحدات الاستمارة الأولية وعناصرها ، قد جرى انتقاؤها — كما سبق القول — من خلال استنباط نظرى لكل ما كتب عن مجتمع الدراسة من ناحية ، وللبحوث والدراسات التى أجريت على مجتمعات مماثلة لمجتمع الدراسة من ناحية أخرى . وإذا كان هناك من تعديل روُى الأخذ به ، فيتمثل فى إعطاء بعض التفصيلات لبعض العناصر التى كانت غير شاملة وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بالنسق المادى والعمرانى ونسق القيم كما روُى إعادة تنظيم وتعديل فى وضع الوحدات بالاستمارة لتكون من حيث البناء أكثر تعبيرا ومنطقية .

(د) تنسيق الاستمارة وإعدادها فى صورتها النهائية :

بعد عملية التجريب جرت الصياغة النهائية لاستمارة البحث ؛ وقد روعى فيها تسلسل بنائى محدد (يقوم على الترابط والتساند المنطقى لعناصرها) . كما روعى أيضاً أن يكون إعدادها على نحو يخدم عمليات التفريغ الآلى ، ويسهل إجراءاتها ، كما روعى كذلك إعطاء مسافات بين الأسئلة ، حتى تكون مميزة واضحة ، لا تعطى فرصة لتداخل الإجابات ، أو نسيان سؤال من الأسئلة ، ويرد فى ملحق الرسالة صورة من الاستمارة بعد تعديلها وتنسيقها . وهى الصورة التى جرى تبعاً لهـا عملية جمع البيانات من خلال المقابلة .

المقابلة :

تستخدم المقابلة فى كثير من مجالات الحياة ، فالباحث الإجتماعى يستخدم المقابلة كأداه لجمع البيانات ، ورجل الأعمال و الطبيب ، ورجل الدين والقاضى ، ورجل البوليس والصحفى ، والمدرس و المحـامى ،

والإخصائى النفسى و الإخصائى الاجتماعى . . . كل هؤلاء يستخدمون المقابلة لاستغلالها فى التوجيه والتشخيص أو العلاج . ويختلف الهدف من المقابلة من مجال إلى آخر ؛ ورغم ذلك فإن أسلوب المقابلة والأسس السلوكية التى تقوم عليها ، والظروف التى ينبغى أن تتوافر لها لتحقق أغراضها ، تكاد أن تكون واحدة بالنسبة لجميع المقابلات أيا كان نوعها .

وقد اتبعت الدراسة أسلوب المقابلة المقننة ضماناً للدقة وعدم النسيان، وتوحيد موقف المقابلة مع سائر مفردات الدراسة .

جمع البيانات وتفريغها وتحليلها إحصائيا :

سارت عملية ملء استمارات البحث من قرى المجموعتين التجريبية والضابطة — التى سبق تحديدها — وفقاً لما يلى :

١ — بدىء فى العمل الميدانى بقرى المجموعة التجريبية ، وهى قرية حاكمة أبو عريش حيث تركزت الأسر المهجرة فيها ، وقد بدأت هذه المرحلة فى الفترة من الاثنين ٢٨ صفر ١٣٩٣ هـ الموافق (٢ إبريل ١٩٧٣ م) إلى الثلاثاء ٢١ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ الموافق (٢٤ إبريل ١٣٧٣ م) ، وقد وزعت الأسر بمعدل عشر أسر يومياً ، وتملأ البيانات فى محال إقامتهم .

٢ — بعد استيفاء بيانات أسر المجموعة التجريبية ، تم النزول لأسر المجموعة الضابطة فى قراها الأربع ، وذلك ابتداء من يوم السبت ٢٥ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ الموافق (٢٨ إبريل ١٩٧٣ م) حتى الخميس ١٤ ربيع الثانى ١٣٩٣ هـ الموافق (١٧ مايو ١٩٧٣ م) . وقد سارت عملية جمع البيانات بنفس الكيفية التى سارت عليها بالنسبة للمجموعة التجريبية ، وإن ازداد معدل حالات المقابلة يومياً لتبلغ ١٢ حالة يوميا .

وقد تم اتخاذ الأسر الزائدة على المائتين فى كل من المجموعتين التجريبية والضابطة ؛ كأسر بديلة للحالات التى يتعذر جمع البيانات منها ، ومن ثم

فقد بلغ حجم الأسر البديلة بالنسبة للمجموعة التجريبية ١٢ أسرة ، أما بالنسبة للمجموعة الضابطة فقد بلغ حجم الأسر ١٨ أسرة .

أى أن المجموع الفعلى لمفردات وحدات الدراسة بالنسبة للمجموعتين، والتى تم إستخراج النتائج تبعاً لها ٤٠٠ أسرة .

بعد ملء استمارات البحث من الميدان تمت بعض العمليات ، بهدف استخراج الجداول الإحصائية المطلوبة من هذه الصحائف آلياً ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — مراجعة صحائف البحث مكتبياً ، للتأكد من أن جميع الأسئلة قد أجيب عنها إجابات واضحة ومنسقة ، علماً بأننا أستبعدنا الاستمارات التى لم تنطبق عليها الشروط المطلوبة .

٢ — عملية الترميز ومراجعتها : وهى تحويل البيانات الوصفية إلى رموز رقمية عن طريق دليل الترميز للعملية الإحصائية . وبعد ترميز إجابات جميع الأسئلة الوصفية ، تمت عملية مراجعة لهذه العملية للتأكد من إستخدام الدليل الموضوع إستخداما سليما ، وهذه العملية أساسية لتجهيزها تجهيزاً آلياً تمهيداً لأستخراج الجداول آليا .

٣ — عملية التثقيب ومراجعتها : بعد إتمام عملية الترميز إستأجر الباحث الأجهزة الألكترونية لعملية التثقيب ومراجعتها ، وعملية التثقيب معناها : نقل بيانات كل صحيفة من صحائف البحث على بطاقات نمطية (Standard) تسمى بطاقات التثقيب ، وتتكون كل بطاقة من ٨٠ عموداً ، ولقد أحتاجت كل صحيفة إلى بطاقتين لأستيعاب جميع البيانات الموجودة بالصحيفة (إستخدمت آلة التثقيب 021 وآلة حاسبة 026 .I. B. M.

وبذلك أصبحت جميع الاستمارات جاهزة لاستخراج الجداول آليا .

٤ — إستخراج الجداول آليا : لما كان عدد وحدات جمع البيانات كبيراً ، وعدد الجداول المستهدفة كثيرة ومتشعبة ، إحتاج ذلك إلى استخراجها على الحاسب الألكترونى ، ولقد إستخدم فى ذلك الحاسب الألكترونى Computer طراز (I. B. M. 360) حيث وكل الباحث هذه العملية إلى خبير متخصص لكتابة برنامجها واستخراجها ،حيث استخدم فى ذلك لغة الحساب Fortran Lang وقد تم إستخراج الجداول الإحصائية فى كل من المجموعتين التجريبية والضابطة ، ولقد بلغت عدد البطاقات التى ثقبت فى المجموعتين (٨٠٠ بطاقة) تمثل ٤٠٠ حالة ، وبلغ عدد الجداول المستخرجة لعرض وتحليل البيانات على المستويات المتباينة ٩٢ جدولا .

تحليل البيانات إحصائيا

تم تحليل البيانات إحصائياً وفقاً لما يلى :

١ — العرض الجدولى .

٢ — إجراء أختبار كا٢ .

٣ — العرض البيانى بالرسوم البيانية .

مستوى المعنوية :

مستوى المعنوية = ١ — درجة الثقة وهى الحدود التى عندها يمكن للباحث قبول أو رفض للفرض العدمى (الصفرى) — درجة الثقة فى نتيجة الاختبار وتكون عند إستخدام مستوى معنوية (٠٥ر٠) = ٩٥٪ ، وعند إستخدام (٠١ر٠) = ٩٩٪ .

الرسوم البيانية :

الغرض الأساسى من التمثيل بالرسم هو توضيح التوزيع بصـــورة

حسية يسهل معها إستنتاج النتائج ومقارنتها ، ويجب الإشارة إلى أن المساحة التى يحجزها أى شكل فوق المحور الأفقى تمثل المجموعة كلها التى يعبر الرسم عنها ، وأن الخط الذى يحدد هذه المساحة يفيد فى إعطاء صورة عن تدرج التغير فى المساحات الجزئية التى تتكون منها المساحات الكلية(١) .

(١) السيد محمد خيرى - مرجع سابق - صفحة ٧٢ .

الفصل الثالث

عرض البيانات وتحليلها

مقدمة

سوف أعرض فيما يلى نتائج الدراسة الميدانية وأتناولها بالتحليل . وأود أن أوضح فى البداية أننى قد رأيت إستبعاد كافة الجداول التى فرغت فيها بيانات تلك الدراسة وقد بلغ عدد تلك الجداول تسعين جدولا أغلبها مركبة . وقدفرض على ذلك عامل ضيق الحيز لأن حجم الكتاب كان سيتضاعف لولا هذا . ونفس الأعتبار هو الذى دفعنى إلى عدم إيراد تفاصيل تطبيق أختبار كا٢ ، وكذلك إستبعاد كافة الرسوم البيانية التى قارب عددها المائة شكل .

وكل أملى ألا يكون هذا الحذف الذى لايقل عن مائتى صفحة قد أخل بمضمون الكتاب ، أو أثر بشكل ضار على وضوح المادة وقوة الدلالة ومدى إقناعها للقارئ . أما بالنسبة لمن يريد الاستزاده بالاطلاع على تلك الجداول والأشكال ، فيمكنه أن يرجع إلى الرسالة الأصلية : د . عبد الله المحمد الحريجى ، التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتهجير والتوطين فى ضوء النظرية الاجتماعية التكاملية ، دراسة تطبيقية على منطقة جازان بالمجتمع العربى السعودى ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م ، ص ص ٣٥٣ وما بعدها .

أولا : بيانات أساسية لوحدة الدراسة

١ - توزيع مفردات البحث فى المجموعتين حسب فئات السن :

يتضح من البيانات أن متوسط السن فى المجموعة التجريبية هو ٥٦ر٨٥ مقابل ٥٦ر٧٠ فى المجموعة الضابطة ، وهذا ما روعى ليكون هناك نوع من التماثل فى السن ، حتى لا يكون الفرق مؤثراً فى المجموعتين .

حرصت الدراسة الميدانية أن تحقق درجة عالية من التجانس بين وحدات مجموعتى التناول الميدانى ، وهما المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة . ومن بين المؤشرات أو المتغيرات التى لوحظ فيها أن يتحقق التجانس هو متغير فئات السن ، على أساس أن التباين من حيث فئة العمر يمكن أن يكون له دلالة قوية فى خلق تباين فى عدد آخر من المعطيات ، يمكن أن تخرج بها الدراسة الميدانية ، كما أن التجانس أو عدم التباين فى هذا الصدد، يضمن أن يكون الفروق بين المجموعتين إنما ترجع إلى أسباب أخرى غير عامل السن. ولذلك فقد جاء التجانس بين المجموعتين من حيث فئة العمر يكاد يكون تماماً ، ويمكن أن يشتق من هذه النتيجة ، أن التطابق تام بين وحدتى المجموعتين بالنسبة لهذا المؤشر .

بيد أنه مما يستلفت النظر فى هذه النقطة ، هو عدم وجود تباين داخلى أيضا بين وحدات المجموعتين ، وإذا كان هناك ضرب من التباين بين بعض فئات العمر فهو طفيف يمكن ألا يكون ذا دلالة مؤثرة أو موجهة فى نتائج البحث واستخلاصاته العامة الأساسية ؛ كأن نلاحظ مثلا وجود فروق بين المجموعتين فى فئة العمر من ٤٥ - ٥٥ إذ تبلغ النسبة فى المجموعة التجريبية ١٤٪ وفى المجموعة الضابطة ١٧ ٪ . ولما كانت الدراسة تسعى إلى الوقوف على الإطارات العامة للتباين فان مثل هذا الاختلاف يصبح غير ذى قيمة

وبإجراء اختيار كا٢ على الفرض القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وفئات السن من جانب آخر يتضح أن اختبار كا٢ غير معنوى ، ونقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وفئات السن من جانب آخر .

٢ — توزيع مفردات البحث فى كل من المجموعتين حسب الحالة الزواجية .

البيان	المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
متزوج	١٩٦	٩٨	٢٠٠	١٠٠
غير متزوج	٤	٢	—	—
المجموع	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من البيانات أن ٩٨٪ من مفردات المجموعة التجريبية متزوجون مقابل ١٠٠ ٪ بالنسبة للمجموعة الضابطة ، والذين لم يسبق لهم الزواج هم ٢٪ بالنسبة للمجموعة التجريبية فقط .

ينطبق ما سبق قوله بالنسبة للنقطة رقم (١) والخاص بالتقارب أو التجانس بين المجموعتين من حيث فئات العمر على المجموعتين ، فيما يتصل بالحالة الزواجية أو الاجتماعية ، وهو المتغير الثانى الذى سعت الدراسة إلى تثبيته أيضاً ، ذلك لأن الحالة الزواجية أو الاجتماعية من المتغيرات الهامة التى يمكن أن تحمل دلالة ذات أثر بالنسبة لنتائج الدراسة ، ومهما يكن من أمر التفاوت النسبي ٢٪ بين الحالة الزواجية لمفردات كل من المجموعتين ، فإنه تفاوت بسيط يمكن ألا يؤثر فى توجيه مسار الدراسة بعد ذلك . ومن ثم فإن هذا البيان الوصفى يتسق مع البيان الوصفى الأول فى النقطة الأولى .

ومما هو جدير بالذكر أن التركيز على بيان الصفة الزواجية أوالحالة الاجتماعية لدى مفردات كل من المجموعتين ، إنما يرجع لغاية قصد من ورائها بيان مقدار ما تعايشه الأسرة —كوحدة اجتماعية أولى فى أى هيكل اجتماعى— من آثار اجتماعية تشمل محيطها المادى والثقافى والعلاقى والقيمى ، هذا فضلا عن أن محاولة الوقوف على التغير الاجتماعى فى صورة بانورامية إنما يقتضى تناول الوسط الاجتماعى الأول للإنسان وهو الأسرة ، باعتباره وسط قابلا للتشكيل ، بل وسريع التشكيل بفعل ما يحيط به من عوامل وقوى .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين الهجرة والتوطين من جانب والحالة الزواجية من جانب آخر نجد أن اختبار كا٢ غير معنوى لأنه أقل من الواحد فى الجداول عند درجة مستوى معنوية ١ ٪ . وعليه يقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والحالة الزواجية من جانب آخر .

٣ — توزيع مفردات البحث فى كل من المجموعتين حسب إذا كان فى عصمته أكثر من زوجة :

ويتضح من البيانات أن ٧٧ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لا تجمع بين أكثر من زوجة مقابل ٥٤ر٤ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢١ ٪ من مفرداب المجموعة التجريبية تجمع بين أكثر من زوجة مقابل ٤٥ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢ ٪ من المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج

يوضح هذا البيان أن الاتجاه نحو الجمع بين أكثر من زوجة فى الوقت الواحد يتجلى بوضوح لدى مفردات المجموعة الضابطة ٤٥ر٥ ٪ مقابل ٢١ ٪ لدى المجموعة التجريبية . وإذا كان هذا الاتجاه قائماً على هذا النحو من الوضوح بحيث كسر الاتجاه نحو التجانس القائم بينهما

البندين الأول والثانى ، فان ما يمكن قوله إذن هو شيوع نمط التقليد المسيطر الذى تغذيه رواسب وقيم التراث الاجتماعى الثقافى لدى مفردات المجموعة الضابطة، إلى جانب شيوع نمط من الخروج والتحررية على عوامل السيطرة والامتثال لرواسب وقيم النسق الاجتماعى القائم ، وذلك لدى مفردات المجموعة التجريبية ، ومن ثم فان هذا الاتجاه يمكن أن يسم المجموعة التجريبية من حيث هيكلها البنائى الاجتماعى بدرجة من التحضرية تعمل على تدعيمها قوى الإنماء الحضارى والاجتماعى القائمة ، والتى تتصف بها مفردات المجموعة التجريبية أكثر من غيرها .

وباجراء إختبار كا[٢] على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين الهجرة والتوطين من جانب ، والجمع بين أكثر من زوجة من جانب آخر ، مع مراعاة إستبعاد من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار ، وجد أن إختبار كا[٢] معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين الهجرة والتوطين من جانب والجمع بين أكثر من زوجة من جانب آخر :

٤ — توزيع مفردات البحث فى كل من المجموعتين حسب ما إذا كان سبق له الطلاق .

يتضح من البيانات أن ٥ر٧٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الطلاق مقابل ٥و٦٢ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥و٢٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد سبق لهم الطلاق مقابل ٥و٣٧ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط لم يسبق لهم الزواج .

وإذا كان الطلاق نمطاً يشير إلى مدى التماسك الأسرى أو عدمه ، فانه قد ظهر فى هذه الدراسة قدر من التباين ، وإن كان تبايناً محدوداً أو بسيطاً (٥ر٢٥ ٪ بالنسبة لمفردات المجموعة التجريبية ، ٥و٣٧ ٪ بالنسبة

لمفردات المجموعة الضابطة) . وفى ضوء هذا التباين يمكن الاستدلال على أن نسبة الطلاق فى المجموعتين رغم إرتفاعها ووضوحها النسبى ، فانها لا تمثل شيئاً بالنسبة لإطار مجتمع يؤمن بتعدد الزوجات بل ويأخذ به فعلا ، ومن ثم فإن درجة التباين المحدودة بين المجموعتين ليست بدرجة يمكن أن ترجع أساساً إلى عامل التوطين أو الهجرة ، إذ يمكن أن تدخل عوامل أخرى فتضعف من الدور الذى يؤديه هذا العامل .

كذلك يلاحظ أن ما ورد فى هذه النتائج من بيان نسبى يتسق مع ماورد فى النقطة رقم (٣) من بيان نسبى وبخاصة فيما يتعلق بالإتجاه نحو الجمع بين أكثر من زوجة فى وقت واحد .

وباجراء إختبار كا ٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين الهجرة والتوطين من جانب ، وما إذا كان قد سبق له الطلاق من جانب آخر ، مع مراعاة إستبعاد من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار وجد أن إختبار كا٢ غير معنوى ، لأنه أقل من الجداول عند درجة ثقة ١ ./ وعليه يقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين الهجرة والتوطين من جانب ، وما إذا كان قد سبق له الطلاق من جانب آخر .

٥ - توزيع مفردات المجموعتين حسب معرفة القراءة والكتابة أو إحداهما

يتضح من البيانات أن ٦٣ ./ من مفردات المجموعة التجريبية يعرفون إما القراءة فقط أو الكتابة فقط أو كلتيهما مقابل ٥و٨ ./ فى المجموعة الضابطة، وعلى عكس ذلك نجد أن ٥و٩١ ./ من مفردات المجموعة الضابطة لا يعرفون القراءة أو الكتابة مقابل ٣٧ ./ فى المجموعة التجريبية .

ويعد التعليم من المؤشرات الهامة فى البحوث الاجتماعية قاطبه ، وتبرز

قيمة هذا المؤشر على وجه الخصوص فى البحوث التى تتناول موضوع التغير الاجتماعى وآثاره ودلالاته المختلفة ، وفى إطار هذا المؤشر يبرز التباين جليا بين مفردات المجموعتين فى إطار هذه الدراسة ، بيد أن هذا الفارق الضخم (٩١و٥ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة لا يعرفون القرءاة أو الكتابة مقابل ٣٧ ٪ فقط فى المجموعة التجريبية) لا يعود إلى مجرد عنصر التهجير والتوطين ، وما أدى إليه من إنماءات فى مجال التعليم بقرى المجموعة التجريبيه ، بقدر مايعود إلى عوامل ومسببات أخرى ، قد يكون أهمها أن التعليم بالنسبة للمجتماعات الرعوية الجبلية الزراعية يمثل خبرة جديدة . يمكن أن تتضخ فى أجيالها التى تليها .

وإذا كانت المجموعة التجريبية قد أظهرت مفرداتها نسبة عالية ٦٣ ٪ من حيث معرفة القراءة والكتابة ، على حين أن ٨ر٥ ٪ فقط هى التى تعرف القراءة والكتابة بين مفردات المجموعة الضابطة ، فان مرد ذلك ما أحدثته تجربة التهجير والتوطين التى عاشتها مفردات المجموعة التجريبية من آثار شملت هيكل الحياة بأكمله .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وبين معرفة القراءة والكتابة أو إحداهما من جانب آخر نجد أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومعرفة القراءة والكتابة أو إحداهما من جانب آخر :

٦ – توزيع مفردات المجموعتين حسب الالتحاق بكتاب أو مدرسة :

ويتضح من البيانات أن ٦٣٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد سبق لهم الإلتحاق بكتاب أو مدرسة مقابل ٨ر٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وعلى عكس ذلك نجد أن ٩١ر٥٪ من مفردات المجموعة الضابطة لم يسبق لهم الالتحاق بكتاب أو مدرسة مقابل ٣٧٪ فى المجموعة التجريبية .

وتنبئ النتائج الواردة فى البيان على ما ورد به حيث التباين العكسى بين مفردات المجموعتين فيما يتصل بالالتحاق بكتاب أو مدرسة ، فعلى حين أن ٦٣./ فى المجموعة التجريبية قد التحقوا بكتاب أو مدرسة ، نجد أن ٥ر٨./ فقط من مفردات المجموعة الضابطة هى التى التحقت بكتاب أو مدرسة .

ومؤدى هذه النتيجة أن مفردات المجموعة التجريبية تعايش وضعا تعليميا متقدما تسهم فى إنمائه الإمكانات القائمة بالمنطقة ، عكس مفردات المجموعة الضابطة .

ومما لاشك فيه أن أثر ذلك يمكن أن ينعكس فى نمط حياتهم بالإجمال وعلى وجه الخصوص فى إطار نسق القيم السائد ، حيث يلعب التعليم دوراً كبيراً فى تحقيق الاستفادة والوعى بقيم التغير والتمدين والتحضر .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وبين الالتحاق بكتاب أو مدرسة من جانب آخر ، اتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والالتحاق بكتاب أو مدرسة من جانب آخر .

ويمكننا إستنتاج أن كل من يعرف القراءة والكتابة أو إحداهما فى الفقرة (٥) هم أنفسهم الذين سبق لهم الالتحاق بكتاب أو مدرسة فى البيان السابق ويتطابقان تماما فى النسب والتكرارات .

٧ـ توزيع مفردات المجموعتين حسب التحاق الأبناء الذكور بالمدارس :

يتضح من البيانات أن ٥ر٨١./ من مفردات المجموعة التجريبية لهم أبناء ذكور ملحقين بمدرسة أو معهد ، مقابل ٢٥./ فى المجموعة الضابطة ، على عكس ذلك نجد أن ٥ر٣./ من مفردات المجموعة التجريبية ليس لديهم أبناء ذكور ملتحقون بمدرسة أو معهد مقابل ٥ر٧٢./ فى المجموعة الضابطة ـ هذا بخلاف ١٥./ من مفردات المجموعة التجريبية لم ينجبوا

أطفالا بالمرة ، أو لم ينجبوا ذكوراً ، أو لم يسبق لهم الزواج ، مقابل ٢,٥٪ فى المجموعة الضابطة .

ومن الطبيعى أن ينعكس أثر البيان السابق فى إطار لبيان الحالى ، إذ يتبين أن ٨٦,٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية ألحقت أبناءها الذكور بالمدارس وأن ٢٥٪ فقط من مفردات المجموعة الضابطة يظهر لديها نفس الظاهرة .

ويمكن أن يرجع هذا التباين الواضح بين المجموعتين إلى :

(أ) وضوح الوعى بقيمة التعليم وأهميته بالنسبة للإبن ، هذه قيمة دعمتها عوامل التغير والانماء بقرى المجموعة التجريبية .

(ب) وجود الخدمات التعليمية بقرى المجموعة التجريبية على نحو يسر للأفراد إلحاق أبنائهم بالمدارس .

(ج) التحلل من روابط المهنة التى أقعدت الإنسان عن التعليم وبخاصة تعليم الأبناء .

(د) الاتجاه نحو العمل الحكومى الذى تشجع عليه الدولة حيث الأجر فيه مجز وثابت .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإلحاق الأبناء الذكور بالمدارس أو المعاهد من جانب آخر ، مع استبعاد كل من ليس لديهم أبناء ذكور ، أو لم ينجبوا أطفالا بالمرة ، أو لم يسبق لهم الزواج ، من إطار الاختبار ضمانا لحياد الاختبار إتضح أن :

اختبار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإلحاق الأبناء الذكور بالمدارس أو المعاهد من جانب آخر .

٨ — توزيع مفردات المجموعتين حسب إلحاق بناتهم بالمدارس :

اتضح من البيانات أن ٦٦٪ من مفردات المجموعة التجريبية لهم بنات ملتحقات بمدرسة أو معهد ، وأن ٩,٥٪ من نفس المجموعة لم يلحقوا بناتهم بالمدارس أو المعاهد ، وعلى عكس ذلك نجد أن كل من لهم بنات من مفردات المجموعة الضابطة لم يلحقوا بناتهم بمدرسة أو معهد ، هذا بخلاف ٢٤,٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم ينجبوا أطفالا بالمره أو لم ينجبوا أو لم يسبق لهم الزواج ، مقابل ٢,٥٪ فى المجموعة الضابطة .

ومن ثم فان اتخاذ هذا المؤشر للتدليل على مدى التغيير الذى أصاب الهيكل الإجتماعى لمفردات المجموعة التجريبية يعد من المؤشرات الهامة لما له من قيمة تتمثل فى إدراك قيمة التعليم ،وبخاصة بالنسبة للإناث حيث لم يكن هناك إدراك لقيمة التعليم والتعلم .

ولقد إقترن هذا التصور بوضوح بالنسبة للإناث اللائى ارتبطت بهن عادة الحجاب ، بل وارتبطت بهن نظرة دونيه تحقر من شأنهن ، ومن شأن الدور الذى يمكن لهن أن يمارسنه ، فالذكر أعلى مكانة وأهمية وقيمة اجتماعية من الأنثى ، ومن ثم جاءت الفتاة فى آخر السلم الاجتماعى ، من حيث الإهتمام فعليها الأنصياع والامتثال بحكم العادات والتقاليد فهى سنة قاهرة فرضت عليها الاستسلام .

وإذا كان ذلك كذلك فان انفتاح الطريق أمامها ، كى تأخذ حقها من التعليم والاستفادة العقلية ، وكذا التساوى بالرجل من المسائل التى تعد ذات شأن بالنسبة لإبراز التغير ، ومع تحرى الدقة فانها تعد محكا غير قابل للنقاش .

وكما أظهر البيان الإحصائى المتقدم فانا نجد الرابطة جوهرية ووظيفية ، بين التهجير والتوطين ، وبين إلحاق الفتاة بالتعليم ، لما يرتبط بذلك من تغيير للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ،وإتجاه نحو الأخذ بالسلم الحضارى

التطورى ، الذى يمثل الحياة المتقدمة اليوم لدى المجتمعات التى تعايش نسق التحول والتغير المعاصر.

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإلحاق البنات بالمدارس أو المعاهد من جانب آخر مع استبعاد كل من ليس لديهم بنات أو لم ينجبوا أطفالا بالمرة ، أو لم يسبق لهم الزواج من إطار الإختبار ضمانا لحياد الاختبار أتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإلحاق البنات بالمدارس من جانب آخر .

٩ — توزيع مفردات المجموعتين حسب الدخل الشهرى بالريال :

اتضح من البيانات أن ٣١٪ من مفردات المجموعة التجريبية دخلهم الشهرى فى الفئة من ٨٠٠ ريال إلى أقل من ١٠٠٠ مقابل ٧٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٨٪ من مفردات المجموعة التجريبية دخلهم الشهرى فى الفئة من ١٢٠٠ مقابل ١,٥٪ فى المجموعة الضابطة ،وأن ٢٣٪ فى المجموعة التجريبية دخلهم الشهرى فى الفئة من ٦٠٠ ريال إلى أقل من ٨٠٠ ريال مقابل ٢١,٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٢٪ فى المجموعة التجريبية دخلهم الشهرى فى الفئة من ١٢٠٠ ريال إلى أقل من ١٤٠٠ مقابل ٠,٥٪ فقط فى المجموعة الضابطة . وأن ٣,٥٪ فى المجموعة التجريبية دخلهم الشهرى فى الفئة من ٤٠٠ ريال إلى أقل من ٦٠٠ مقابل ٢٠٪ فى المجموعة الضابطة وأن ٢٪ فى المجموعة التجريبية دخلهم الشهرى فى الفئة من ٢٠٠ ريال إلى أقل من ٤٠٠ مقابل ٢١٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٠,٥٪ فى المجموعة التجريبية دخلهم الشهرى أكثر من ١٤٠٠ ريال مقابل لاشئ فى المجموعة الضابطة ، وعلى ذلك فان ٢٨,٥٪ فى المجموعة الضابطة دخلهم الشهرى أقل من ٢٠٠ ريال مقابل لا شئ فى المجموعة التجريبية ٥

ويعد الدخل من المؤشرات الهامة التى يرتبط بها عدد من الدلالات الهامة فى البحث الاجتماعى ، والدخل يحدد المستوى المادى للمفردات الذى ترتبط

به كثير من الأوضاع الإجتماعية ، ويؤكد مؤشر الدخل فى هذا البيان أن هناك تباينا ملحوظا بين مستوى الدخول لمفردات كل من المجموعتين ، فعلى حين تتركز نسبة عالية من مفردات المجموعة التجريبية فى إطار فئات الدخل المرتفع نجد العكس بارزا لدى مفردات المجموعة الضابطة ، حيث تتركز نسبة عالية فى إطار فئات الدخل المنخفض لأقل من ٢٠٠ ريال فى الشهر – ٦٠٠ ريال .

وغنى عن البيان أن ارتفاع الدخول وتباينها على هذا النحو ، إنما يرجع إلى أسباب يأتى فى مقدمتها التحول من الرعى إلى العمل الزراعى المستقر ، كما يدخل فى إطارها توفر الخدمات بصورها المتخلفة ، ثم ما صاحب التهجير والتوطين من تبدل فى أحوال الأفراد المادية ، وهذه حقيقة تؤكدها تجارب التهجير والتوطين ، إذ يصاحبها إرتفاع فى معدلات الدخل الفردى .

وباجراء أختبار كا٢ على الفرض العدمى ، القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والدخل الشهرى بالريال من جانب آخر ، نجد أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والدخل الشهرى بالريال من جانب آخر .

١٠ – توزيع مفردات المجموعتين حسب مصدر الدخل

اتضح من البيانات أن ٩١٪ من مفردات المجموعة التجريبية قرروا أن مصدر دخلهم هو العمل وحده مقابل ٥٧,٥٪ فى المجموعه الضابطة ، وأن ٩.٪ من مفردات المجموعة التجريبية قرروا أن المساعدات تشكل مصدرا إضافياً للدخل مقابل ٤٢,٥.٪ فى المجموعة الضابطة .

ويلاحظ أن العمل يعد المصدر الرئيسى للدخل لدى مفردات المجموعة التجريبية على حين يبدو العمل بالاضافة إلى المساعدات مصدرا بارزا على نحو أوضح لدى المجموعة الضابطة بعكس الحال فى المجموعة التجريبية .

ومعنى قصور العمل لدى المجموعة التجريبية أن العمل أو المهنة أصبحت تشكل مصدرا كافياً للإعالة المادية ، تسهم فى رفع مستواه التيسيرات التى تقدمها الدولة للافراد ، على حين أن وضوح المساعدات لدى مفردات المجموعة الضابطة ، معناه أن العمل لا يغل القدر المناسب من العائد الذى يمكنهم من الاعتماد عليه ، دون البحث عن مساعدات إضافية ، وغنى عن البيان أن عمليات التهجير والتوطين وما يصاحبها من إنماء اقتصادى وإجتماعى من المسائل التى تدعم العمل كمصدر أساسى للدخل .

وبإجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومصدر الدخل من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومصدر الدخل من جانب آخر .

ثانياً : النسق المورفولوجى

١١ — توزيع مفردات المجموعتين حسب إنجاب أبناء من عدمه

إتضح من البيانات أن ٩٤ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أنجبوا أطفالا مقابل ٩٨ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٤ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم ينجبوا أطفالا مقابل ٢ ٪ فقط فى المجموعة الضابطة . هذا بالإضافة إلى ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط لم يسبق لهم الزواج .

وما ينطبق على البيان السابق ينطبق بالتالى على البيان الحالى ، ورغم ذلك فان هناك تقارباً بينهما وذلك من حيث وجود أبناء فالخلفة بالنسبة لهم تمثل قيمة إجتماعية وإقتصادية ومن ثم يحرصون على الإنجاب ومقصد القول فيما يتعلق بأثر عامل التهجير والتوطين فانه ليست هناك علاقة إيجابية بينه وبين عنصر الانجاب . وإذا كانت هناك علاقة يمكن أن تقوم بين التهجير والتوطين من ناحية وبين الإنجاب من ناحية أخرى فهى العلاقة بين التهجير والتوطين وعدد الأطفال أوالأبناء المنجبين ، وذلك مايمكن أن تبرزه الفقرة رقم (١٠) .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأن ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإنجاب أطفال من جانب آخر مع مراعاة استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن اختبار كا٢ غير معنوى لأنه أقل من الواحد فى الجداول عند درجة ثقة ٥٪ . وعليه نقبل الفرض العدمى القائل بأن ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإنجاب أطفال من جانب آخر .

١٢ – توزيع المفردات فى كل من المجموعتين حسب عدد الأطفال المنجبين :

إتضح من البيانات أن ٤٧٫٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أنجبوا ٤ أطفال فأقل مقابل ٢٧٫٥٪ فى المجموعة الضابطة وأن ٤٠٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أنجبوا من ٥ أطفال إلى ٩ أطفال مقابل ٣٦٫٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أنجبوا من ١٠ أطفال إلى ١٤ طفلا مقابل ٣٤٪ فى المجموعة الضابطة . ولقد انفردت المجموعة التجريبية حيث نجد أن ٠٫٥٪ أنجبوا من ١٥ طفلا إلى ١٩ طفلا ، وكذلك ١٪ أنجبوا عشرون طفلا فأكثر ، هذا بالإضافة إلى ٢٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط لم يسبق لهم الزواج و ٤٪ من مفردات نفس المجموعة لم ينجبوا أى أطفال مقابل ٢٪ فى المجموعة الضابطة . وبذلك نجد أن ٨٧٫٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أنجبوا أطفالا أقل من عشرة مقابل ٦٤٪ فى المجموعة الضابطة وأن ٦٫٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أنجبوا ١٠ أطفال فأكثر مقابل ٣٤٪ فى المجموعة الضابطة :

ويؤكد هذا البيان صدق الاستنتاج الذى أقمناه فى التعليق على البيان السابق حيث أن العلاقة القائمة هنا هى علاقة بين التهجير والتوطين وبين صغر حجم أو عدد الأبناء المنجبين . فبالنسبة لمفردات المجموعة التجريبية نجد أن هناك تركزا لهم فى الفئات حيث عدد الأبناء المنجبين صغيرا على العكس من مفردات المجموعة الضابطة حيث التركز فى الفئات التى تشير إلى كثرة عدد الأبناء المنجبين .

ومما لاجدال فيه أن صغر عدد أبناء الأسرة يعد سمة حضرية وبعداً مورفولوجيا ماديا يؤكد الرابطة والأثر الذى يؤدى اليه التهجير والتوطين فى هذا الصدد بحيث يمكن اعتباره عاملا من عوامل التحديث والتحضر ، خاصة وبأنه فى الأساس يشير إلى عملية استنهاضية الهدف منها الوصول بالمجتمع إلى درجة من الكفاية والرفاهية .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأن ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وعدد الأطفال المنجبين من جانب آخر مع مراعاة استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج وكل من لم ينجب أى أطفال فى كلا المجموعتين من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبـار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأن ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وعـدد الأطفال المنجبين من جانب آخر .

١٣ - توزيع مفردات المجموعتين حسب عدد أفراد الأسرة

إتضح من البيانات أن ٥و٤١٪ من مفردات المجموعة التجريبية تتكون أسرهم من (٨ - ٩) أفراد مقابل ٥و٣٣٪ فى المجموعة الضابطة وأن ٥و٢٣٪ فى المجموعة التجريبية تتكون أسرهم من (٤ - ٥) أفراد مقابل ١٣٪ فى المجموعة الضابطة وأن ١٩٪ فى المجموعة التجريبية تتكون أسرهم من (٦ - ٧) أفراد فأقل مقابل ١٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر١٢٪ فى المجموعة التجريبية تتكون أسرهم من أقل من ٤ أفراد مقابل ٢٪ فى المجموعة الضابطة وأن ٨٪ فى المجموعة التجريبية تتكون أسرهم من (١٠ - ١١) فردا مقابل ٣٪ فى المجموعة الضابطة وأن ٥ر٥٪ فى المجموعة التجريبية تتكون أسرهم من ١٢ فردا فأكثر مقابل ٣٣٪ فى المجموعة الضابطة .

وإذا كانت هناك علاقة بين التهجير والتوطين من ناحية وبين عدد أفراد الأسرة ، خاصة وأن عدد أفراد الأسرة بالمجموعة التجريبية يميل إلى التركز فى الفئات الأولى ، حيث عدد أفراد الأسرة صغيرا ، على حين يميل عددأفراد الأسرة بالمجموعة الضابطة إلى التركز فى الفئات الأخيرة حيث يكبر عدد أفراد الأسرة ،وإذا كان ذلك كذلك فان مرجعه إلى ماتؤدى إليه ظاهرة التهجير والتوطين من فرض نمط من الحياة قريب من الحضرية .

حيث يميل الأفراد إلى تضييق حجم أسرهم ، وحيث ينخرطون فى مشاغل ومسئوليات تأخذهم بعيداً عن أن يكون الإنجاب هو شاغلهم الأول وبالتالى يضيق حجم الأسرة .

ومعنى ذلك أن التهجير والتوطين يؤثر فى الهيكل المورفولوجى للأسرة ، فيعمل على تضييق نطاقها عكس الأسرة التى لم تتعرض لعمليات النزوح والتوطن من جديد فى أرض جديدة ، أى أن الانشغال بالحياة الجديدة وبالموطن الجديد وبالتطلعات الجديدة بل وبنمط الحياة الجديدة ، من المسائل التى يمكن أن تحد من نطاق الأسرة من حيث عدد الأبناء .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وعدد أفراد الأسرة من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وعدد أفراد الأسرة من جانب آخر .

١٤ — توزيع مفردات المجموعتين حسب عمر أصغر الأبناء (ذكرا كان أو أنثى) :

اتضح من البيانات أن ٢٤٫٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية كان عمر أصغر خلفة لهم فى فئة السن (٢ — ٣) مقابل لا شىء فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥٢ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة فى فئة السن (٥ فأكثر) مقابل ١٢٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ، كما نجد أن ٥٩٪ من مفردات المجموعة التجريبية فى (١ سنة أقل من ثلاث سنوات) مقابل ١٦٫٥٪ فقط فى المجموعة الضابطة ، وعلى عكس ذلك نجد ٦٤ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة فى السن (أربعة سنوات فأكثر) مقابل ١٦ ٪ فقط فى المجموعة التجريبية .

وباختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وسن أصغر الأبناء من جانب آخر مع مراعاة استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج وكل من لم ينجب أى أطفال فى كل من المجموعتين

من إطار الاختيار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وعمر أصغر الأبناء من جانب آخر .

١٥ – توزيع مفردات المجموعتين حسب إقامة أفراد غير الزوجة والأولاد معه :

اتضح من البيانات أن ٩١٫٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية لا تقيم معهم سوى الزوجة والأولاد ، ٦٫٥٪ تقيم معهم أفراد بخلاف الزوجة والأولاد مقابل ٧٠٪ من مفردات المجموعة الضابطة لا تقيم معهم سوى الزوجة والأولاد ، ٣٠٪ يقيم معهم أفراد بخلاف الزوجة والأولاد . هذا بخلاف ٢٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

ارتبط التهجير والتوطين بقيام ظاهرة جديدة لم يألفها مجتمع الدراسة الميدانية من قبل، وهى ظاهرة قيام الأسر الزواجية لا الأسر المركبة أو الممتدة . ويرتبط قيام هذه الظاهرة بعدد من الأسباب أو العوامل منها :

١ – التفتت الذى أصاب الأسر نتيجة لهجرتهم وانتقالهم إلى موطن آخر جديد .

٢ – قيام الحكومة بتعويض كل أسرة زواجية عما فقدته من أشياء بل وتشجيع الأسر الزواجية على إقامة حياة جديدة مستقلة .

٣ – طبيعة العمل الجديد وما يفرضه من مستلزمات وجهود تتعارض مع طبيعة الترابطات الكبيره .

٤ – ميل الأسرة ذاتها إلى تكوين نوايا جديدة شابة تتناسب مع طبيعة الحياة الجديدة الإنمائية بالمنطقة بل وتتناسب مع روح التحضر .

٥ – إذا كان قوام التضامن العائلى أو الأسر الممتدة كان يرجع فى بعض من جوانبه إلى ضعف الخدمات والإمكانات المادية ، مما استلزم تضامنهم

فى هذا المجال ، فإن الحاجة إلى مثل هذا التضامن ضعفت بعد أن أصبح من الميسور الحصول على هذه الخدمات والإمكانات المادية كسمة أساسية من سمات الإنماء القائم بالمنطقة .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإقامة أفراد غير الزوجة والأولاد معه من جانب آخر مع استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإقامة أفراد غير الزوجة والأولاد معه من جانب آخر .

ثالثا : النسق المادى والعمرانى

١٦ – توزيع مفردات المجموعتين حسب ملكية السكن :

أتضح من البيانات أن ٨٤٫٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية يقيمون فى مساكن مملوكة لهم ، وأن ١٥٫٥٪ يقيمون فى مساكن بالإيجار ، أما فى المجموعة الضابطة فجميع مفرداتها يملكون المساكن التى يقيمون فيها .

وبإجراء كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وملكية السكن من جانب آخر، أتضح أن أختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وملكية السكن من جانب آخر .

١٧ – توزيع مفردات المجموعتين حسب تزويد المسكن بالمنافع العامة :
(دورة مياه – مياه – إضاءة)

أتضح من البيانات أن جميع منازل المجموعة الضابطة تخلو من المنافع العامة (نور – مياه – مجارى) بمقابل ٢٢٪ فقط فى المجموعة التجريبية – وأن ٧٣٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد زودت مساكنهم بجميع المنافع العامة (نور – مياه – مجارى) . وأن ٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد توزعت كالآتى : ١٫٥٪ مزودة منازلهم بمياه فقط ، ١٪ مزودة منازلهم بالمجارى فقط ، ٠٫٥٪ قد زودت منازلهم بالنور فقط ، ١٫٥٪ قد زودت مساكنهم بالنور والمياه .

وبإجراء أختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وتزويد المسكن بالمنافع العامة من جانب آخر ، أتضح أن أختبار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس

هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وتزويد المسكن بالمنافع العامة من جانب آخر :

١٨ - توزيع مفردات المجموعتين حسب عدد الغرف التي يتكون منها المسكن :

اتضح من البيانات أن ٥ر٧٪ من مفردات المجموعة التجريبية تتكون مساكنهم من ثلاث غرف مقابل ٥ر١٠٪ فى المجموعة الضابطة وأن ٢٨٪ من مفردات المجموعة التجريبية تتكون مساكنهم من غرفتين مقابل ٥ر٧٤٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٨٪ من مفردات المجموعة التجريبية تتكون مساكنهم من ٤ غرف أو أكثر مقابل ٥ر١٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٦ من مفردات المجموعة التجريبية تتكون مساكنهم من غرفة واحدة فقط مقابل ٥ر١٣٪ فى المجموعة الضابطة .

وبإجراء أختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وعدد الغرف التي يتكون منها المسكن من جانب آخر إتضح أن أختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وعدد الغرف التي يتكون منها المسكن من جانب آخر .

١٩ - توزيع مفردات المجموعتين حسب المواد المبنى بها المسكن :

إتضح من البيانات أن ٦٠٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد شيد مسكنهم من الحجارة ، ٥ر٢١٪ قد شيد من البوص ، ١٨٪ قد شيد من الطوب اللبن ، ١٪ قد شيد من الطين ، ٥ر٠٪ قد شيد من الحجارة والطين والبوص ، هذا مقابل ٥ر٧٤٪ من مفردات المجموعة الضابطة قد شيد مسكنهم من البوص فقط ، ٥ر١٣٪ قد شيد من الطين فقط ، ١٢٪ قد شيد من شعر الإبل فقط .

وباجراء اختيار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والمواد التى بنى منها المسكن من جانب آخر ، اتضح أن اختيار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والمواد المبنى منها المسكن من جانب آخر .

٢٠ — توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع غطاء أرضية المسكن :

إتضح من البيانات أن ٧٨ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد غطيت أرضية مسكنهم بالبلاط ، ٢٢ ٪ قد غطيت بالطين وعلى عكس ذلك نجد أن ٩٩٫٥ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة قد غطيت أرضية مسكنهم بالطين ، ٠٫٥ ٪ قد غطيت بالبلاط .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع غطاء أرضية المسكن من جانب آخر . أتضح أن اختيار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع غطاء أرضية المسكن من جانب آخر .

٢١ — توزيع مفردات المجموعتين حسب وجود فرن بالمسكن :

إتضح من البيانات أن ٨٤٫٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لايوجد بمسكنهم فرن مقابل ١٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وعلى عكس ذلك نجد أن ٩٨٫٥ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة يوجد بمسكنهم فرن مقابل ١٥٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ووجود فرن بالمسكن من جانب آخر . أتضح أن إختبار كا٢ معنوى ونرفض الفرض العدمى القائل

بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ووجود فرن بالمسكن من جانب آخر .

٢٢ — توزيع مفردات المجموعتين حسب وجود مكان خاص لتخزين (الحطب والغلال) :

إتضح من البيانات أن ٩٠٫٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يوجد بمسكنهم مكان ملحق خاص لتخزين الحطب والغلال مقابل ٩٩٫٥ ٪ في المجموعة الضابطة ، وأن ٩٫٥ ٪ في المجموعة التجريبية لايوجد بمسكنهم مكان ملحق خاص لتخزين الحطب والغلال مقابل ٠٫٥ ٪ في المجموعة الضابطة .

وباجراء اختيار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ووجود مكان خاص لتخزين الحطب والغلال من جانب آخر . أتضح أن اختيار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ووجود مكان خاص للتخزين من جانب آخر .

٢٣ — توزيع مفردات المجموعتين حسب استعمال أدوات منزلية حديثة

إتضح من البيانات أن ٩٩٪ من مفردات المجموعة التجريبية يستخدمون أدوات منزلية حديثة ، ١ ٪ لا يستخدمونها ، وعلى عكس ما ورد نجد أن ٩٥٫٥ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة لا يستخدمون أدوات منزلية حديثة ، ٤٫٥ ٪ يستخدمونها .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واستعمال أدوات منزلية حديثة من جانب آخر . إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واستعمال أدوات منزلية حديثة من جانب آخر .

٢٤ – توزيع مفردات المجموعتين حسب الرغبة فى تغير شكل المسكن

إتضح من البيانات أن ٧,٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية يرغبون فى تغيير شكل المسكن الحالى ، ١٢,٥٪ لا يرغبون ، وعلى العكس فى المجموعة الضابطة نجد أن ٦٥,٥٪ لايرغبون فى تغيير شكل مسكنهم الحالى ، ٣٤,٥٪ يرغبون فى التغيير .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والرغبة فى تغيير شكل المسكن من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ؛ ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والرغبة فى تغيير شكل السكن الحالى من جانب آخر .

٢٥ – توزيع مفردات المجموعتين حسب آساوب التغيير المطلوب :

إتضح من البيانات أن ٥١,٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية يسعون إلى تغيير شكل المسكن من ناحية إستخدام أسلوب البناء الحديث وتوصيله بالمرافق وتوسيعه وزيادة كفاءة إستخدامه ، مقابل ٨,٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٢٪ فى المجموعة التجريبية يسعون إلى توسيعه وتوصيله بالمرافق ، وأن ١١,٥٪ فى المجموعة التجريبية يسعون إلى بناء حديث وتوصيله بالمرافق ، وأن ٨٪ فى المجموعة التجريبية يسعون إلى توسيعه وبناء حديث ، مقابل ٠,٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٣٪ فى المجموعة التجريبية يسعون إلى توسيعه وزيادة كفاءة إستخدامه ، مقابل ٢٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٪ يسعون إلى توصيله بالمرافق مقابل ٠,٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٪ يسعون إلى توصيله بالمرافق مقابل ٠,٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٠,٥٪ يسعون إلى بناء حديث . هذا بخلاف ١٢,٥٪ فى المجموعة التجريبية ، ٦٥,٥٪ فى المجموعة الضابطة لا يرغبون فى التغيير .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأسلوب التغيير المطلوب من جانب آخر ، مع استبعاد كل من لا يرغب فى تغير شكل مسكنه الحالى من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأسلوب التغيير المطلوب من جانب آخر .

٢٦ — توزيع مفردات المجموعتين حسب مكان حفظ الماشية ليلا :

إتضح من البيانات أن ٨١٪ من مفردات المجموعة التجريبية لديهم مكان مشترك خارجى لحفظ الماشية مقابل ١٩٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٨٪ من مفردات المجموعة التجريبية لديهم مكان خارجى بالمسكن لحفظ الماشية ليلا ، مقابل ٨٠٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٪ من مفردات المجموعة التجريبية ليس لديهم ماشية مقابل ٢٪ فى المجموعة الضابطة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان حفظ الماشية ليلا من جانب آخر ، مع استبعاد كل من ليس لديه ماشية من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان حفظ الماشية ليلا من جانب آخر .

٢٧ — توزيع مفردات المجموعتين حسب مكان حفظ مياه الشرب :

إتضح من البيانات أن ٥٩٪ من مفردات المجموعة الضابطة يحفظون مياه الشرب فى الثلاجات دون أى مفردة فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٢٢٪ من مفردات المجموعة التجريبية يحفظون المياه فى القلة ، مقابل ٤٣٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٤٪ من مفردات المجموعة التجريبية

يحفظون المياه فى الحافظة ، مقابل ٥ر١٠٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٤٪ من مفردات المجموعة التجريبية يحفظون مياه الشرب فى القربة مقابل ٥ر٥٥٪ فى المجموعة الضابطة .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان حفظ مياه الشرب من جانب آخر إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان حفظ مياه الشرب من جانب آخر .

٢٨ — توزيع مفردات المجموعتين حسب استخدام الآلات والمبيدات فيما مضى .

إتضح من البيانات أن ٥ر٦٩٪ من مفردات المجموعة التجريبية كانوا يستعملون الآلات والمبيدات أحيانا ، مقابل ١٠٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٢٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية نادراً ما كانوا يستعملونها مقابل ٥ر٨٣٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٠٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط كانوا يستعملونها كثيرا . هذا بخلاف ٥ر٤٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر١٥٪ فى المجموعة الضابطة ليس لديهم أرض .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإستخدام الآلات الحديثة والمبيدات الحشرية فيما مضى من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من ليس لديهم أرض زراعية من إطار الإختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإستعمال الآلات الحديثة والمبيدات الحشرية من جانب آخر .

٢٩ — توزيع مفردات المجموعتين حسب إستعمال الآلات الزراعية الحديثة ومبيدات الآفات :

إتضح من البيانات أن ٨٨٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيرا ما يستعملون الآلات الزراعية ومبيدات الآفات ، مقابل ٢٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٧٪ من مفردات المجموعة التجريبية يستعملونها أحيانا ، مقابل ٣٨ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٤٤,٥٪ من مفردات المجموعة الضابطة فقط نادرا مايستعملونها ، هذا بخلاف ٥ر٤٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر١٥٪ فى المجموعة الضابطة ليس لديهم أرض زراعية .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واستعمال الآلات الزراعية الحديثة ومبيدات الآفات من جانب آخر ، مع استبعاد كل من ليس لديه أرض زراعية من إطار الاختبار ضمانا لحياد الاختبار إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإستعمال الآلات الزراعية الحديثة ومبيدات الآفات من جانب آخر .

٣٠ — توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع الوقود المستخدم :

اتضح من البيانات أن ٥٣ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط يستخدمون الغاز والكيروسين فى الاستعمال ، وأن ٥ر١٩ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية أيضاً يستخدمون الكيروسين مقابل ٥ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر١٢ ٪ من المجموعة التجريبية يستعملون الحطب مقابل ٥ر٨١ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٩ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط يستعملون الغاز ، وأن ٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية يستعملون الحطب والكيروسين ، مقابل ١٣ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط يستعملون الغاز والحطب والكيروسين .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع الوقود المستخدم من جانب آخر

اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع الوقود المستخدم من جانب آخر.

٣١ - توزيع مفردات المجموعتين حسب طريقة الحصول على البيض والدواجن :

اتضح من البيانات أن ٨١ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يقومون بشراء البيض والدواجن مقابل ٢ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وعلى عكس ذلك نجد أن ٩٨ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة يحصلون على البيض والدواجن عن طريق التربية المنزلية .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة الحصول على البيض والدواجن من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة الحصول على البيض والدواجن من جانب آخر .

٣٢ - توزيع مفردات المجموعتين حسب طريقة الحصول على الخبز :

اتضح من البيانات أن ٨٦٪ فى المجموعة التجريبية ، ١ ٪ فى المجموعة الضابطة يحصلون على الخبز عن طريق الشراء من المخابز العامة ، وعلى عكس ما سلف نجد أن ٩٩ ٪ فى المجموعة الضابطة ، ١٤ ٪ فى المجموعة التجريبية يحصلون على الخبز عن طريق إعداده بالمنزل .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة الحصول على الخبز من جانب آخر اتضح أن الفرق معنوى وعلى ذلك نرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة الحصول على الخبز من جانب آخر.

٣٣ – توزيع مفردات المجموعتين حسب طريقة معرفة الزمن والوقت:

اتضح من البيانات أن ٩٠٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ١٠٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يعرفون الوقت عن طريق الساعة ، وأن ٩٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٨٥٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يعرفون الوقت عن طريق المزولة ، وأن ٤ ٪ فى المجموعة الضابطة فقط يعرفون الوقت عن طريق النجوم .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة معرفة الزمن (الوقت) من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة معرفة الزمن (الوقت) من جانب آخر .

٣٤ – توزيع مفردات المجموعتين حسب قيام جمعيات إرشادية زراعية أو إجتماعية بتقديم خدمات :

اتضح من البيانات أن ٩٩٫٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد قرروا أنه توجد جمعيات إرشادية فى المنطقة ، مقابل ٣٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٠٫٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد قرروا أنه لا توجد ، مقابل ٦٥ ٪ فى المجموعة الضابطة .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ، ووجود جمعيات إرشادية إجتماعية كانت أو زراعية من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ووجود جمعيات إرشادية إجتماعية كانت أو زراعية من جانب آخر .

٣٥ – توزيع مفردات المجموعتين حسب وسيلة الانتقال :

اتضح من البيانات أن ٥ر٤١ ٪ في المجموعة التجريبية ، ٢ ٪ في المجموعة الضابطة يعتمدون على السيارة ، ، وأن ١٨ ٪ في المجموعة التجريبية ، ٥ر٩٣ ٪ في المجموعة الضابطة يعتمدون على الدواب ، وأن ٥ر١٧ ٪ في المجموعة التجريبية فقط يعتمدون على الدراجة والسيارة وأن ١٤ ٪ في المجموعة التجريبية ، ٢ ٪ في المجموعة الضابطة يعتمدون على الدراجة ، وأن ٦ ٪ في المجموعة التجريبية ، ٥ر٢ ٪ في المجموعة الضابطة يعتمدون على الدواب والسيارة والدراجة ، وأن ٥ر٣ ٪ في المجموعة التجريبية فقط يعتمدون على الدواب والسيارة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ، والوسيلة التى يعتمدون عليها في التنقل من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هنـــاك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والوسيلة التى يعتمدون عليها في التنقل من جانب آخر .

٣٦ – تويع مفردات المجموعتين حسب وسيلة الاتصال المفضلة :

إتضح من البيانات أن ٧٣٪ في المجموعة التجريبية ، ٥ر٣٦ ٪ في المجموعة الضابطة يفضلون وسيلة البرق ، وأن ١٢ ٪ في المجموعة التجريبية فقط يفضلون الهـــاتف والبريد ، وأن ٨ ٪ في المجموعة التجريبية فقط يفضلون الهاتف ، وأن ٥ر٤ ٪ في المجموعة التجريبية ، ٢ ٪ في المجموعة الضابطة يفضلون وسيلة البريد ، وأن ٥ر٢ ٪ في المجموعة التجريبية ، ٥ر٦١ ٪ في المجموعة الضابطة يفضلون وسيلة الارتحال إليهم .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين

التهجير والتوطين من جانب ، ووسيلة الاتصال المفضلة لديهم من جانب آخر إتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ووسيلة الاتصال المفضلة لديهم من جانب آخر .

٣٧ - توزيع مفردات المجموعتين حسب ما إذا كان هناك أوجه نقص بالقرية .

إتضح من البيانات أن ٩٦ر٥ ٪ من من مفردات المجموعة التجريبية قرروا أنه لا يوجد أوجه نقص في القرية ، مقابل ٠ ر ٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٩٩ ر ٥ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة قرروا أنه يوجد أمور تنقص القرية ، مقابل ٣ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة .

وبإجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأوجه النقص فى القرية اتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ووجود أوجه النقص فى القرية من جانب آخر .

٣٨ - توزيع مفردات المجموعتين حسب مجال أوجه النقص فى القرية :

إتضح من البيانات أن ٣ر٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قرروا أنه توجد أوجه نقص وهى فى خدمات المياه والمرافق ، أما بقية مفردات المجموعة التجريبية فلا يشعرون بأى أوجه نقص فى القرية ؛ أما فى المجموعة الضابطة فلقد توزعت نسبة ٩٩ر٥ ٪ الذين قرروا أن هناك أوجه نقص فى القرية كالآتى ٨٦ ٪ مياه ومرافق وخدمات زراعية وخدمات ثقافية وخدمات صحية ، ٩ر٥ ٪ خدمات صحية وثقافية ومياه ومرافق ، ٢ر٥ ٪ خدمات صحية وثقافية ، ٥ر ٪ فى كل من المياه والمرافق وثقافية

ومثلها فى الخدمات الزراعية ، ومثلها فى الخدمات الزراعية والثقافية والصحية ، هذا بخلاف ٥ر٠ ٪ قرروا أنه لايوجد أى أوجه نقص .

باجراء إختبار كا[٢] على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومجال أوجه النقص فى القرية من جانب آخر ، مع استبعاد كل من قرر أنه لايوجد أوجه نقص بالقرية من إطار الاختبار ضماناً لحياد الاختبار إتضح أن اختبار كا[٢] معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومجال أوجه النقص بالقرية من جانب آخر .

تعقيب على بيانات النسق المادى العمرانى (الفقرات ١٦ - ٣٨)

تجلت العلاقة بين التهجير والتوطين من ناحية وبين النسق المادى العمرانى لمجتمع الدراسة الميدانية من ناحية ثانية ، على نحو لا يدع مجالا للشك ، خاصة وأن تجارب التهجير والتوطين بصورة عامة تستهدف إحداث تغييرات شاملة فى المجتمع محل التجربة .

وإذا كان النسق المادى العمرانى يتناول الإنسان الذى تظهر فى إطاره آثار تجارب التهجير والتوطين ، فان ما يجدر ذكره هو أن أوجه التبدل فى إطار النسق المادى العمرانى يقوم وراءه مضمون اجتماعى إنسانى أخلاقى فى المحل الأول ، فليس التغير الذى يطرأ على شكل البناء المادى وإستخداماته وإمكاناته وما يتعلق به من تسهيلات إلا تغيراً يحمل مضموناً إنسانياً ، خاصة وأن الإنسان هو هدفه الأول ، بل هو أيضاً أداته .

وذلك شأن التنمية التى تحمل معنى الاستنهاض والتوجيه والاستثمار المادى والبشرى ، فكل إنماء مادى البشر هم عناصره وغاياته ، بحيث لا يمكن الفصل بين ما هو مادى وبين ما هو إجتماعى فى مثل هذه الدراسات .

ولقد تكاملت صورة التغير والتبدل فى إطار النسق المادى العمرانى لمجتمع الدراسة الميدانية ، حين شملت أبعاداً وعناصر عديدة متكاملة ، يمكن أن تتبلور على النحو التالى :

أولا : عناصر تتعلق بالمسكن وإمكاناته ومنافعه ، ولا يخفى فى هذا المجال أن للمسكن وظائف إجتماعية ونفسية وأخلاقية وإقتصادية ، تقترن بمدى كفايته ونوعيته ، كما أن المسكن يعكس حال ساكنيه ومستواهم ، ومن ثم فهو يعد مقياساً يستدل منه على مدى نمط التحضر فيه .

ثانياً : عناصر تتعلق بالاستخدامات المتطورة لبعض الآلات والأدوات المادية .

ثالثاً : عناصر متصلة بشكل الاتصال والانتقال المادى .

رابعاً : عناصر متصلة بوجوه النقص المادى فى القرية .

خامساً : عناصر متصلة ببعض العادات الغذائية المادية .

فى هذه الأطر العامة تكاملت أبعاد التغير على نحو ما أبرزه التحليل الإحصائى لكل مؤشر من المؤشرات ، وإذا كانت درجة التغير قد برزت على نحو أشد فى بعض العناصر ، فليس معنى ذلك أن لها دلالة خاصة تنفرد بها عن غيرها ، ذلك لأن العناصر المكونة لهذا النسق جميعها فى مستوى واحد من حيث دلالتها الهامة .

رابعاً : النسق الاقتصادى

٣٩ – توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع العمل الذى يزاول حاليا :

إتضح من البيانات أن ٩٤٫٪ من مفردات المجموعة التجريبية يشتغلون حاليا بالزراعة ، مقابل ٥ر٣٠٪ فى المجموعة الضابطة ، وأنه قد خلت المجموعة التجريبية ممن يشتغلون بالرعى فقط ، مقابل ٥ر١٢٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٪ فى المجموعة التجريبية يشتغلون بالزراعة والرعى معا ، مقابل ٥٦٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن من يشتغلون فى مهن أخرى خلاف الزراعة والرعى كانت ٥٪ فى المجموعة التجريبية ، ١٪ فى المجموعة الضابطة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع العمل الذى يزاول حاليا من جانب آخر إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع العمل الذى يزاول حاليا من جانب آخر .

٤٠ – توزيع مفردات المجموعتين حسب ما إذا كان العمل الحالى متوارثا :

إتضح من البيانات أن ٥ر٩٦٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أفادوا بأن العمل متوارث ، مقابل ٩٩٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٣٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد أفادوا بأن العمل الحالى غير متوارث ، مقابل ١٪ فقط فى المجموعة الضابطة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وما إذا كان العمل الحالى متوارثا من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ غير معنوى ، ونقبل الفرض القائل بأنه ليس هناك

علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وما إذا كان العمل الحالى متوارثا من جانب آخر .

٤١ – توزيع مفردات المجموعتين حسب مزاولة عمل آخر قبل مزاولته عمله الحالى :

إتضح من البيانات أن ٩٧٪ من مفردات المجموعة التجريبية كانوا يزاولون عملا آخر قبل الاشتغال بالعمل الحالى ، مقابل كل مفردات المجموعة الضابطة ، وأن ٣٪ فقط لم يشتغلوا بعمل خلاف العمل الحالى .

وباجراء كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ، ومزاولة عمل آخر قبل مزاولة العمل الحالى إتضح أن اختبار كا٢ غير معنوى عند مستوى معنوية ١٪ ، ونقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومزاولة عمل آخر قبل مزاولة العمل الحالى .

٤٢ – توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع العمل الذى كان يزاول فيما مضى :

اتضح من البيانات أن ٧٢ر٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية كانوا يعملون فيما مضى بالزراعة والرعى معاً ، مقابل ٢٩ر٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٦ر٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية كانوا يعملون فيما مضى بأعمال أخرى خلاف الزراعة والرعى ، مقابل ١٪ فقط فى المجموعة الضابطة ، وأن ٧٪ من مفردات المجموعة التجريبية كانوا يعملون فيما مضى بالزراعة فقط ، مقابل ١ر٥٪ فى المجموعة الضابطة ، وعلى عكس ذلك يتضح أن ٦٨٪ من مفردات المجموعة الضابطة كانوا يعملون فيما مضى بالرعى فقط ، مقابل ١٪ فقط فى المجموعةالتجريبية ، هذا بخلاف ٣٪ فى المجموعة التجريبية فقط لم يذكروا أنهم كانوا يعملون فيما مضى عملا آخر قبل العمل الحالى .

وباجرء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع العمل الذى كان يزاول فيما مضى قبل العمل الحالى من جانب آخر، مع مراعاة إستبعاد كل من لم يعمل عملا آخر قبل العمل الحالى من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع العمل الذى كان يزاول فيما مضى قبل العمل الحالى من جانب آخر .

٤٣ — توزيع مفردات المجموعتين حسب التفضيل للزراعة أو الرعى :

اتضح من البيانات أن ٩٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يفضلون الزراعة وأن ٥ ٪ يفضلون الرعى ، مقابل ٧٥ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يفضلون الزراعة ، ٢٤ر٥ ٪ يفضلون الرعى .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ، وتفضيل الزراعة أو الرعى من جانب آخر إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وتفضيل الزراعة أو الرعى من جانب آخر .

٤٤ — توزيع مفردات المجموعتين حسب سبب تفضيل الزراعة :

إتضح من البيانات أن ٧٣ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد قرروا أن سبب تفضيل الزراعة لكثرة عائدها مع أنها أكثر استقراراً والعمل فيها متنوع ، مقابل ٤ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٩ر٥ ٪ فى المجموعة التجريبية قد قرروا أنها أكثر استقراراً ، مقابل ٢٣ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٤ر٥ ٪ فى المجموعة التجريبية قد أفادوا بأن

العائد فيها كثير ، مقابل ٤ ./. في المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٤ ./. من مفردات المجموعة التجريبية قد قرروا العائد كثير وتنوع العمل فيها معا ، مقابل ١٠ ./. فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥و١ ./. فى المجموعة التجريبية قد أفادوا بأن العائد كثير والعمل فيها أكثر استقراراً ، مقابل ٥ر٧ ./. فى المجموعة الضابطة ، أما من قرر السبب تنوع العمل ، فكان ١ ./. فى المجموعة التجريبية مقابل ١٨ ./. فى المجموعة الضابطة ، وأما من قرر السبب تنوع العمل والاستقرار فيه فهو ١ ./. فى المجموعة التجريبية مقابل ٥ر٨ ٪ فى المجموعة الضابطة . هذا بخلاف ٥ ./. من مفردات المجموعة التجريبيه ، ٥ ر ٢٤ ./. فى المجموعة الضابطة يفضلون الرعى على الزراعة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بانه ليس هناك علاقه بين التهجير والتوطين من جانب وأسباب تفضيل الزراعة على الرعى من جانب آخر ، مع استبعاد كل من يفضل الرعى على الزراعة من إطار الاختبار ضماناً لحياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأسباب تفضيل الزراعة على الرعى من جانب آخر .

٤٥ — توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع المحاصيل المنزرعة :

اتضح من البيانات أن ٦٧ ./. من مفردات المجموعة التجريبية يزرعون المحاصيل الاستهلاكية والمحاصيل النقدية ، مقابل ٥ر٢٦ ./. فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٦ ./. فى المجموعة التجريبية يزرعون المحاصيل النقدية فقط ، مقابل ٥ر٠ ./. فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٢ ./. فى المجموعة التجريبية يزرعون المحاصيل الاستهلاكية فقط ، مقابل ٥ر٥٧ ./. فى المجموعة الضابطة . هذا بخلاف ٥ر٤ ./. فى المجوعة التجريبية ، ٥ر١٥ ./. فى المجموعة الضابطة ليس لديهم أرض زراعية .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين

التهجير والتوطين من جانب ونوع المحاصيل المزروعة من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من ليس لديه أرض زراعية من إطار المجموعة ضمانا لحياد الاختبار اتضح أن اختبار كا[٢] معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع المحاصيل المزروعة من جانب آخر :

تعقيب على بيانات النسق الاقتصادى
(فقرات ٣٩ ـ ٤٥)

ارتفعت نسبة الدالة الترابطية بين التهجير والتوطين من ناحية ، وبين النسق الاقتصادى للمجتمع — موضوع الدراسة الميدانية من ناحية أخرى — ولقد تحددت عناصر هذا النسق كما هو موضح بالفقرات السابقة فى مجموعة المؤشرات الهامة التالية :

١ ـ نوع العمل المزاول حالياً .

٢ ـ أسباب تفضيل العمل الحالى .

٣ ـ أنواع المحصولات المزروعة .

٤ ـ الامتداد الوراثى لنوع العمل .

ولقد رؤى الاقتصار على هذه المؤشرات الأربعة ، نظراً لدلالتها فى إطار هذه الدراسة ، وكذا لاتساقها مع طبيعة النسق الاقتصادى القائم بالمنطقة ، ولا غرو فان التبدل والتغير الذى طرأ على محيط هذه المؤشرات ، فضلا عما يشير إليه من مدلولات اجتماعية ومادية ، إنما يرتبط بغايات تجارب التهجير والتوطين بصورة عامة ، إذ أن هذا الضرب من التجارب يتحدد محك نجاحه فى قدرته على إدخال تغييرات جوهرية فى النسق الاقتصادى ، وقد بدأ هذا التغيير واضحاً فى محيط المجموعة التجريبية ، حيث يتصدر العمل الزراعى لديها ، كما تبدو الرغبة فى الاستقرار والحصول على عائد أعلى فى مقدمة أسباب تفضيلها للعمل الزراعى على الرعى أو الهوش .

أما فيما يتصل بنوع المحصولات فقد بدأت تظهر قيمة المحصولات النقدية ، وعدم الارتكان إلى زراعات الاستهلاك والاكتفاء الذاتى .

ولا غرو فان ظهور تفضيل المحصولات النقدية من الدالات الاقتصادية الهامة التى تشير إلى قيام نمط اقتصادى حديث ، قادر على تبديل وتوجيه هيكل الحياة المادى القائم .

أما فيما يتصل بالامتداد الوراثى للعمل المزاول اليوم ، فقد ظهر قدر من التقارب بين مفردات المجموعتين ، وإن تميزت المجموعة التجريبية بانخفاض نسبة تمثيل النمط والطابع الوراثى للعمل فيها ، مما يؤكد من ناحية أخرى قيام نمط العمل المكتسب عن طريق الخبرة الذاتية أو الخاصة ، وهذا أيضاً ضرب من التحول والتغير داخل النسق الاقتصادى .

أما عن العلاقة بين التهجير والتوطين من ناحية وبين نوع العمل الذى كان يزاول من قبل ، فلم تظهر أى علاقة إيجابية ، خاصة وأن العمل المزاول من قبل يمثل خبرة سابقة أو قديمة ، لا صلة لها بالتحول الذى أحدثته تجربة التهجير والتوطين فى مجتمع الدراسة .

خامساً : النسق الثقافى والترويحى

٤٦ — توزيع مفردات المجموعتين حسب الاشتراك فى برامج محو الأمية :

إتضح من البيانات أن ٢٩./. من مفردات المجموعة التجريبية يوافقون على الإشتراك فى برامج محو الامية، مقابل ٥ر١./. فى المجموعة الضابطة، وأن ٨./. من مفردات المجموعة التجريبية لا يوافقون على الإشتراك فى برامج محو الأمية ، مقابل ٧٦./. فى المجموعة الضابطة ، هذا بخلاف ٦٣./. فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٨./. فى المجموعة الضابطة يعرفون القراءة والكتابة أو إحداهما .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ، والاشتراك فى برامج محو الأمية من جانب آخر ، مع مراعاة استبعاد كل من يعرف القراءة أو الكتابة أو كليهما من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والإشتراك فى برامج محو الأمية من جانب آخر .

٤٧ — توزيع مفردات المجموعتين حسب الإشتراك فى هيئة أو ناد :

إتضح من البيانات أن ٧٥./. من مفردات المجموعة التجريبية يشتركون فى هيئة أو ناد ، وأن ٢٥./. من نفس المفردات لا يشتركون ، أما عن المجموعة التجريبية فاتضح أنه لا توجد مفردة واحدة مشتركة فى ناد أو هيئة بل كلهم غير مشتركين .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والإشتراك فى هيئة أو ناد إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ،ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير من جانب و الإشتراك فى هيئة أو ناد من جانب آخر .

٤٨ — توزيع مفردات المجموعتين حسب مزاولة أى لون نشاط :

إتضح من البيانات أن ٥ر٩٠٪ من مفردات المجموعة التجريبية ، ٥ر٤٦٪ فى المجموعة الضابطة يزاولون لونا من ألوان النشاط فى أوقات الفراغ ، وأن ٥ر٩٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٥٣٪ فى المجموعة الضابطة لا يزاولون أى نوع من أنواع النشاط .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومزاولة أى لون من ألوان النشاط من جانب آخر إضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومزاولة أى لون من ألوان النشاط فى أوقات الفراغ من جانب آخر .

٤٩ — توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع النشاط الذى يزاوله :

إتضح من البيانات أن ٥ر٣٢٪ فى المجموعة التجريبية ، ٤٣٪ فى المجموعة الضابطة يزاولون نشاطا دينيا ، وأن ٢٣٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر١٪ فى المجموعة الضابطة يزاولون نشاطا ثقافيا واجتماعيا ، وأن ٢١٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٠٪ فى المجموعة الضابطة يزاولون نشاطا رياضيا ، وأن ٥ر٨٪ فى المجموعة التجريبية فقط يزاولون نشاطا دينيا ورياضيا ، وأن ٥ر٣٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر١٪ فى المجموعة الضابطة يزاولون نشاطا دينيا وثقافياً ، وأن ٢٪ فى المجموعة التجريبية فقط يزاولون نشاطا دينيا وثقافيا وإجتماعيا ورياضيا . هذا بخلاف ٥ر٩٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٥٣٪ فى المجموعة الضابطة لايزاولون أى نشاط .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع النشاط الذى يزاولونه من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من لا يزاول أى نشاط من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن اختبار كا٢ غير معنوى ، ونقبل الفرض العدمى القائل

بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب و نوع النشاط الذى يزاولونه من جانب آخر .

٥٠ - توزيع مفردات المجموعتين حسب مكان مزاولة النشاط :

إتضح من البيانات أن ٦٦٪ فى المجموعة التجريبية ، ١٪ فى المجموعة الضابطة يزالون النشاط فى النادى ، وأن ١٩٪ فى المجموعة التجريبية ، ٤٥٫٠٪ فى المجموعة الضابطة يزاولون النشاط فى المنزل ، وأن ٥ر٥٪ فى المجموعة التجريبية فقط يزاولون نشاطهم فى المقهى . هذا بخلاف ٥ر٩٪ المجموعة التجريبية ، ٥ر٥٣٪ فى المجموعة الضابطة لا يزاولون أى نشاط .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان مزاولة النشاط من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من لايزاول أى نشاط من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان مزاولة النشاط من جانب آخر .

٥١ - توزيع مفردات المجموعتين حسب الإشتراك فى ندوات :

إتضح من البيانات أن ٥ر٦٪ فى المجموعة التجريبية ؛ ٢٪ فى المجموعة الضابطة كثيرا ما يشتركون فى ندوات ، وأن ١٠٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٣٢٪ فى المجموعة الضابطة يشتركون أحيانا فى ندوات ، وأن ٥ر٣٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٦٥٪ فى المجموعة الضابطة نادرا ما يشتركون فى ندوات .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة

بين التهجير والتوطين من جانب ، وحضور أو الإشتراك فى ندوات أو مجالس عامة تناقش فيها مشكلات المنطقة من جانب آخر إتضح أن اختبار كا[٢] معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وحضور أو الإشتراك فى ندوات أو مجالس عامة تناقش فيها مشكلات المنطقة من جانب آخر .

٥٢ — توزيع مفردات المجموعتين حسب ملكية جهاز راديو :

إتضح من البيانات أن ٩٤ر٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية يمتلكون جهاز راديو مقابل ٤٩٪ فى المجموعة الضابطة ؛ وعلى عكس ذلك نجد أن ٥١٪ من مفردات المجموعة الضابطة لا يمتلكون جهاز راديو مقابل ٥ر٥٪ فى المجموعة التجريبية .

وبإجراء اختبار كا[٢] على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وملكية جهاز راديو من جانب آخر إتضح أن اختبار كا[٢] معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وملكية جهاز راديو من جانب آخر .

٥٣ — توزيع مفردات المجموعتين حسب درجة الاستماع الى الراديو

اتضح من البيانات أن ٨٤ر٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يستمعون إلى الراديو ، مقابل ٥ر٠ ٪ فقط فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٣ر٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يستمعون إلى الراديو أحياناً ، مقابل ٥١ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ؛ وأن ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية نادراً ما يستمعون إلى الراديو ، مقابل ١٠ ٪ فى المجموعة الضابطة ، أما من لا يستمعون إلى الراديو مطلقاً فكانت ٣٨ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة فقط .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمي القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ودرجة الاستماع إلى الراديو من جانب آخر ، مع استبعاد من لا يستمعون مطلقاً من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمي القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ودرجة الاستماع إلى الراديو من جانب آخر .

٥٤ – توزيع مفردات المجموعتين حسب درجة الاستماع إلى الراديو فيما مضى :

اتضح من البيانات أن ٢٠ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كانوا يستمعون إلى الراديو كثيراً فيما مضى ، ٥ر٠ ٪ فى المجموعة الضابطة ، ٥ر٦٠ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كانوا يستمعون أحياناً إلى الراديو فيما مضى مقابل ٥ر٦ ٪ ، وأن ٥ر١٩ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية نادراً ما كانوا يستمعون إلى الراديو فيما مضى مقابل ٥٥ ٪ فى المجموعة الضابطة . أما من لم يكن يستمع إطلاقاً فيما مضى إلى الراديو فكانوا ٣٨ ٪ فى المجموعة الضابطة فقط .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمي القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ودرجة الاستماع إلى الراديو فيما مضى ، مع استبعاد كل من لم يكن يستمع إلى الراديو إطلاقاً من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمي القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ودرجة الاستماع لمن كان يسمع الراديو فيما مضى من جانب آخر .

٥٥ – توزيع مفردات المجموعتين حسب درجة وصول الجرائد اليهم :

اتضح من البيانات أن ٥ر٩٨ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد

قرروا أن الجرائد تصلهم كثيراً مقابل لا شيء فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر١ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة ، وعلى العكس نجد أن ٨٢ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة قد قرروا أن الجرائد تصلهم نادراً مقابل لا شئ فى المجموعة التجريبية ، أى أن المجموعة التجريبية قد خلت من نادراً مقابل أن المجموعة الضابطة قد خلت من كثيراً .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ودرجة وصول الجرائد إليهم من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ودرجة وصول الجرائد إليهم من جانب آخر .

٥٦ — توزيع مفردات المجموعتين حسب الإطلاع على الجرائد (١) :

اتضح من البيانات أن ٦٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يطلعون أو يستمعون إلى الجرائد مقابل ٥ر٠ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٧ ٪ من مفردات المجموعة أحياناً يطلعون أو يستمعون إلى الجرائد مقابل ٥ر٣١ ٪ فى المجموعة الضابطة ؛ وعلى عكس ذلك نجد أن ٦٨ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة نادراً ما يطالعون أو يستمعون إلى الجرائد مقابل ٨ ٪ فى المجموعة التجريبية .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وبين الاطلاع أو الاستماع إلى الجرائد من جانب آخر ، اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك

---

(١) الاطلاع على الجرائد أو الاستماع إليها .

علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والاطلاع أو الاستماع إلى الجرائد من جانب آخر .

٥٧ — توزيع مفردات المجموعتين حسب الحرص على الاستمتاع بعطلات نهاية الأسبوع :

اتضح من البيانات أن ٦٨٪ في المجموعة التجريبية، ٢٪ في المجموعة الضابطة كثيراً ما يستمتعون بعطلات نهاية الأسبوع ، وأن ٢٧٫٥٪ في المجموعة التجريبية ، ١٦٫٥٪ في المجموعة الضابطة يستمتعون أحياناً بعطلات نهاية الأسبوع ،وأن ٤٫٥ في المجموعة التجريبية ، ٨١٫٥٪ في المجموعة الضابطة نادراً ما يستمتعون بعطلات نهاية الأسبوع .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والحرص على الاستمتاع بعطلات نهساية الأسبوع من جانب آخر ، اتضح أن اختبار كا٢معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القـائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والحرص على الاستمتاع بعطلات نهاية الأسبوع من جانب آخر .

٥٨ — توزيع مفردات المجموعتين حسب السفر الى احدى المدن الأخرى في المملكة أوخارجها :

إتضح من البيانات أن ٥٦٪ في المجموعة التجريبية ؛ ٠٫٥٪ في المجموعة الضابطة كثيراً ما يسافرون إلى إحدى المدن الأخرى ، وأن ٣٤٪ في المجموعة التجريبية ، ٣٠٪ في المجموعة الضابطة يسافرون أحياناً ، وأن ١١٪ في المجموعة التجريبية ، ٦٨٫١٪ في المجموعة الضابطة يسافرون نادراً .

وباجراء اختبار كا[٢] على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسفر إلى إحدى المدن فى المملكة أو خارجها من جانب آخر ، اتضح أن اختيار كا[٢] معنوى ، و نرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقه بين التهجير والتوطين من جانب والسفر إلى إحدى المدن فى المملكة أو خارجها من جانب آخر .

تعقيب على بيانات النسق الثقافى والزراعى
(فقرات ٤٦–٥٨)

يتدعم ما سبق تقريره بالنسبة لمجموعة البيانات السابقة بالبيان الإحصائى الوارد فى مجموعة الفقرات (٤٦ — ٥٨) إذ تشير هذه المجموعة فى وحدة نمطية واحدة ، مؤداها نوع النشاط الثقافى والترويحى ودرجة ممارسته ، والإستمتاع به ووضوحه لديهم ، ولقد إنحصرت وجوه النشاط الثقافى والترويحى فى هذا المقام ، فى العناصر التالية :

١ — الأشتراك فى برامج محو الأمية ومدى الاهتمام بمتابعتها .

٢ — الإشتراك فى أى هيئة أو ناد ، ومزاولة أى ضرب من النشاط الثقافى أو الترويحى أو كليهما معا بداخلها .

٣ — ملكية جهاز للراديو ، ودرجة الإستماع إليه حاليا وفيما مضى .

٤ — مدى وصول الجرائد إلى القرية ، ومدى الإتصال بها والإطلاع على محتواها .

٥ — مدى الاستمتاع بعطلات نهاية الأسبوع ، وإدراك وظيفتها الترويحية والتنشيطية .

٦ — مدى حب الرحلة والتنقل والانصال والاحتكاك الثقافى الداخلى والخارجى .

ويبدو من هذه العناصر مدى الارتباط والتكامل فى سياقها العام ، بحيث تعد مؤشرات محورية ، ذات دلالة هامة ، ولقد برزت العلاقة الترابطية بين التهجير والتوطين وبين الإنماء الثقافى والترويحى ، إذ نشطت هذه العناصر وبرزت لدى مفردات المجموعة التجريبية ، بالنظر إلى مفردات المجموعة الضابطة .

ولاغرو فان وضوح هذه العلاقة ، إنما يعنى أن تجارب التهجير والتوطين ليست بتجارب تستهدف التغير المادى والاقتصادى والعمرانى للمجتمع ، والأرتفاع بمستويات المعيشة لأفراده ، وإنما تعنى مدلولا أعمق وأشمل ، تهدف كذلك إلى تغيير الإطارات والمفاهيم الوظيفية ، وإبراز معايير جديدة للحياة ، يدرك الفرد من خلالها المعنى الحقيقى للحياة ، القائم على الإستمتاع العقلى والنفسى والجسمى . ومن هنا يتكامل المعنى الحقيقى للفرد ، حيث يدرك ذاته وتتسع مداركه العامة ، ويغدو عنصرا نشطا وفعالا فى الإسهام فى تحقيق التقدم للجماعة التى ينتمى إليها ، ومن ثم فان منظور التكامل فى التغير يؤكد ويدعم هدف التغير فى النسق الثقافى والترويحى ، الذى قد تغفله بعض التجارب . وبالتالى يتعذر تحقيق الغاية منها ، وهى تحقيق الإنماء الاجتماعى المتكامل .

سادساً : نسق المكانة الاجتماعية

٥٩ – توزيع مفردات المجموعتين حسب الإجابة عما يحدد قيمة الرجل :

إتضح من البيانات أن ٥٤٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد قرروا أن الذى يحدد قيمة الرجل فى نظرهم هو الملكية والدخل والعلم والثقافة مقابل ٥ر١٠٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٨٪ فى المجموعة التجريبية قد قرروا أن الذى يحدد قيمة الرجل هى الملكية والدخل والعلم والثقافة والحسب والنسب ، وكان نصيب العلم والثقافة ٩٪ فى المجموعة التجريبية ، ٢٪ فى المجموعة الضابطة ، ونصيب الحسب والنسب ٧٪ فى المجموعة التجريبية ؛ ٣٧٪ فى المجموعة الضابطة ، وكان نصيب الملكية والدخل والحسب والنسب والعدد الكثير ٥ر٢٪ فى المجموعة التجريبية فقط ، وكان نصيب الملكية والدخل والحسب والنسب وعدد الزوجات ٢٪ فى المجموعة التجريبية فقط أيضاً ، أما عن نصيب الملكية والدخل فقط فكان ٥ر١٪ فى المجموعة التجريبية مقابل ٣٪ فى المجموعة الضابطة وكان نصيب كل من عدد الأولاد ١٪ فى المجموعة التجريبية مقابل ٥ر١٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن الملكية والدخل والحسب والنسب ١٪ فى المجموعة التجريبية مقابل ٥ر٩٪ فى المجموعة الضابطة ؛ ولقد تساوت النسبة فى المجموعة التجريبية فى الملكية وعدد الأولاد ١٪ ، الملكية وعدد الزوجات والعلم والثقافة ١٪ أيضاً فى المجموعة التجريبية . ولقد قرر ٥ر٠٪ من مفردات المجموعة التجريبية أن الثقافة والحسب والنسب هى التى تحدد قيمة الرجل ، وكذلك ٥ر٠٪ فى المجموعة التجريبية قرروا أن عدد الزوجات هى التى تحدد قيمة الرجل مقابل ٣٪ فى المجموعة الضابطة ، أما الذين قرروا أن عدد الزوجات والحسب والنسب فكانت ٥ر٠٪ فى المجموعة التجريبية مقابل ٥ر١٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن نسبة من قرروا أن العدد الكثير والحسب والنسب فكانت ٥٪ فى المجموعة التجريبية فقط ، هذا ولقد انفردت المجموعة

الضابطة بأن ١٥ ٪ حددت قيمة الرجل بالعدد الكثير وعدد الزوجات وعدد الأولاد ، وأنها تساوت بنسبة ٨ ٪ فى كل من عدد الزوجات وعدد الأولاد ، عدد الزوجات وعدد الأولاد والحسب والنسب ، كما أنها تساوت أيضاً فى المجموعة الضابطة فقط بنسبة ٥ر٠ ٪ فى كل من العدد الكثير ، والعدد الكثير وعدد الزوجات والحسب والنسب .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والذى يحدد قيمة الرجل فى نظرهم من جانب آخر ، اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وما يحدد قيمة الرجل من جانب آخر .

٦٠ — توزيع مفردات المجموعتين حسب السماح للزوجة فى مشاركة الزوج فيما يعن من أمور :

اتضح من البيانات أن ٥ر٧٨ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يسمحون لزوجاتهم بمشاركتهم فيما يعن من أمور مقابل ٣ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٨ ٪ فى المجموعة التجريبية يسمحون أحياناً لزوجاتهم بمشاركتهم فيما يعن من أمور مقابل ٧٢ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر١ ٪ فى المجموعة التجريبية نادراً ما يسمحون لزوجاتهم فى مشاركتهم فيما يعن من أمور مقابل ٢٥ ٪ فى المجموعة الضابطة . هذا بخلاف ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسماح للزوجة فى مشاركة الزوج فيما يعن من أمور من جانب آخر ، مع استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسماح للزوجة بمشاركة الزوج فيما يعن له أمور من جانب آخر .

١ — توزيع مفردات المجموعتين حسب استشارة الأبناء فيما يعن من أمور

اتضح من البيانات أن ٥٤ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يستشيرون الأبناء (ذكوراً — إناثاً) فيما يعن له من أمور مقابل ٢ ٪ فى المجموعة الضابطة ، و أن ٢١ ٪ فى المجموعة التجريبية يستشيرون أبناءهم أحياناً فيما يعن لهم من أمور مقابل ٦٦,٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٠ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية نادراً ما يستشيرون الأبناء فيما يعن لهم من أمور مقابل ٢٣ ٪ فى المجموعة الضابطة ، هذا بخلاف ٣ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٨,٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ليس لديهم أبناء فى سن الرشد ؛ وكذلك بخلاف ٢ ٪ فى المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واستشارة الأبناء فيما يعن من أمور من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الإختبار اتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واستشارة الأبناء فيما يعن من أمور من جانب آخر.

٢ — توزيع مفردات المجموعتين حسب الحرص على إشراك الذكور أم الأناث فى الرأى

إتضح من البيانات أن ٧٣ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يحرصون على إشراك كل من البنين والبنات الراشدين فى الرأى مقابل ٦ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢١,٥ ٪ يحرصون على إشراك الذكور فقط فى الرأى مقابل ٨٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٠,٥ ٪ فى المجموعة الضابطة فقط يحرصون على إشراك البنات فى الرأى. هذا بخلاف ٣ ٪ فى المجموعة التجريبية ،

٨,٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ليس لديهم أبناء راشدون ، وكذلك بخلاف ٢ ٪.
المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والحرص على إشراك الذكور أو الإناث فى الرأى من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الإختبار لضمان حياد الإختبار اتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والحرص على إشراك الذكور أو الإناث فى الرأى من جانب آخر.

تعقيب على بيانات نسق المكانة الاجتماعية
(فقرات ٥٩ - ٦٢)

إذا كانت مجموعة البيانات السابقة قد أثبتت العلاقة بين عناصرها وبين التهجير والتوطين ، فان ماتتضمنه البيانات الحالية من بيانات رقمية ، ومايتصل بها من تحليل إحصائى من المسائل التى تسمو بهذه العلاقة إلى أعلى درجة لها ، وبخاصة فيما يتصل بالتغير فى نسق المكانة الاجتماعية .

وإذا كان نسق المكانة الاجتماعية من الأنساق التى تشهد التغير بدرجة بطيئة وغير سريعة ، فان تضمينه فى سياق هذه الدراسة ، إنما يأتى من منطلق مؤداه ، أن نسق البناء الاجتماعى التقليدى عندما تستطيع تجربة التهجير والتوطين أن تؤثر فى ركن من أهم أركانه - وهو المكانة الاجتماعية - يكون إطار التغير المتكامل قد عبر عن ذاته تعبيرا كاملا .

ولقد برز التغير فى نسق المكانة الاجتماعية لمفردات المجموعة التجريبية على نحو بارز ، إذا ماقورن بمفردات المجموعة الضابطة ، وقد حددت الدراسة الميدانية عناصر هذا النسق فى مجموعة من الدعائم تترابط ترابطا وظيفيا فيما بينها ، كما ترتبط بالنسق الأسرى فى مجتمع الدراسة الميدانية . وهذه الدعائم هى :

١ - التغير فى المؤشرات التى تحدد مكانة الرجل .

٢ - التغير فى مكانة الزوجة بالنسبة لزوجها .

٣ - التغير فى مكانة الأبناء ووضوح دورهم فى نطاق الأسرة .

٤ - التغير فى مكانة الإناث وتبدل النظرة إليهم .

ولاغرو فان تناول نسق المكانة الاجتماعية بالنسبة للزوج والزوجة والأبناء الذكور والاناث إنما ينبثق من اتساق هذا التناول مع طبيعة المجتمع

المدروس من ناحيه ، كما أنه يتسق مع دراسة التغير الاجتماعى فى المجتمعات التقليدية عامة .

ومن ثم فان تجارب التهجير والتوطين تمتد آثارها لتغير نسق المكانة الاجتماعية للافراد نظراً لما يترتب عليها من دخول أنماط وأساليب جديدة فى الحياة ، لاتقف عند فحواها المادى فحسب ، بل تمتد إلى فحوى اجتماعى بنائى أيضا ، وعليه فان تقييم تجارب التهجير والتوطين ينبغى أن يدخل فى حسابه هذا البعد باعتباره من الركائز الهامة التى توضح مدى التغير فى بعد البناء الاجتماعى للوحدة المدروسة .

سابعاً ـ النسق العلاقى

٦٣ـ توزيع مفردات المجموعتين حسب اللجوء إلى الأرحام والعشيرة فى فض الخلافات العائلية :

اتضح من البيانات أن ٥ر٩٧ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يلجأون إلى الأرحام والعشيرة فى فض الخلافات الأسرية مقابل ٥ر٥١ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يلجأون أحياناً إلى الأرحام والعشيرة فى فض الخلافات الأسرية مقابل ٤٣ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٥ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة فقط نادراً ما يلجأون إلى الأرحام والعشيرة فى فض الخلافات الأسرية .

وبإجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واللجوء إلى الأرحام والعشيرة فى فض الخلافات العائلية من جانب آخر ، اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واللجوء إلى الأرحام والعشيرة فى فض الخلافات الأسرية من جانب آخر .

٦٤ـ توزيع مفردات المجموعتين حسب مجالسة أو زيارة الآخرين من غير أفراد الأسرة أو العشيرة :

اتضح من البيانات أن ٨٩ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يجالسون أو يزورون الآخرين من غير الأقارب مقابل ٢٤ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٩ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يزورون أو يجالسون أحياناً الآخرين من غير الأقارب مقابل ٤١ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر١ ٪ نادراً ما يزورون أو يجالسون الآخرين من غير الأقارب مقابل ٣٥ ٪ فى المجموعة الضابطة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومجالسة أو زيارة الآخرين من غير أفراد الأسرة أو العشيرة من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومجالسة أو زيارة الآخرين من غير أفراد الأسرة أو العشيرة من جانب آخر .

٦٥ — توزيع مفردات المجموعتين حسب مجالسة أو تزاور أفراد أو أسر من غير المحيطين بقريتك

اتضح من البيانات أن ٥٦ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يجالسون أو يزورون أسراً وأفراداً من غير المحيطين بالقرية مقابل ٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٣٤٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية يجالسون ويزورون أحياناً أسراً وأفراداً من غير المحيطين بالقرية مقابل ٢١٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٩٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية نادراً ما يجالسون أو يزورون أسرا أو أفرادا من غير المحيطين بالقرية مقابل ٧٣٫٥ ٪ .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومجالسة أو زيارة أفراد أو أسر من غير المحيطين بالقرية من جانب آخر اتضح أن كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومجالسة أو زيارة أسر وأفراد من غير المحيطين بالقرية من جانب آخر .

تعقيب على بيانات النسق العلاقى (فقرات ٦٣ـ٦٥)

يشكل التغير فى النسق العلاقى بعداً هاما من أبعاد التغير البنائى الإجتماعى والتغير نسق العلاقة فى بحوث التنمية والإنعاش يكون دائما تغيرا إلى العلاقات المفتوحة ، ولقد ركزت الدراسة الميدانية على بعض المؤشرات الأساسية أهما :

١ ـ الإتجاه إلى الأرحام من أبناء العشيرة فى حالة فض الخلافات العائلية :

٢ ـ زيارة أفراد آخرين من غير أبناء الأسرة أو العشيرة الأم :

٣ ـ زيارة أفراد من غير أبناء القرية أو المنطقة .

وبالنسبة للمؤشر الأول فإن نمط العلاقة فيه هى العلاقة إلى الداخل فى العشيرة أو القبيلة ، وهو نمط تقليدى من أنماط العلاقات القائمة بالمنطقة والتى يتوقع تغيرها أو تبدلها تدريجيا .

كذلك فإن المؤشر الثانى يشير إلى نمط العلاقات إلى الخارج ، وهو نمط محدود بإطار البيئة المحلية الأولى للفرد ، ويشير إلى قدر من الخارجية فى العلاقة .

أما عن المؤشر الثالث فهو فضلا عن كونه يشير إلى ضرب من العلاقات الخارجية فهو يشير كذلك إلى التنوع فى العلاقات فضلا عن الخارجية غير المحلية .

وهذه الضروب الثلاثة إهتمت الدراسة الميدانية بالكشف عنها ، وعن

مدى التغير فى إطارها ، باعتبار أن التغير فى نسق العلاقات خير دليل على تغير البناء الاجتماعى .

و لقد أنتهت الدراسة الميدانية لبعد هذا النسق — على نحو ما تبينه البيانات الإحصائية — إلى وجود علاقة إيجابية بين التهجير و التوطين من ناحية ، و بين تغير نسق العلاقات من التقليدية إلى التحديثية ، مما يعنى أن التهجير و التوطين عملية إجتماعية متكاملة ، لا تستهدف إحداث تغيير فى النسق المادى للمجتمع على نحو ما أشرنا سابقا — بل تستهدف كذلك إحداث تغيير اجتماعى جذرى فهى إذن منهج للتغيير الشامل ، وهو أمر أدركته مجتمعات كثيرة ومنها مجتمعنا السعودى .

ثامناً — نسق القيم

٦٦ - توزيع مفردات المجموعتين حسب الشروط المطلوبة فى خطيب الإبنة

يتضح من البيانات أن ٥ر٦٧ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يفضلون أن يكون خطيب الابنة يعمل بالحكومة أو التجارة مقابل ٥ر١٨ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر١٢ ٪ فى المجموعة التجريبية يفضلون أن يكون خطيب الابنة يعمل بالحكومة أو التجارة وأن يكون مالك أرض ومواش مقابل ٢ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٧ ٪ فى المجموعة التجريبية يفضلون أن يكون خطيب الابنة مالك أرض ومواش مقابل ٤٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٦ ٪ فى المجموعة التجريبية يفضلون أن يكون خطيب الابنة من الأقارب والبلديات مقابل ٣ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٣ ٪ فى المجموعة التجريبية يفضلون أن يكون خطيب الإبنة من الأقارب ويعمل فى الحكومة أو التجارة ، وأن ٥ر٣١ ٪ فى المجموعة الضابطة يفضلون أن يكون خطيب الابنة من الأقارب وأن يكون مالك أرض ومواش ، هذا بخلاف ٢ ٪ فى المجموعة التجريبية فقط لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والشروط المطلوب توافرها فى خطيب الإبنة من جانب آخر ، مع استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والشروط المطلوب توافرها فى خطيب الإبنة من جانب آخر .

٦٧ — توزيع مفردات المجموعتين حسب السن عند أول زواج ،

اتضح من البيانات أن نسبة ٢٤ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كان سنهم عند أول زواج أقل من ٢٠ سنة مقابل ٣٧ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن نسبة ٧٤ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فى الفئة (٢٠ — ٢٥) مقابل ٥١٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة وأن ١١٫٥ ٪ كان سنهم فى المجموعة الضابطة عند أول زواج ٢٠ سنة فأكثر مقابل لا شىء فى المجموعة التجريبية ، أى أن جميع مفردات المجموعة التجريبية كان سنهم عند أول زواج أقل من ٢٥ سنة وأن ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وسن أول زواج من جانب ، مع مراعاة استبعاد من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسن عند أول زواج من جانب آخر .

٦٨ — توزيع المجموعتين حسب السن عند آخر زواج

اتضح من البيانات أن ٧٧ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد تزوجوا لمرة واحدة فقط مقابل ٥٤٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٦ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كان سنهم عند آخر زواج أقل من ٤٥ سنة مقابل ١٧٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٥ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة كان سنهم عند آخر زواج (٤٥ — ٥٥) مقابل ٤ ٪ فقط فى المجموعة التجريبية ، وأن ٣ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة كان سنهم عند آخر زواج ٥٥ سنة فأكثر مقابل ١ ٪ فقط فى المجموعة التجريبية ، وأن ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التوطين والتهجير من جانب والسن عند آخر زواج من جانب آخر مع

مراعاة استبعاد من لم يسبق لهم الزواج ، وكذلك كل من لم يتزوج سوى مرة واحدة من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن إختبار كا٢ معنوى ؛ ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسن عند آخر زواج من جانب آخر.

٦٩ - توزيع مفردات المجموعتين حسب السن عند آخر زواج للزوجة :

اتضح من البيانات أن ١٣٫٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية تزوجوا بزوجات فى السن (١٥ – ٥٠) مقابل ٣٦٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٤٫٥ ٪ فى السن (٢٠ – ٢٥) مقابل ٩ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٣ ٪ فقط من مفردات المجموعة التجريبية قد تزوجوا بزوجات فى فئة السن ٢٥ سنة فأكثر مقابل لا شيء فى المجموعة الضابطة ، وأن المجموعتين قد اتفقتا فى عدم الزواج من زوجات أقل من ١٥ سنة ، هذا بالإضافة إلى ٧٧ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد تزوجوا لمرة واحدة فقط مقابل ٥٤٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأن ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وسن آخر زوجة (لمن تزوج أكثر من مرة) من جانب آخر ، مع مراعاة استبعاد من لم يسبق لهم الزواج وكذلك كل من لم يتزوج سوى مرة واحدة من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وسن آخر زوجة لم تتزوج أكثر من مرة من جانب آخر .

٧٠–توزيع مفردات المجموعتين حسب المهر الذى دفعه الزوج عنـد آخر زواج :

اتضح من البيانات أن ٤٣ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد دفعوا مهوراً (٣٠٠٠ – ٤٠٠٠) ريال مقابل ١٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٤٦ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة قد دفعوا مهوراً (٢٠٠٠ – ٣٠٠٠) ريال مقابل ٩ر٥ ٪ فقط فى المجموعة التجريبية ، وأن ٣٦ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة قد دفعوا مهوراً (١٠٠٠ – ٢٠٠٠) مقابل ٧ ٪ فى المجموعة الضابطة ، أما من كان لهم الترتيب فى دفع المهور فى الدرجة الثانية وهى (٥٠٠٠ – ٦٠٠٠) فى المجموعة التجريبية فقد كانوا ٢٨ ٪ مقابل ٥ر٠ ٪ فقط فى المجموعة الضابطة ، ولقد انفردت المجموعة التجريبية بنسبة ٢ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة لمن دفعوا مهراً أكثر من ٦٠٠٠ ريال. هذا وهناك ٢ ٪ لم يسبق لهم الزواج فى المجموعة التجريبية .

وباجراء اختبار كا[2] على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وقيمة المهر المدفوع عند الزواج من جانب آخر . مع مراعاة استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا[2] معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل

بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وقيمة المهر المدفوع عنـد الزواج من جانب آخر .

٧١ – توزيع مفردات المجموعتين حسب السماح للزوجة بالخروج محجبة أو سافرة

إتضح من البيانات أن ٩٧ر٥ ٪ فى المجموعة التجريبية مقابل ١٠٠ ٪ لا يسمحون للزوجة بالخروج بدون تحجب ، وأن ٥ر٠ ٪ فقط فى المجموعة التجريبية يسمحون للزوجة بالخروج سافرة – هذا بخـلاف ٢ ٪ فى المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسماح للزوجة بالخروج محجبة أو سافرة من جانب آخر — مع إستبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار — إتضح أن إختبار كا٢ غير معنوى ، ونقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسماح للزوجة بالخروج محجبة أو سافرة من جانب آخر .

٥٢ - توزيع مفردات المجموعتين حسب مصاحبة الزوجة للزوج فى الخروج

إتضح من البيانات أن ٥٦ر٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية أحياناً ما تصاحب الزوجات أزواجهن فى الخروج مقابل ١٤ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٨ر٥ ٪ فى المجموعة التجريبية نادراً ماتصاحب الزوجات أزواجهن فى الخروج مقابل ٦٨ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٣ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما تصاحب الزوجات أزواجهن فى الخروج مقابل ١٧ر٥ ٪ فى المجموعة الضابطة .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومصاحبة الزوجة للزوج فى الخروج من جانب آخر — مع إستبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الإختبار لضمان حياد الإختبار — إتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومصاحبة الزوجة للزوج فى الخروج من جانب آخر .

٧٣ - توزيع مفردات المجموعتين حسب الحرص على الاشتراك فى برامج محوالأمية

إتضح من البيانات أنه بخلاف ٧١ ٪ فى المجموعة التجريبية ،

٥ر٨٤ ٪ فى المجموعة الضابطة الذين يعرفون القراءة والكتابة والذين لا يوافقون على الاشتراك فى برامج محو الأمية ، نجد أن ٥ر٨ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية مقابل ٥ر٨ ٪ فى المجموعة الضابطة يسببون اشتراكهم فى برامج محو الأمية لمعرفة ما يدور حولهم ومباشرة أمورهم بأنفسهم ويلى ذلك أن ٥ر٧ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يسببون الاشتراك لمعرفة مايدور حولهم فقط مقابل ٤ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وكذلك ٦ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يسببون الإشتراك لمباشرة أمورهم بأنفسهم . مقابل ١ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٣ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يسببون الاشتراك للعمل باحدى الوظائف الحكومية مقابل ٥ر٠ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١ ٪ من مفردات المجموعة التجريبيه فقط يسببون الاشتراك للعمل باحدى الوظائف الحكومية ، ومباشرة أموره بنفسه ، وأن ٥ر٠ ٪ كان سبب موافقتهم العمل بأحدى الوظائف الحكومية ، مباشرة أموره بنفسه ، معرفة ما يدور حوله مقابل ٥ر١ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٥ر٠ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط كان سبب اشتراكهم معرفة ما يدور حولهم ومباشرة أمورهم بأنفسهم ومواصلة التعليم بمراحله .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأسباب الحرص على الإشتراك فى برامج محو الأمية من جانب آخر ، مع مراعاة استبعاد كل من يعرف القراءة والكتابة والذين لم يوافقوا على الاشتراك فى البرامج من إطار الإختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن إختبار كا٢ غير معنوى ، ويقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأسباب الحرص على الاشتراك فى برامج محو الأمية من جانب آخر .

٣١ – توزيع مفردات المجموعتين حسب الموافقة على اشتراك الزوجة أو البنات فى برامج محو الأمية

إتضح من البيانات أن ٨٣ ٪ توافق ، ١٥ ٪ لا توافق على إشتراك الزوجة أو البنات فى برامج محو الأمية ، علماً بأن كل مفردات المجموعة الضابطة لا توافق على اشتراكهن فى برامج محو الأمية – هذا بخلاف ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والموافقة على إشتراك الزوجة أو البنات فى برامج محو الأمية من جانب آخر ، مع مراعاة استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الإختبار لضمان حياد الاختبار إتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والموافقة على إشتراك الزوجة أو البنات فى برامج محو الأمية من جانب آخر .

٣٢ – توزيع مفردات المجموعتين حسب أسباب عدم الحاق البنات بالمدارس أو المعاهد

إتضح من البيانات أنه بخلاف ٩٠٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ٢٫٥ ٪ ، فى المجموعة الضابطة الذين لم يسبق لهم الزواج والذين لم ينجبوا أطفالا بالمرة والذين ليس لديهم بنات والذين هم ملحقون بناتهم بالمدارس نجد أن ٦ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية مقابل ٣٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يرجعون عدم إلحاق بناتهم بمدارس أو معاهد لضعف الإمكانيات المادية ، وأن ١٫٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية مقابل ٥٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يرجعون عدم إلحاق بناتهم بالمدارس أو المعاهد لعدم وجود مدارس بالمنطقة ، وأن ١٣ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة

حفط أرجعوا عدم إلحاق بناتهم بمدارس أو معاهد للسببين السابقين معاً وأن ٥ر١ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية مقابل ١٣ ٪ فى المجموعة الضابطة يرجعون عدم إلحاق بناتهم لأن تعليم البنات غير مستحب لديهم ، وأن ٥و٠ ٪ فى المجموعة التجريبية مقابل ٥و٥ ٪ فى المجموعة الضابطة قد ردوا عدم إلحاق بناتهم بمدارس أو معاهد إلى أن تعليم البنات غير مستحب وعدم وجود مدارس بالمنطقة معاً ، وأن ٥ر٤ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة فقط قد ردوا عدم إلحاق بناتهم إلى كل الأسباب السابقة مجتمعة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأسباب عدم إلحاق بناتهم بمدارس أو معاهد من جانب آخر مع استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج وكل من لهم بنات ملتحقات بمدارس وكل من لم ينجب أطفالا بالمرة وكل من لم ينجب بناتاً من إطار الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وأسباب عدم إلحاق البنات بالمدارس أو المعاهد من جانب آخر.

٧٦ – توزيع مفردات المجموعتين حسب السماح للزوجة بمشاركة الزوج فى الزراعة والرعى :

اتضح من البيانات أن ٥ر٨٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كثيراً ما يسمحون لزوجاتهم بمشاركتهم فى الزراعة أو الرعى مقابل ٥٤ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١١ ٪ فى المجموعة التجريبية يسمحون أحياناً لزوجاتهم بمشاركتهم فى الزراعة أو الرعى مقابل ٤٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ،وأن ٥و١ ٪ فى المجموعة التجريبية نادراً ما يسمحون لزوجاتهم.

بمشاركتهم فى الزراعة أو الرعى ، هذا بخلاف ٥ ./ فى المجموعة التجريبية ، ١ ./ فى المجموعة الضابطة لم يسبق لهم الزواج أولا يعملون بالزراعة أو الرعى .

وباجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسماح للزوجة بمشاركة الزوج فى الزراعة أو الرعى من جانب آخر ، مع استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج أو كل من لا يعمل فى الزراعة أو الرعى لضمان حياد الاختبار ، اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب والسماح للزوجة بمشاركة الزوج فى الزراعة أو الرعى من جانب آخر .

٧٧ — توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع رداء الزوجة أو البنات :

إتضح من البيانات أن ٧٥,٥ ./ من مفردات المجموعة التجريبية ترتدى زوجاتهم وبناتهم الملابس الحديثة مقابل ٢ ./ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٨ ./ فى المجموعة التجريبية ترتدى زوجاتهم وبناتهم الملابس البدوية مقابل ٨٢,٥ ./ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٢٢,٥٪ من مفردات المجموعة التجريبية ترتدى زوجاتهم وبناتهم الملابس الحديثة والملابس البدوية مقابل ١٥,٥ ./ فى المجموعة الضابطة ، هذا بخلاف ٢٪ من مفردات المجموعة التجريبية لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع الملابس التى ترتديها الزوجة أو البنات من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار لضمان حياد الإختبار ، اتضح أن إختبار كا٢ معنوى ، ونرفض العرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع الملابس التى ترتديها الزوجة والبنات من جانب آخر .

٧٨ - توزيع مفردات المجموعتين حسب جهة العلاج :

إتضح من البيانات أن ٨٩٫٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يلجأون إلى المستشفى للعلاج مقابل ١١٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ١٫٥ ٪ من المجموعة التجريبية يلجأون إلى الوصفات الشعبية للعلاج مقابل ٣٥ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٩٫ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية يلجأون إلى كل من المستشفى والوصفات الشعبية معا للعلاج مقابل ٥٣٫٥ ٪ فى المجموعة الضابطة .

وبإجراء إختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة العلاج من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الرفض العدمى القائل بأن ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة العلاج من جانب آخر .

٧٩ - توزيع مفردات المجموعتين حسب استخدام المبيدات ضد الحشرية المنزلية :

إتضح من البيانات أن ٧١٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية فقط كثيراً مايستخدمون المبيدات الحشرية لمقاومة حشرات المنازل ، وأن ٢١ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ١٦ ٪ فى المجموعة الضابطة يستخدمون المبيدات أحيانا ، وأن ٧٫٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٨٤ ٪ فى المجموعة الضابطة نادرا مايستخدمون المبيدات فى المنازل .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واستخدام المبيدات الحشرية ضد الحشرات المنزلية من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه لسيس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب واستخدام المبيدات الحشرية ضد الحشرات المنزلية من جانب آخر .

٨٠ – توزيع مفردات المجموعتين حسب تردد الزوجة والبنات على المستشفى للعلاج :

إتضح من البيانات أن ٨٨,٥ ٪ فى المجموعة الجريبية ؛ ١٥ ٪ فى المجموعة الضابطة كثيرا مايلجأون للمستشفى لعلاج زوجاتهم وبناتهم ، وأن ٥,٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٤٤ ٪ فى المجموعة الضابطة يلجأون أحيانا للمستشفى ، وأن ٤ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥٤,٥ ٪ فى المجموعة لضابطة نادرا مايلجأن للمستشفى ، هذا بخلاف ٢ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط لم يسبق لهم الزواج .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقه بين التهجير والتوطين من جانب وتردد الزوجة والبنات على المستشفى للعلاج من جانب آخر ، مع استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج من إطار الاختبار ضماناً لحياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وترددالزوجة والبنات على المستشفى للعلاج من جانب آخر .

٨١ – توزيع مفردات المجموعتين حسب سن تختين الذكور :

اتضح من البيانات أن ٧٩ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قررو انهم يختنون أبناءهم الذكور فى سن أقل من سنه مقابل ٢١ ٪ فى المجموعة الضابطة ، وأن ٧ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ١٠,٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يختنون فى السن من سنة إلى أقل من ٣ ، وأن ٣ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٤ ٪ فى المجموعة الضابطة يختنونهم فى سن من ٩ سنين إلى أقل من ١٢ ، وأن ٢,٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ١,٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يختنونهم فى سن من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ ، وأن ٢ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٣٥,٥ ٪ فى المجموعة الضابطة يختنونهم فى السن من ١٢ سنة فأكثر وأن

٥ر١ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٢٥٪ فى المجموعة الضابطة يختنونهم فى السن من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ ، هذا بخلاف ٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ؛ ٢ ٪ فى المجموعة الضابطة لم يسبق لهم الزواج أولم يختنوا أطفالا من قبل .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وسن ختان الذكور من جانب آخر ، مع استبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج وكل من لم يختن أبناءه من إطار الاختبار لضمان حياد الاختبار اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وسن الختان للأولاد الذكور من جانب آخر .

٨٢ - توزيع مفردات المجموعتين حسب اقامة حفل خاص بمناسبة الختان

اتضح من البيانات أن ٥ر٨٥٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٧٩ ٪ فى المجموعة الضابطة نادراً ما يقيمون حفلا خاصاً بمناسبة ختان الأولاد ، وأن ٥ر٨ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ١٨ ٪ فى المجموعة الضابطة يقيمون حفلا أحياناً بمناسبة الختان ، أما من أدلى بأنه كثيراً ما يقيم حفلا بمناسبة ختان الأولاد فكانوا ٥ر١٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٠٪ فى المجموعة الضابطة ، هذا بخلاف ٥ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٢ ٪ فى المجموعة الضابطة لم يسبق لهم الزواج أو لم يختنوا أطفالا .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإقامة احتفال خاص بمناسبة ختان الأولاد من جانب آخر ، مع إستبعاد كل من لم يسبق لهم الزواج وكل من لم يختن أطفالا اتضح أن اختبار كا٢ غير معنوى ، ونقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك

علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وإقامة احتفال خاص بمناسبة ختان الأولاد من جانب آخر .

٨٣ ، توزيع مفردات المجموعتين حسب نوع النقطة المقدمة فى الختان :

اتضح من البيانات أن ٥ر٨٩ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٣ ٪ فى المجموعة الضابطة يقدمون النقود فى الختان ، وأن ٩ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٧٠ ٪ فى المجموعة الضابطة يقدمون البقول فى الختان ، وأن ٥ر١ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٢٦ ٪ الضابطة يقدمون المواشى فى الختان .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع النقوط المقدمة فى الختان من جانب آخر اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ونوع النقوط المقدمة فى الختان من جانب آخر .

٨٤ – توزيع مفردات المجموعتين حسب طريقة تناول الطعام :

اتضح من البيانات أن ٩٩ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٥٤ ٪ فى المجموعة الضابطة يستعملون المائدة فى تناول الطعام ، وأن ١ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ٤٦ ٪ فى المجموعة الضابطة يتناولون الطعام على الأرض .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة تناول الطعام من جانب آخر ، اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب وطريقة تناول الطعام من جانب آخر .

٨٥ – توزيع مفردات المجموعتين حسب صحبته فى تناول الطعام :

اتضح من البيانات أن ٨١ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية ، ٥ر٦١ ٪ من مفردات المجموعة الضابطة غالباً ما يتناولون طعامهم بصحبة الزوجة والأولاد ، وأن ٨ ٪ فى المجموعة التجريبية ، ١٩ ٪ فى المجموعة

الضابطة يتناولون طعامهم غالباً بصحبة الأبناء فقط ، وان ٧ ./ فى المجموعة التجريبية ، ١٩ ./ فى المجموعة الضابطة غالباً ما يتناولون طعامهم بصحبة الأقارب والأصدقاء ، أما من قرروا أنهم غالباً ما يتناولون طعامهم مع زوجاتهم فقط فكانت ٤ ./ فى المجموعة التجريبية ، ٥ر٠ ./ فى المجموعة الضابطة .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومن يصاحب الزوج فى طعامه من جانب آخر ، اتضح أن اختبار كا٢ معنوى ، ونرفض الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومن يصاحب الزوج فى طعامه من جانب آخر .

٨٦ — توزيع مفردات المجموعتين حسب مكان النوم

اتضح من البيانات أن جميع مفردات المجموعة التجريبية ينامون على الحعادة (السرير) مقابل ٩٩ ./. فى المجموعة الضابطة ، وأن ١ ./. فقط فى المجموعة الضابطة ينامون على الأرض .

وباجراء اختبار كا٢ على الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان النوم من جانب آخر : اتضح أن اختبار كا٢ غير معنوى ، ونقبل الفرض العدمى القائل بأنه ليس هناك علاقة بين التهجير والتوطين من جانب ومكان النوم من جانب آخر .

تعقيب على بيانات نسق القيم (فقرات ٦٦-٨٦)

تشكل القيم بعداً أساسيا من الأبعاد المؤلفة للهيكل أو النسق الكلى العام للمجتمع ، ومن ثم فإن تناول أوجه التغير التى تصيب النسق الكلى للمجتمع نتيجة لأى من العوامل المختلفة التى تؤدى إليه ، دون بيان مدى التغير الذى شمل نسق القيم بداخله ، يعد تناولا قاصرا إلى أبعد الحدود ،ويستمد نسق القيم أهميته، لما له من أثر فى تشكيل أنماط السلوك والفعل الإجتماعى ، بل وتوجيهها ، بحيث يمكن القول بأن السلوك والفعل البشرى يرتكن إلى مجموعة من المؤشرات تضبطه وتشكله فى قالب محدد .

ولقد أدرك ذلك علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا ، حين ضمنوا دراساتهم للمجتمعات وأبنيتها التى يتناولونها بالدراسة والتحليل ، اهتماما بالتعرف على نمط القيم السائدة ، ومما هو جدير بالذكر أن الأهتمام بهذا الجانب يبرز ويسيطر على وجه الخصوص فى بحوث التغير الإجتماعى بل إنه يعد مبحثا هاما من بحوثه . ورغم تقرير العلماء والباحثين السيوسيولوجين أن تغير نسق القيم من المسائل التى تلقى صعوبة ، ولا تلاحظ بسهولة ، وأن تغير بناء القيم يتطلب زمنا ووقتا طويلا قد يمتد إلى أجيال بشرية عديدة ، فان ذلك لم يثبط من همم الباحثين فى هذا الميدان ، وبخاصة الذين يحاولون الكشف عن جانب التغير فى نسق القيم ودرجته .

ولم تغفل هذه الدراسة ذلك البعد باعتباره منطلقا مؤداه أن نسق القيم كغيره من أنساق المجتمع الأساسية يتعرض للتغير والتبدل ، بفعل مايجرى فى المجتمع الخارجى من قوى تعمل على تغييره وتبديله، ومن ثم أبرزت هذا الجانب وحاولت أن ترى أثر ما يمكن أن تؤدى إليه تجربة التهجير والتوطين من تغير فى نسق القيم ، وإذا كان ذلك قائما فان التغير إذن يكون قد بلغ مداه بالمجتمع ، وخرج عن كونه مجرد تغير فى الشكل أو البناء المادى للمجتمع .

ولقد سبق تقرير أن هناك ترابطا عضويا وظيفيا بين التغير فى النسق المادى المورفولوجى للمجتمع وبين التغير فى بناء النظم والسلوك ، بحيث لايمكن أن نفصل بينهما .

وقد تحددت محاور القيم التى ركزت عليها الدراسة فى بعض العناصر أهمها :

١ – قيم تناول الطعام وما يرتبط به من تقاليد .
٢ – قيم الزواج والخطبة .
٣ – قيم السفور والمشاركة .
٤ – قيم التعليم والتثقيف .
٥ – قيم الصحة .
٦ – قيم الزى .
٧ – قيم الهدايا .
٨ – قيم التختين

ولقد جرى تحديد هذه المحاور على نحو يتسق مع طبيعة المجتمع المدروس، ومع نسق القيم الهامة القائمة فى البيئة ، ولقد كشف التناول الميدانى – على نحو ما أوضحته البيانات الإحصائية – عن العلاقة الإيجابية بين التهجير والتوطين وبين وقوع التغير فى نسق القيم الاجتماعية ، وقد برز ذلك لدى مفردات المجموعة التجريبية التى خبرت تجربة التهجير والتوطين عكس مفردات المجموعة الضابطة ، على أن هناك بعض الجوانب ، لم تبرز فيها العلاقة قائمة وهذه الجوانب هى :

(أ) قيم السفور وهى قضية لم تتجاوز بعد ، ولم تزل العادة و العرف سيطران عليها حتى بين بعض أوساط المثقفين من الشبان ، حيث للنساء مجالسهن وللرجال مجالسهم ، بل إن بناء البيت وهندسية فى بعض الأحيان تخدم قضية الحجاب .

(ب) قيم حفل الختان وهى لم تتأثر بدورها بتجربة التهجير والتوطين. إذ يحفظها الأفراد ويتوراثونها وهى من قبيل الحفلات الترفيهية العامة التى يجد فيها الأهل والأقارب فرصة لممارسة هواياتهم فى الرقص والغناء الشعبى :

(ج) القيم الكامنة وراء أسباب الحرص على الإشتراك فى برامج محو الأمية ، وهذه لم يظهر فيها بين المجموعتين أى تباين أو إختلاف ، نظرا لأن التعليم خدمة عامة ، وقد أصبحت كل المستويات تدرك أنه من حقها بل وتعده مطلبا أساسيا لها .

من هذه العناصر يتبين مبلغ ما تعرض له نسق القيم من تبدل وتحول ، يؤكد خطورة ما تمارسه تجارب التهجير والتوطين ، التى أصبح لاينظر إليها على أنها مجرد عملية أو سياسة ، وإنما هى أداه لتطوير وتغيير جذرى ، بل أداة لقيام مجتمعات جديدة كلية .

تاسعاً : أسباب الارتحال و مشكلاته

٨٧ — توزيع مفردات المجموعة التجريبية حسب سب الارتحال

إتضح من البيانات أن ٩٠ر٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية كان من بين الأسباب التى شجعت على إرتحالهم من قراهم قيام مشروعات التنمية ، وأن ٩ر٠ ٪ كان السعى وراء الرزق والاستقرار والحصول على دخل أفضل بالإضافة إلى قيام مشروعات للتنمية هو الدافع ، ٥ر ٪ للسعى وراء الرزق والاستقرار والحصول على دخل أفضل .

٨٨ — توزيع مفردات المجموعة التجريبية حسب المشاكل التى ترتبت على الارتحال

إتضح من البيانات أن ٨٤ ٪ لم يترتب على إرتحالهم أى مشاكل ، ٦ ٪ ترتب على إرتحالهم مشاكل إجتماعية ، ٢ر٥ ٪ قابلتهم مشاكل ندرة المرافق العامة ، ٧ر٥ ٪ قابلتهم مشاكل إجتماعية ومشاكل ندرة المرافق .

٧٩ — توزيع مفردات المجموعة التجريبية حسب الحصول على أرض بدل القديمة

إتضح من البيانات أن ٨٩ر٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية قد حصلوا على أرض بدلا عن الأرض التى تركوها بالموطن القديم ، وأن ١٠ر٥ ٪ لم يحصلوا على أرض .

٩٠ — توزيع مفردات المجموعة التجريبية حسب السن عند الهجرة

إتضح من البيانات أن ٧٧ر٥ ٪ من مفردات المجموعة التجريبية فقط قد هاجروا إلى القرية فى سن أكثر من ٢٥ سنة ، ١٨ر٥ ٪ هاجروا فى سن من (٢٠ — ٢٥) ، وأن ٢ ٪ قد هاجروا إليها فى سن من (١٥ — ٢٠) ، وأن ٠ر٥ ٪ قد هاجروا إليها فى سن من (١٠—١٥) وأن ١ر٥ ٪ قد هاجروا إليها فى سن من (٥ — ١٠) .

تعقيب على مجموعة بيانات الهجرة (فقرات ٨٧ـ ٩٠)

برز فى عملية التهجير عنصران أساسيان :

العنصر الأول : هو الرغبة فى الاستقرار .

العنصر الثانى : هو تحصيل مصدر أعلى ثابت للرزق .

وإذا أضيف لهذين العنصرين العنصر القهرى الدافع للهجرة وهو غمر القرى بمياه السد ، تكون عملية التهجير قد أكتملت مسبباتها ، وتوضح هذه الأسباب الدافع إلى إختيار المهاجرين لقرية الحاكمة التى تتوفر بها بعض العناصر التى تضمن لهم تحقيق هذه الرغبات أو جانبا منها .

ويتضح أن المشاكل التى ترتبت على عملية التهجير ذات صفتين :

الأولى : صفة المشاكل الإجتماعية المتمثلة فى مشاكل العلاقات والإستقرار الجديد فى المكان والتعرف عليه والإنصهار بداخله .

الثانية : صفة المشاكل المادية المتصلة بمدى توفر الخدمات المادية والمرافق الأساسية .

وإذا كانت نسبة من ذكروا وجود مشاكل يعانون منها نسبة ضعيفة تصل إلى ١٨ ٪ فقط ، فإن ذلك لا يعنى إهمال جانب المشكلة فى عملية التهجير والتوطين ــ وهو جانب من الضرورى إبرازه ــ لأنه من المصاحبات التقليدية فى كل التجارب السابقة ــ كذلك يلاحظ أن أغلب المهاجرين يقعون فى فئة العمر من (٢٥ سنة فأكثر) أى أن مفردات المجموعة التجريبية من البالغين الذين يدركون التغير الحادث ويقدرون حجمه ومداه .

خاتمـــة

نحو استخلاصات أساسية وقضايا جديدة

تتناول خاتمة هذه الدراسة زاويتين تكمل إحداهما الأخرى . وتختص الأولى بتقرير بعض الاستخلاصات الأساسية ، المستقرأة من التحليل الإحصائى للبيانات من مجتمع الدراسة عن طريق استمارة البحث ؛ أما الزاوية الثانية فتنبنى على الزاوية الأولى وتتصل بها ، وتتمثل فى إرساء بعض القضايا أو الموضوعات التى يقترح اتخاذها كمنطلق لبحوث جديدة فى ميدان التنمية والتغير .

الزاوية الأولى — الاستخلاصات الأساسية

تبين من التناول الإحصائى التحليلى للنتائج التى انتهت إليها الدراسة الميدانية ، أن ما أرسته الدراسة فى مقدمتها من قضايا عامة وفرعية قد ثبت صدقها وتحققها بدرجات ثقة عالية ؛ وعليه يمكن تقرير مجموعة من الاستخلاصات الأساسية نوردها على النحو التالى :

أولا : فيما يتعلق بالقضية أو الفرض العام للدراسة :

ثبت أن هناك علاقة إيجابية بين تجارب التهجير والتوطين من ناحية ، وبين حدوث تغييرات إجتماعية فى إطار النسق القائم بناء ووظيفة ، تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية ، ومؤدى هذه النتيجة أن التهجير والتوطين فضلا عن كونه عملية وبرنامج يحدد سير التغير صوب اتجاه محدد ، فإنه يعد كذلك عاملا فعالا ومساعدا فى تحقيق وإحداث تغييرات إجتماعية فى البناء الكلى للمجتمع محل تجربة التهجير والتوطين ؛ ولعل ذلك يفسر الاهتمام بهذا العامل كعامل من العوامل الرئيسية المساهمة فى تحقيق الإنماء

وقد ارتبط ذلك المفهوم وتبلور فى النهج الإنمائى الفيصلى حين قرر أن الهدف من وراء تجارب التوطين ليس هدفا إصلاحيا ، يتضمن توفير قدر من المعونات وإنما هو عامل للتغيير والتحضير ، وإذا كان هذا العامل يمتد أثره ليشمل البناء الكلى للمجتمع بما يحويه من هيكل مادى وبناءات للقيم والعلاقات والنشاط ، فإنه يعد أسلوبا وعاملا لتحقيق التغير الإنمائى المتكامل للمجتمع ، أى أن صفة التكامل تكمن فى إطاره بل هى جزء من طبيعته . فسياسات التهجير والتوطين للتنمية ينبغى أن ترتكز على غاية تحقيق التغيير المتكامل ، حتى تكون منهجا للتغيير والتعمير الحضارى الشامل الذى تتطلع إليه مجتمعاتنا ، وبخاصة تلك التى تضع على برامج التنمية آمالا كبارا فى تحقيق هدفها نحو حياة رغدة آمنة لسكانها .

ثانيا : أما فيما يتعلق بالفرض الأول من الفروض الفرعية :

فقد حققته مجموعة الفروض الفرعية التى تليه ، وعليه يمكن تقرير أن تجارب التهجير والتوطين إذا مانظر إليها من منظور أنها نشاط من أنشطة التنمية والتغيير ، فإنها أداة للتنمية على مستوى المجتمع المحلى ، فإذا كان التغير له مستويان : المستوى الأول هو التغير على مستوى البناء الكلى أو مستوى الثقافة العامة . فإن المستوى الثانى هو التغير على المستوى الجزئى أو الفرعى ، ومن ثم فإن تلاقى مستوى التغير ، يعنى أن هناك ضربا من التوازن فى التغير ، مما يبعد المجتمع عن احتمالات التفكك والخلل والتصدع ، وهى حالة تصيب بعض المجتمعات ، يطلق عليها البعض حالة عدم التوازن أو الخلل المجتمعى الناتج عن حدوث فجوات عريضة فى مسافات التغيير .

وليس الإنماء والإنعاش على مستوى المجتمع المحلى بمجرد مظهر مادى ، بقدر ماهو مدلول حضارى ؛ يعبر عن معنى التحول والانتقال من مجتمع البناء التقليدى إلى مجتمع البناء الحديث ، حيث تتخذ محكات

التعليم والمشاركة الجماعية والوعى بالمتغيرات الحضارية الإجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية ، مؤشرات دالة عليها فى المحل الأول ، وذلك ما أبرزته الدراسة فى جانبها الميدانى فى محيط المجتمع المحلى الحازانى ، الذى تغلب عليه سمة المجتمع التقليدى فى بنائه الإجتماعى الحضارى الثقافى إلى اليوم ، رغم جهود الإنماء والتعمير المادى القائمة على قدم وساق .

ثالثا : ويترابط النسق الاقتصادى والمورفولوجى المادى العمرانى .

برباط يؤكد تحقيق التغير المادى فى مجتمع الدراسة الميدانية — إذا جاز لنا استعارة هذه اللفظة (التغير المادى) للتعبير بها عن وجوه التغير وضروبه داخل هذه الأنساق الثلاثة — فقد ثبتت العلاقة إيجابية بين التهجير والتوطين وبين التحول إلى النسق الاقتصادى بمتغيراته الحضرية ، وكذا إلى النسق المورفولوجى والعمرانى بمؤشراته ، التى تدل على التحرك أو السيوله وهى سمة أو مقدمة دالة على التحديث مما يوصل إلى استقراء مؤداه أن تجارب التهجير والتوطين تسهم فى تحقيق التحديث فى بعده المادى .

وليس الترابط بين هذه الأنساق ترابطا شكليا ، وإنما هو ترابط يشير إلى البعد التكاملى بينهما ، فالتغير فى النسق الاقتصادى يستتبع تغيرا مماثلا فى النسق المورفولوجى ، ثم إن التغير فى هذا النسق الأخير يستلزم وقوع تغيرات طبيعية ومتوائمة مع التغير فى النسقين السابقين ؛ فهناك ضرب من التساند والتتابع فى حدوث التغير ، بل إن التساند والتتابع يتجلى فى شكل التقارب أو التجانس ، من حيث نسبة حدوث أو بروز التغير داخل كل نسق منها ، وهذا ماتؤيده البيانات الإحصائية الواردة فى مجموعة بيانات هذه الأنساق الثلاثة ، ومايمكن استقراؤه من ضرب التجانس فى التغير فى مستوى هذه الأنساق الثلاثة ، أن بعد التكامل

ليس بتكامل كيفي وإنما هو تكامل كمي. فالتجانس إذن شرط من شروط تحقيق التكامل في التغير، فالتجانس يعني التوازن، والتوازن قضية أساسية من قضايا التكامل في النظرية السيولوجية المعاصرة.

رابعا ويبدو الترابط في الاستخلاصات الأساسية المتصلة بمجموعة الفروض الفرعية الأخرى:

والتي تبدأ بالتغير في إطار النسق الثقافي والترويحي بمجتمع الدراسة، والتغير في إطار نسق المكانة الإجتماعية والعلاقات الإجتماعية وكذا نسق القيم، والتغير في أبعاد هذه الأنساق ذو دلالة بعيدة؛ إذ يؤكد بعد التغير في الهيكل الإجتماعي بمحتواه الإجتماعي الثقافي والحضاري.

فالتغير في ضرب المكانة الإجتماعية؛ يعني التحول من سمة ترتبط بالمجتمع التقليدي، إلى سمة ترتبط بالمجتمعات المتغيرة، كذلك الحال بالنسبة للتغير في ضرب العلاقات الإجتماعية، إذ هو مؤشر هام من المؤشرات الدالة على التحول في إطار الهيكل البنائي للمجتمع، ويكمل هذا البعد التغير في نسق القيم، إذ أثبت التحليل الإحصائي بروز هذا التحول والتغير، ومن ثم فإن هذه العلاقات الإيجابية بين مؤشرات هذه الأنساق. وبين تجربة التهجير والتوطين تقودنا إلى استخلاص أساسي، مؤداه أن التهجير والتوطين عامل من العوامل التنمية الحضارية والثقافية، ولم يكن هذا البعد من المسائل التي شغلت اهتمام المشتغلين ببرامج التوطين، إذ ارتبط هدف هذه البرامج في مراحلها الأولى ببعض الأهداف الحيوية التي شغلت أذهان المصلحين، ومنها أهداف عسكرية وسياسية وإقتصادية.

ومن ثم فان إرتباط تجارب الهجير والتوطين بالتنمية الحضارية والثقافية، يعد من الإسهامات التي أبرزتها وأكدتها الدراسة الميدانية،

بحيث يعد التخصيب الحضارى والتطوير الإجتماعى من الملامح الأساسية التى ارتبطت بها تجربة التهجير والتوطين فى منطقة جازان .

ومن هذه الاستخلاصات العامة الأساسية التى أدى إليها التحليل الإحصائى للبيانات ، التى تضمنتها استمارات البحث الميدانى ، يمكن تقرير أن القضية العامة للدراسة قد ثبت تحققها ، كما أن الفروض الفرعية التى صاغتها الدراسة قد تأكد صدقها بدورها ، مما يحقق الهدف العام من الدراسة ، الذى يمكن حصره فى تأكيد : أن اتجاه التغير الإجتماعى الجارى فى المجتمع العربى السعودى اليوم ، إنما يساوق مخططا علمياً موضوعيا ، يقوم على التكامل والتوازن بين العنصر المادى من ناحية والعناصر الحضارية والاجتماعية من ناحية أخرى ، مما يجعل نمط التغير القائم تغيرا فى بناء المجتمع ووظيفته فى نفس الوقت ، وهذه غاية التكامل .

الزاوية الثانية — قضايا مقترحة لبحوث جديدة

تسلمنا مجموعة الاستقراءات السابقة التى أمكن استخلاصها — مما أبانته النتائج التى انتهى إليها التحليل الإحصائى — للمعطيات التى قدمتها استمارات البحث الميدانى ، إلى طرح مجموعة من القضايا أو رؤس موضوعات تقترحها الدراسة كى تكون مجالا مكملا لجوانب الدراسة الحالية ، يقوم على تناولها طائفة الباحثين الذين يعنون بدراسة التنمية ، وبالتحليل العلمى الوضعى للاهتمام المعاصر للمجتمع العربى السعودى ؛ وغايته تحقيق الإنعاش والرفاهية المادية والاجتماعية ، والنهوض الحضارى للقطاعات المختلفة التى يتألف منها هيكل المجتمع .

فلم يزل المجتمع العربى السعودى مجتمعاً بكرا ، يفيض بكثير من

الظواهر التى تتطلب بحثا جاذا وتناولا رشيدا ، يمكن أن تسهم دراستها ومعالجتها فى إثراء علم الاجتماع ، وبخاصة علم اجتماع التنمية ، الذى بدأ يظهر ويفرض نفسه فى الآونة المعاصرة ، كأحـــد فروع علم الاجتماع الأساسية ، والتى أخذ كثير من الباحثين على عاتقهم مهمة تحديد وإرساء مداخل سيولوجية محددة فى دراسة موضوع التنمية ، تختلف عن المداخل التى سبق أن أرساها المهتمون بتنمية المجتمع المحلى وإنعاشه .

والمجتمع السعودى بناء على ذلك يعد أرضا خصبة ، يمكن أن يجد فيها الباحثون والدارسون مادة غنية لدراسات وبحوث عديدة ، تفيد فى عقد مقارنات ومناظرات مع الاستفادة من الدراسات والبحوث للظواهر المماثلة السائدة فى المجتمعات الشبيهة ، أو القريبة من وضعيته التاريخية والحضارية .

ومن ثم فان إرساء بعض القضايا فى هذا المقام ، يعد من قبيل الإسهام الذى تقدمه الدراسة ، معتمدة فى ذلك على مجموعة الخبرات التى استقاها الباحث أثناء رحلة الإعداد والعمل والكتابة فى هذه الدراسة ، كما أنهـا مستقاة من واقع الإدراك الذى تفرضه المعـايشة والمشاركة على الباحث كدارس من ناحية وكمواطن يدرك مسئولياته ودوره العلمى تجاه قضايا مجتمعه الذى ينتمى إليه ، ويرتبط به ارتباط المصير من ناحية أخرى .

وفيما يلى أهم هذه القضايا أو الموضوعات المقترحة :

١ - تقويم تجارب التهجير والتوطين المعاصر بالمجتمع العربى السعودى فى ضوء التجارب الماضية :

٢ — المنظور السسيو انثروبولوجى فى تحضير البدو وتوطينهم بالمجتمع العربى السعودى .

٣ — تجارب التهجير والتوطين فى المجتمع العربى السعودى ودلالات التحديث .

٤ — المنميات الحضارية للتوطين والاستقرار فى المجتمع العربى السعودى .

٥ — النسق القبلى وتجارب التوطين والاستقرار بالمجتمع العربى السعودى .

٦ — الدلالات المورفولوجية السسيولوجية لتجارب التوطين فى المجتمع العربى السعودى .

٧ — دور التوطين والاستقرار فى تنمية المجتمع المحلى فى المملكة العربية السعودية .

٨ — الظواهر الباثولوجية المصاحبة لتجارب التوطين والاستقرار فى المجتمع العربى السعودى .

٩ — تجارب التهجير والتوطين والنمو العمرانى والحضرى بالمجتمع العربى السعودى .

١٠ — أثر تجارب التهجير والتوطين فى تطوير النسق القيمى بالمجتمع العربى السعودى .

١١ — تجارب التهجير والتوطين وأثرها فى تغيير أبعاد مفهوم المكانة الاجتماعية بالمجتمع العربى السعودى .

١٢ — تقييم تجارب التهجير والتوطين فى ضوء سياسات التخطيط الإنمائى بالمجتمع العربى السعودى .

١٣ — البناء القبلى كمتغير أساسى فى تفسير معوقات التغير الإنمائى بالمجتمع العربى السعودى .

١٤ — تجارب التهجير والتوطين ودورها فى بروز ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بالمجتمع العربى السعودى .

١٥ ـ تجارب التهجير والتوطين وإنماء المجتمع القروى بالمجتمع العربى السعودى ،

١٦ـ دور تجارب التوطين والاستقرار التغيير الحضارى للمجتمع العربى السعودى .

١٧ ـ أثر تجارب التهجير والتوطين فى التحول من المجتمع الرعوى إلى المجتمع الزراعى :

المراجع العربية

١ ـ أحمد أبو زيد

(أ) البناء الاجتماعي ـ مدخل لدراسة المجتمع ـ الجزء الأول ـ المفهومات ، الدار القومية ـ القاهرة ، ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦م).

(ب) البناء الاجتماعي ـ الجزء الثاني ـ الأنساق ـ الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م).

(جـ) تنمية الموارد البشرية في المجالات الاجتماعية للمجتمعات المستحدثة ـ المؤسسة المصرية العامة للاستزراع والتنمية ، القاهرة ، وثيقة رقم ٦/١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) .

(د) التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة ـ مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١ ـ ٤ ربيع ثاني ١٣٩٣ هـ (٥ ـ ٨ مايو ١٩٧٣م).

٢ ـ أحمد الخشاب

(أ) دراسات أنثروبولوجية أثنوجرافية ـ الأنجلو المصرية ـ القاهرة ، ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م).

(ب) الضبط الاجتماعي ـ أسس النظرية وتطبيقاته العملية ـ مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٨ هـ (١٩٧٠ م) .

(جـ) التفكير الاجتماعي ـ دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية ـ القاهرة ـ دار المعارف ـ ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م).

(د) العلاقات الاجتماعية ـ القاهرة ـ مكتبة الأنجلو ـ ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) .

(ﻫ) دراسات أنثروبولوجية - دار المعارف - القاهرة - ١٣٩٠ ﻫ (١٩٧٠ م) .

(و) التغير الاجتماعى - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٣٩١ ﻫ (١٩٧١ م) .

(ز) سكان المجتمع العربى - دراسة تكاملية - القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة : غير مبين سنة الطبع .

٣ - أحمد عسة

معجزة فوق الرمال - المطبعة الأهلية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ، ١٣٨٦ ﻫ (١٩٦٦ م) .

٤ - أديب لحود

نيل الأرب فى تاريخ العرب - المطبعة السليمية عشميت لبنان - ١٣٣٣ ﻫ (١٩١٤ م) .

٥ - الحسن بن عبدالله الأصفهانى

نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية من جزيرة العرب - بلاد العرب - تحقيق حمد الجاسر ، وصالح العلى - دار اليمامة للبحث والترجمة - الرياض ، ١٣٨٨ ﻫ (١٩٦٨ م) .

٦ السيد محمد خيرى

الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية - دار التأليف - القاهرة - ١٣٨٣ ﻫ (١٩٦٣ م) .

٧ - الفين لاكى

تقرير لم ينشر عام ١٣٨٠ ﻫ (١٩٦٠ م) .

٨ - إميل دوركايم

(أ) علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية - ترجمة عبد العزيز عزت - القاهرة - ١٣٦٩ ﻫ (١٩٤٩ م) .

(ب) قواعد المنهج فى علم الاجتماع — ترجمة محمود قاسم — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) .

(ج) علم اجتماع وفلسفة — ترجمة حسن أنيس — مكتبة الأنجلو المصرية — ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) .

٩ — أمين الريحانى

ملوك العرب — جزيرة العرب — رحلة فى البلاد العربية — الجزء الأول — الطبعة الرابعة — دار الريحانى للطباعة والنشر ببيروت ، ١٣٨٠هـ (١٩٦٠ م) .

١٠ — اندرول . تتلى

« التخطيط للتنمية الاجتماعية » المؤسسة المصرية العامة للاستزراع وتنمية الأراضى المستصلحة — القاهرة — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) .

١١ — بسام النعرى

تقرير المشروع التجريبى لتوطين البدو — وزارة الزراعة الأردن — لم تبين سنة الطبع .

١٢ — حافظ وهبة

جزيرة العرب فى القرن العشرين — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٣٨١ هـ (١٩٦١) .

١٣ — حسن حمزة حجرة

إمكانية التنمية الزراعية فى المملكة العربية السعودية — وزارة الزراعة والمياه — شركة مطابع المطوع — الدمام — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) .

١٤ — حسين محمد فهيم

معظم المعلومات الخاصة بهذا الجزء من التقرير مأخوذة من مذكرات غير منشورة من المشروع المصرى لتوطين النوبيين — مركز البحوث الاجتماعية — الجامعة الأمريكية — القاهرة .

١٥ — حسين محمد فهيم

أبحاث غير منشورة عن النوبة المصرية . مركز البحوث الاجتماعية — الجامعة الأمريكية بالقاهرة — القاهرة .

١٦ — حكمت أبو زيد

التكيف الاجتماعى فى الريف الجديد — الأنجلو المصرية — القاهرة ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) .

١٧ — خير الدين الزركلى

شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز — الجزء الثانى — الطبعة الأولى — بيروت — ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م).

١٨ — صلاح الدين المختار

تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها — الجزء الأول — منشورات مكتبة الحياة — بيروت — ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) .

١٩ — صلاح الدين المنجد

فيصل بن عبد العزيز من خلال أقواله وأعماله — دار الكتاب الجديد — بيروت لبنان — غير مبين سنة النشر .

٢٠ — صلاح العبد

(أ) علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى — مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) .

(ب) التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربى — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة — ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) .

٢١ — صليب روفائيل

مبادىء علم الإحصاء للتجاريين والاقتصاديين — محاضرات مطبوعة بالاستنسل — جامعة القاهرة — ١٣٩٠ هـ (١٩٧٣ م) .

٢٢ - طه الحاك طه
ضم إمتداد جنوب غرب المناجيل إلى مشروع الجزيرة بجمهورية السودان الديموقراطية - حلقة دراسية عن تخطيط وتنمية المجتمعات المستحدثة فى الأراضى المستصلحة - وثيقة رقم ١٦٤ - القاهرة (٢٧ رجب - ٨ شعبان ١٣٩١ هـ (١٩ - ٣٠ سبتمبر ١٩٧١ م).

٢٣ - عاطف وصفى
الأنثروبولوجيا الاجتماعية - دار المعارف - القاهرة ، ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م).

٢٤ - عباس محمود العقاد
عباس محمود العقاد مع عاهل الجزيرة العربية - منشورات المكتبة العصرية - لم يبين سنة الطبع .

٢٥ - عبد الباسط محمد حسن
أصول البحث الاجتماعى - القاهرة - الأنجلو المصرية ، ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م).

٢٦ - عبد الجليل الطاهر
خصائص المجتمع القبلى - حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م).

٢٧ - عبد الخالق ذكرى
طرق البحث العلمي ومناهجه - القاهرة معهد التخطيط - مذكرة رقم (٧٨٥) ربيع أول ١٣٨٧ هـ (يويو ١٩٦٧ م).

٢٨ - عبد الصاحب علوان
(أ) «التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الأراضى المستصلحة ودور المركز الدولى للتوطين والتنمية» - المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى المستصلة - القاهرة - ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م).

(ب) « تحليل أوضاع الموارد البشرية فى المجتمعات المستحدثة » المؤسسة المصرية العامة للاستزراع والتنمية — القاهرة — ١٣٩٣ هـ (١٩٠٣ م) .

٢٩ — عبد العزيز عزت

(أ) فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع — القاهرة — ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م).

(ب) تطور المجتمعات المتأخرة — القاهرة —١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) .

(ج) أهم نظم الجماعات المتأخرة — القاهرة — ١٣٧٦هـ (١٩٥٦ م).

(د) السلطة فى المجتمع — القاهرة — ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م) .

٣٠ — عبد القدوس الأنصارى

تاريخ مدينة جدة — مطابع الأصفهانى — جدة ، ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣م).

٣١ — عبد الله العلى المنصور الزامل

(أ) أصدق البنود فى تاريخ عبد العزيز آل سعود — المؤسسة التجارية للطباعة والنشر — بيروت — ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م).

(ب) أضواء على الأدب الشعبى — مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر — غير معلوم سنة النشر ،

٣٢ — عبد الله المحمد الحريجى

« الدين وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى مع دراسة تطبيقية فى النظام الاقتصادى فى المجتمع العربى السعودى » — رسالة ماجستير — مودعة بمكتبة جامعة القاهرة — ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) .

٣٣ — عبد المجيد فراج

الأسلوب الإحصائى — دار النهضة العربية — الطبعة الثالثة — ١٣٩٣هـ (١٩٧٣ م).

٣٤ - عبد المنعم شوقى
(أ) تنمية المجتمع وتنظيمه - القاهرة الحديثة - القاهرة - الطبعة الثانية، ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م).
(ب) « العمل مع الجماعات المستحدثة » المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى - القاهرة- ١٣٩٢ هـ(١٩٧٢م).
(جـ) مفهوم التنمية : صياغة محددة للمشكلة - مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

٣٥ - عثمان أحمد الخولى
« أثر التنمية البشرية الرأسية فى تحقيق واستمرار النمو الاقتصادى والاجتماعى» المؤسسة المصرية العامة للاستزراع و التنمية- القاهرة، ١٣٩٢هـ (١٩٧٣ م).

٣٦ - عزت حجازى
البحث الاجتماعى والتنمية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

٣٧ - على عبد الواحد وافى
مقدمة بن خلدون- لجنة البيان العربى - القاهرة - ١٣٧٧هـ -١٣٨٢هـ (١٩٥٧ م١٩٦٢ م).

٣٨ - على فؤاد أحمد
« النهوض بالمجتمع الريفى » فى حلقة دراسات اجتماعية للدول العربية الدورة الخامسة- جامعة الدول العربية- عمان الأردن -١٣٧٦هـ(١٩٥٦م).

٣٩ - فؤاد حمزة
قلب جزيرة العرب- الرياض - مكتبة النصرالحديثة - الطبعة الثانية- ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م).

٤٠ — محمد إبراهيم كاظم

« التطور القيمى وتنمية المجتمعات الريفية » المجلة الاجتماعية القومية — المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية — القاهرة — ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠م) .

٤١ — محمد الجوهرى وآخرون

(أ) ميادين علم الاجتماع — القاهرة — دار المعارف الطبعة الثانية — ١٣٩٢هـ (١٩٧٢ م) .

(ب) دراسات فى التنمية الإجتماعية — دار المعارف القاهرة ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) ،

٤٢ — محمد بن أحمد عيسى العقيلى

(أ) من تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ — القسم الأول من الجزء الأول — الرياض — ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)؛

(ب) من تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ — الجـــزء الثانى — القاهرة — مطابع دار الكتاب العربى بمصر — ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) .

(ج) المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ الجزء الثانى — القاهرة — مطابع دار الكتاب العربى بمصر — ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)؛

(د) المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية — مقاطعة جازان — الجزء الأول — دار اليمامة — الرياض — ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م).

(هـ) الأدب الشعبى فى الجنوب — دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر — الرياض — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) ،

(و) ديوان الشاعر القاسم بن على بن هتيمل — دراســة وتحليل — الطبعة الأولى — دار الكتاب العربى بمصر — ١٣٨١هـ (١٩٦١م)؛

(ز) ديوان السلطانيين — شرح وتحقيق وتعليق — الطبعة الأولى — مطبعة الإنصاف — بيروت ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) .

(ح) الجراح بن شاجر الذروى - شاعر المخلاف السليمانى - دراسة وتحليل - مطابع الرياض - ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) ؛

٤٣ - محمد جلال أبو الدهب وجامع مصطفى جامع

(أ) الإحصاء الوصفى - مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م).

(ب) الاستدلال الإحصائى - مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٣٩٤هـ (١٩٧٤ م).

٤٤ - محمد خيرى محمد على

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتصنيع فى الدول العربية ، فى العمالة والتصنيع ودورها فى التنمية الاجتماعية - القاهرة - جامعة الدول العربية - إدارة الشئون الاجتماعية والعمل - ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م).

٤٥ - محمد سمير إبراهيم وأبو بكر أحمد حسن

أساسيات علم الإحصاء - مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٣٨٨هـ (١٩٦٨ م).

٤٦ - محمد طلعت عيسى

تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية - القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة - الطبعة الأولى - ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م).

٤٧ - محمد عارف

(أ) المنهج فى علم الاجتماع - الجزء الأول - المنهج الكمى والكيفى فى علم الاجتماع - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م).

(ب) المنهج فى علم الاجتماع - الجزء الثانى - نظرية التكامل المنهجى فى علم الاجتماع - القاهرة - دار الثقافة للطباعة والنشر - ١٣٩٣هـ (١٩٧٣ م).

٤٨ ــ محمد عاطف غيث
(أ) التغير الاجتماعي والتخطيط = القاهرة ــ دار المعارف ــ ١٣٨٦ ﻫ (١٩٦٦ م) .
(ب) علم الاجتماع وقضايا التنمية ــ مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر ــ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ــ ١ــ٤ ربيع ثانى ١٣٩٣ ﻫ (٥ ــ ٨ مايو ١٩٧٣ م) .

٤٩ ــ محمد عبد الرحمن البدوى
مبادىء الطرق الإحصائية دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ ١٣٨٤ ﻫ (١٩٦٤) .

٥٠ ــ محمد على محمد
القيم الثقافية والتنمية « مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر » ــ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ــ القاهرة ، ١ــ٤ ربيع ثانى ١٣٩٣ ﻫ (٥ ــ ٨ مايو ١٩٧٣ م) .

٥١ ــ محمود طه أبو العلا
جغرافية شبة جزيرة العرب الجزء الأول ــ المملكة العربية السعودية القاهرة ــ لجنة البيان العربى ــ ١٣٨٥ ﻫ (١٩٦٥ م) .

٥٢ ــ محمود عساف
المنهج العلمى فى بحوث التسويق ــ القاهرة ــ الطبعة الثالثة ١٣٩١ ﻫ (١٩٧١ م) .

٥٣ ــ محيى الدين صابر
التغير الحضارى وتنمية المجتمع ــ سرس الليان منوفية ــ ١٣٨٢ ﻫ (١٩٦٢ م) .

٥٤ ــ مدنى دسوقى
مبادئ فى علم الإحصاء ــ دار النهضة العربية ــ ١٣٨٦ ﻫ (١٩٦٦م) :

٥٥ – مصطفى الخشاب

(أ) تاريخ التفكير الاجتماعى – القاهرة – لجنة البيان العربى – ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) .

(ب) علم الاجتماع ومدارسه – الكتاب الأول المدخل إلى علم الاجتماع – لجنة البيان العربى – القاهرة – ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢م).

(ج) المدخل إلى علم الاجتماع – القاهرة – لجنة البيان العربى – ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) .

(د) علم الاجتماع ومدارسه – الكتاب الثانى – المدخل إلى علم الاجتماع – لجنة البيان العربى – القاهرة – ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢) .

(هـ) علم الاجتماع ومدارسه – الكتاب الثالث – المدارس الاجتماعية المعاصرة ، الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٣٨٦هـ (١٩٦٦ م) .

٥٦ – مكى الجميل

البداوة والبدو فى البلاد العربية – دراسة لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ووسائل توطينهم – سرس الليان – ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)

٥٧ – نيقولا تيماشيف

نظرية علم الاجتماع – طبيعتها وتطورها – ترجمة محمد الجوهرى وآخرين – القاهرة – دار المعارف – الطبعة الثانية – ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) .

٥٨ – هدى الناشف

« دور القوى البشرية فى التنمية القومية » دار العهد الجديد للطباعة القاهرة – ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) .

٥٩ – هلال عبدالله هلال

« الأوضاع الحالية للموارد البشرية فى المجتمعات المستحدثة » المؤسسة المصرية العامة للاستزراع والتنمية – القاهرة – ١٣٩٣هـ (١٩٧٣).

٦٠ — المملكة العربية السعودية

عدد خاص من الأهرام بمناسبة العيد الوطني — شعبان ١٣٩٢ هـ (سبتمبر ١٩٧٣ م).

٦١ — اليمامة

عدد خاص — المحرم ١٣٨٨ هـ (مارس ١٩٦٨ م).

٦٢ — مجلة تنمية المجتمع

حلقة دراسية — تنمية المجتمع فى السودان — سرس الليان — المجلد العاشر — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م).

٦٣ — مجلة تنمية المجتمع

المجلد العاشر — العدد الثالث — ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

٦٤ — قافلة الزيت

يوليه — أغسطس — ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)؛

٦٥ — مركز أبحاث التنمية الصناعية

بيان بالمصانع القائمة والتى تحت التأسيس حتى نهاية عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) إدارة الأعلام الصناعى والوثائق — الرياض — المملكة العربية السعودية.

٦٦ — الجامعة الأمريكية بالقاهرة

تخطيط وتنمية المجتمعات المستحدثة فى الأراضى المستصلحة — مركز البحوث الاجتماعية — حلقة دراسية من ٨/٢٧ — ١٣٩١/٩/٨ هـ (٩/١٩ — ١٩٧١/٩/٣٠ م)؛

٦٧ — الجمعية المصرية الأمريكية لتنمية الخدمة الريفية

مذكرة تهجير المستوطنين بالمنوفية إلى أبيس.

٦٨ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية

الجزء الثالث — الدار العربية للموسوعات — القاهرة — ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م)؛

٦٩ – الهيئة المركزية للتخطيط
خطة التنمية – المملكة العربية السعودية – ١٣٦٠ هـ (١٩٧٠ م) .
٧٠ – الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف
(أ) تقرير عن سنة ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م) .
(ب) تقرير غير منشور .
٧١ – جامعة الدول العربية الأمانة العامه – إدارة الشئون الاجتماعية والعمل
(أ) الجزء الأول – رعاية البدو وتحضرهم وتوطنهم – المؤتمر التاسع عشر للشئون الاجتماعية – محرم ١٣٨٥ هـ (مايو ١٩٦٥ م) .
(ب) الجزء الثانى – رعاية البدو وتحضرهم وتوطنهم – المؤتمر التاسع عشر للشئون الاجتماعية – محرم ١٣٨٥ هـ (مايو ١٩٦٥ م) .
٧٢ – مؤسسة العربى السعودى – الميزانية وإنجاز المشروعات
(أ) التقرير السنوى لعام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) .
(ب) التقرير السنوى لعام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) .
(ج) النشرة الإحصائية – دائرة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء – ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) .
٧٣ – مكتب الملحق التجارى السعودى ببيروت
السياسة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وأهم مظاهر تنفيذها – ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧م) .
٧٤ – منظمة الأغذية والزراعة
مشروع الدراسات قبل الاستثمار لمنطقة الشمال الغربى – التقرير الفنى ، رقم(١) .
٧٥ – وزارة التجارة والصناعة
القواعد التوجيهية لسياسة الإنماء الصناعى فى المملكة العربية السعودية – محرم ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) .

٧٦ – وزارة الزراعة والمياه

تقرير سنوى لعام ١٣٨٣/١٣٨٢ هـ (١٩٦٣/١٩٦٢ م) .

٧٧ – وزارة الزراعة فى عام

الميزانية وإنجاز المشروعات فى العام المالى ١٣٨٣/١٣٨٢ هـ (١٩٦٢– ١٩٦٣ م) .

٧٨ – وزارة الزراعة

مصلحة الاحصاء والاقتصاد الزراعى – جـدة – ١٣٨٣/١٣٨٢ هـ (١٩٦٣/١٩٦٢م) .

٧٩ – وزارة الزاعة

سلطة المياه المركزية – برنامج الغذاء العالمى – عمان – المشروع التجريبى لتوطين البدو (الجفر) – التقرير السنوى الأول – ١٣٨٤/٢/١٠ هـ – ١٣٨٥/٢/٣٠ هـ (١٩٦٤/٦/٢٢ م – ١٩٦٥/٦/٣٠ م) .

٨٠ – وزارة الزراعة والمياه

إدارة الإرشاد والخـدمات الزراعية – نشرة الإرشاد الزراعى – ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) .

٨١ – وزارة الزراعة والمياه

المكتب الفنى – الوحدة الزراعية بجازان – تقرير غير منشور .

٨٢ – وزارة الشئون الاجتماعية

بحث بالتعاون مع هيئة الإصلاح الزراعى – ج . م . ع .

٨٣ – لمحات عن وزارة العمل والشئون الاجتماعية

١٣٧٤ هـ (١٩٥٤م) .

٨٤ – وزارة العمل والشئون الاجتماعية

تنظيمات القبائل الاجتماعية والاقتصادية – المملكة العربية السعودية – شوال ١٣٨٤هـ (فبراير ١٩٦٤م) – تقرير غير منشور مودع بمكتبة الوزاة ر .

٨٥ ـ وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

التقرير السنوى للشئون الاجتماعية عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠/١٩٧١م)؛

٨٦ ـ وزارة العمل والشئرن الاجتماعية

منجزات وأعمال مركز الخدمة الاجتماعية بجازان ـ ١٣٩٢هـ(١٩٧٢م)؛

٨٧ ـ وزارة الشئون الاجتماعية

تقرير سنوى عن منجزات مراكز التنمية والخدمة ٢٥/١١/١٣٩٢ هـ (١/١/١٩٧٣ م)

٨٨ ـ وزارة المواصلات

المملكة العربية السعودية ـ المخطط الرئيسى العام لمواصلات الطرق ـ المنطقة الثالثة ـ التقرير العام الجزء الأول ، ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) .

المراجع الأجنبية :

A. Books

Amirai, Erzioni

Modern Organization, Prentice-Hall of India, New Delhi, 1972.

Barber, Bernard & Hersch W.

The Sociology of Science, New York, 1962.

Barnett, M. G.,

Innovation, the Basses of Cultural Change, McGraw-Hill Book Co., Inc. 1953.

Bennis, Warren G., Benne, Kenncth D. & Chin, Robert.

The Planning of Change, New York, Holt, Rinehart and Winston, Inc 1964.

Barringer, Herbert R. & Others

Social Change in Developing Areas, Schenkman Publishing Co, Inc. Cambridge Mass, 1963.

Braibanti, Ralph & Spengler J.

Tradition, Values and Socio-Economic Development. Duke University Press, England 1961.

Butler, Grant S.,

Kings and Kamels An American Saudi Arabia, New York, The Devin Adair Co., 1961.

Citter, Joseph B. (ed.),

Review of Sociology, New York, John Wiley & Sons, Inc. 1957.

Cahen Percy

Modern Social Theory, Heinemann, London, 1968.

Colemen, James S.,

Introduction to mathematical Sociology, N. Y. 1964.

Coser, Lewis A., & Rosenberg, Bernard
Sociologicol Theory, The MacMillan Co , N. Y. 1964.

Danfield, Edward C.
The Moral Basis of a Backward Society, The Free Press, New York, 1967.

De Gaury, Gerld
Arabia Phoenix. George Q. Harrap & Co. Ltd. London 1947.

Dodd, Stuart Carter
Dimensions of Society, The MacMillan Co., New York, 1942.

Don Martindale
Social Life & Cultural Change, Divan Nostrand Co., Inc. 1962.

Dutta, Ratna & Joshi P. C.
Studies in Asian Social Development. Tata, McGraw-Hill Publishing Co. Ltd., Bombay, New Delhi, 1971.

Durkheim, Emile
The Rules of Sociological Methods, New York, The Free Press, 1968.

El Abd, Salah
An Approach to Integrated Rural Development in Africa, Sirs El Layna, Menofia, Egypt, 1973.

El Ghonemy, M. R.,
Land Policy in the Near East. Published by F. A. O., Rome, 1967.

Firth, Raymond
Man & Culture : An Evaluation of the Bronis Law, Routledge & Kegan Paul, London, 1970.

Ghaith, Abdel Karim
The Marching Caravan. Al Madina Almanawarra Printing & Publication Co., Jedda, Saudi Arabia.

Goode, William J.
The Family, Prentice-Hall of India, Delhi, 1965.

Gwitchell, K. S.,
Saudia Arabia with an Account of the Development of its Natural Resources, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1958.

Gurvitch, George
Twentieth Century Sociology, New York, 1945.

Hatt, P. K.
Methods in Social Research, New York, 1952.

Hitti, Philip K.,
History of the Arabs, Macmillan & Co. Ltd. 1943.

Hoselitz, Bert F. & Moore, Wilbert E.,
Social Change in Industrialization and Society, UNESCO, Mouton, 1963.

Kaufman, Felix
Methodology of the Social Sciences, Oxford University, Press, New York, 1944.

Kelly, J. B.
Eastern Arabian Frontiers, Faber and Fabar, London, 1964

La Piere, Richard T.,
Social Change, McGraw Hill-Book Co., N. Y., 1965.

Lerner, Daniel (ed).
Quantity and Quality. The Free Press of Glencoe, N. Y., 1961.

Levy, Marion, J.
The Structure of Society, New Jersey, Princeton, 1952.

Lipsky, George A.

Saudia Arabia its People, Its Society, Its Culture, Hraf Press, New Haven, 1959.

Merton, Robert K.

« Social Theory and Social Structure ». The Free Press, N. Y. 1968.

Nordskog, John Eric

Social Change. McGraw Hill-Book Co., Inc. N. Y. 1960.

Ogburn, W. F. & Nimkoff M. E.

Technology and Social Change. Appleton Century. Crof-fts, New York, 1954.

Parsons, Talcott

Essays in Sociological Theory, The Free Press, New York, 1966.

Parsons, Talcott

Social Structure and Personality, The Free Press of Glen-coe, New York, 1964.

Ponsion, A.

The Analysis of Social Change Reconsidered. A Sociolo-gical Study, Mouton, The Hague, Paris, 1964.

Rogers, Everett M.

Modernization Among Peasants, The Impact of Commu-nication, Holt, Rinehart & Winston, Inc. 1964.

Schneider, Kenneth R.

Desting of Change, How Relevant is man to the age of Development, Holt Rinehart & Winston, Inc. N. Y. 1968.

Simpson, George

Man in Society, Preface to Sociology and the Social Scie-nces, New York, 1964.

Smith, T. Lynn & McMahon, C. A.
The Sociology of Urban Life, N. Y., The Dryden Press, 1951.

Smelser, Neil J.
The Sociology of Economic Life, Prentice-Hall of India New Delhi, 1965.

Snedecor, George W.
Statistical Methods, The Iowa State University Press 1956.

Soliman, Adly
Social Development in New Rural Development in Egypt, Egyptian Authority for Cultivation and Development, Cairo, 1973.

Tiryakian, Edward A,
Sociological Theory, Values and Socio Cultural Change, The Free Press of Glencoe, 1963.

Twelfood, A. & Others
Society Problems and Methods of Study, London, 1966.

Webb, Sidney & Beatrice
Methods of Social Study, London, 1932

Winder, Bayly R.
Saudi Arabia in the Nineteenth Century, McMillan Co., N. Y. 1965.

Yates, Frank
Sampling for Censuses and Surveys, London, Charles Griffin & Co. Ltd. 1960.

Zwemer, Pev. S. M.
Arabia the Cradle of Islam Fleming. H. Revell Co.N. Y. 1900.

Znaniecki, Florian

The Method of Sociology, New York, 1934.

B. Periodicals

Fahim Hussein

« The New Nubian Settlement in Egypt : A Descriptive Report » Technological Organization in Athens, Greece.

Fernea Robert A. & Kennedy, John G.

« Initial Adaptation to Resettlement : A New Life For Egyptian Nubians. » Current Anthropology, VII (June, 1966), VIII (June, 1967).

Kennedy, John G.

« Circumcision and Excision in Egyptian Nubia. ». Man V. (June, 1970).

Kennedy, John G.

« Mushahara : A Nubian Concept of Suprnatural Danger and the Theory of Taboo. » American Anthropologist, IXIX (December, 1967).

Kennedy, John G.

«Nubian Zar Ceremonies as Psychotherapy» Human Organization, XXVI, Winter 1967.

Poggi-Amain, Gianfraco

« Theme of Contemporary Sociological Analysis : its Achievements and Dimintions.» The British Journal of Sociology Vol. XVI, No. 4, December, 1965.

Richter, Maurice N.

« Social Function aud Sociological Analysis. International Journal. Los Anglos, Vol. 58, No. 1, 1965.

Stoch well, Edward G.

« Some Problems Concerning the Use of Official Statistcs

in Sociological Researeh. » The Milbank Memorial Fund Quarterly. Vol. XLIII, No. 1, New York, January, 1965.

Van Den Bergher L.
« Dialectic and Functionalism . Toward A Theoritical Synthcsis ». American Sociological Review, Vol. 28, No. 3, October, 1963.

صدر للمؤلف

١ – علم الاجتماع المعاصر — الطبعة الأولى : ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م

٢ – مقدمة فى علم السكان — (بالأشتراك مع الدكتور محمد الجوهرى) الجزء الأول ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م .

٣ – مقدمة فى علم السكان — (بالأشتراك مع الدكتور محمد الجوهرى) الجزء الثانى عن الهجرة ، الطبعة الأولى: ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٤ – طرق البحث الاجتماعى . الجزء الثانى من كتاب مناهج البحث العلم — (بالأشتراك مع الدكتور محمد الجوهرى) الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٥ – الضبط الاجتماعى — الطبعة الأولى : ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م

٦ – علم الاجتماع الأقتصادى — الطبعة الأولى : ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٧ – بعض تجارب التنمية فى الوطن العربى . — الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م
دراسة لعمليات التهجير والتوطين

* * *

تحت الطبع للمؤلف أيضاً

١ – علم الاجتماع العائلى

٢ – علم الاجتماع الدينى

٣ – مناهج البحث العلمى

* * *

تطلب جميع الكتب من ملتزم التوزيع :

دار الشروق – جدة

المملكة العربية السعودية :

رقم ايداع ٣٣٥٦ لسنة ١٩٨٠

مطابع سجل العرب
١ شارع عماد الدين / القاهرة ت ٩٢٢٧٠٦